رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ابن أبي الضّياف

حياته ومنزلته
ومُنتخبات من آثاره

د. أحمد عبد السّلام

الدار العربية للكتاب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ابن أبي الضياف

حياته ومنزلته ومنتخبات من آثاره

د. أحمد عبد السلام

الدار العربية للكتاب

جميع الحقوق محفوظة الدار العربية للكتاب

1984

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيـــــد

يجد القـارىء في هذا السفر ، في ثبت المراجع الذي الحقناه بترجمة ابن ابي الضياف، عناوين الـكتب والدراسات التي حررناهـا للتعريف بالمؤرخ التونسي أحمد بن ابي الضياف وبآثـاره . وقد خصصنـا هنا ايضا صفحـات لإبراز المنزلـة التي يحتلهـا تاريخه بين التواريخ العربية قديمهـا وحديثهـا . وقد اصبحت غالب تلك الآثـار مطبوعة ومتداولة بين النـاس وفي مقدمتهـا التـاريخ المعنون بـ«ـاتحـاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمـان » الذي نشرته كتابة الدولـة للشؤون الثقـافية بتونس في ثمانية أجزاء . وهذا التاريخ لحجمه وقيمة الاخبار التي حواهـا كنز ومعين غزير سيغترف منه دارسو تاريخ تونس الحديث على مدى الاعوام والحقـاب . الا ان حجم هذا المصدر وغزارة مادته قد يدخلان بعض الحيرة على المبتدىء والتلميذ الشادي فيحتـاج الى دليل يهديه ، من بين صفحـات الـكتاب ، الى ألصقهـا بشواغله وأكثرهـا إفادة له ، ويدربه على خصائص اسلوب الـكتاب ، ويعينه على حل مشكـلات النص ومنغلق اشاراته ، بهوامش وجيزة وواضحة ، أي ان يمهد لمطالعة تآليف هذا المؤلف الـكاملة بدراسة منتخبـات منهـا تكون كالعينـات التي تكفي ، رغم قلتهـا ، شاهدا على جملة الآثـار التي اقتبست منهـا .

ذلك ما حاولنا انجازه في هذا الكتيب الذى اشتمل على نصوص تمثل جوانب مختلفة من تفكير المؤلف وأدبه الجديرين بان يعرفا ، مسبوقة بترجمة موجزة وثبت للمؤلفات وتعريف لاهم احداث العصر . وكلما دعت الحاجة قدمنا للنصوص ببيان تاريخي وجيز يعين على فهمها والحقنا بها شروحا لما هو غير متداول من الفاظها .

وانا لنرجو ان يجد شبابنا فيه الفائدة التي قصدناها بجمعه وتأليفه ، وان يكون ممتعا لعقولهم ومحببا الى نفوسهم . والله ولي التوفيق .

تونس في 16 جويلية 1981

أحمد عبد السلام

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ابن أبـي الضيـاف في عصره

تندرج حيـاة ابن أبي الضياف في الثلاثة أرباع الأولى من القرن التاسع عشر ، ذلك القرن الذي تدرجت فيه احوال تونس من وضع سيء الى أسوأ منه حتى وقعت تحت الحكم الاجنبي فريسة سهلة بما أصابهـا من الوهن وانحلال القوى وفساد الحكم والسياسة . وقد كانت النخبة المتعلمة من التونسيين في ذلك القرن مدركة لمدى ذلك الضعف وللمآل الذي سيفضي اليه . ومما أعانها على الوعي مقارنة الأحوال التي كانت تشاهدهـا بتونس في أواسط القرن بما يحكي لهـا الابـاء من الازدهـار النسبي الذي عرفته البـلاد في أوائل القرن وأواخر سابقه أيام حمودة باشا (1782ـ1814) وبعض أيـام ابيه علي باي (1759ـ1782) كما كانت تلك النخبة تقارن أحوال بلادهـا وأحوال العالم الاسلامي عامة بأحوال أروبـا التي تعلمها من أحاديث الأجانب « الوافدين » ومن الصحف التي بدأت تظهر والـكتب التي بدأت تطبع في ذلك العصر .

ويكفي دليلاً على ما قدمناه التذكير ببعض الأحداث التي وقعت بتونس في تلك المدة أو التي وقعت خارج تونس وكان لهـا فيهـا صدى :

1782 : ولايـة حمودة بـاشـا

1783–1784 : « الوبـاء الـكبير » ، وهو طاعون جارف « اثر في عمران البلاد نقصا فادحـا »

1792 : الحرب مع البندقية تنتهي بانتصار حمودة باشا .

1793–1795 : يعين حمودة باشا آل قرمانلي على الرجوع الى الحكم في طرابلس بمحاربـة الوالي الذي عينته السلطنة العثمانية عوضهم .

1807 : انتصار حمودة باشا على داي الجزائر ، وبذلك أزال تبعيته بايـات تونس لدايات الجزائر الناشئـة عن تدخل هؤلاء في خلافـات الحسينين .

1812–1814 : يعيد محمد علي والي مصر نفوذ السلطان العثماني على الحرمين الشريفين باسترجاعهمـا من آل سعود والوهابين ، وقد عرف التونسيون أمر الوهابيين بالرسالة التي وردت من أميرهم الى تونس في الدعوة الى مذهبهم ، وقد أجاب عنهـا عدد من علمـاء تونس .

16 سبتمبر 1814 : موت حمودة باشا وتولي أخيه عثمان باي .

21 ديسمبر 1814 : تولي محمود باي بعد ان ثار هو وأبناؤه على ابن عمه عثمان باي وقتلوه .

29 جـانفي 1815 : قتل يوسف صاحب الطابع ، ابرز رجال الدولة من ايـام حمودة باشا ، وقتل اعوانه أو حبسهم ، ومنهم الحاج بالضياف أبو احمد بن أبي الضياف .

مـاي 1816 : ثورة جند الترك وقمعهـا .

1818–1819 : طاعون يصيب البلاد و « ينقص به منهـا قدر النصف »

1821 : ابتداء ثورة اليونـان ومحاربتهم للدولـة العثمانية : يبعث البـاي مراكب حربيـة لاعـانة الدولـة .

1822 : قتل محمد العربي زروق المتصرف في أموال الدولـة .

1824 : وفـاة محمود باي وتولي ابنه حسين بـاي .

1825 : تبديل العملة بالتنقيض من فضتها لان التجار الاروبيين كانوا يصدرونها الى بلدانهم .
افريل 1827 : توظيف ابن أبي الضياف في « ديوان الانشاء ومحكمة الباي » .
1827 : انهزام الاسطول العثماني — وضمنه سفن تونسية — في واقعة نافاران Navarin
افريل — ماي 1830 : قدم طاهر باشا مبعوثا من السلطان العثماني للتدخل في الخلاف الذي نشأ بين داي الجزائر والفرنسيين ومنعه الباي من اجتياز البلاد التونسية خوفا من الفرنسيين .
جويلية 1830 : احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر .
اوت 1830 : يأتي اسطول فرنسي ويعرض معاهدة و « شروطا » جديدة على الباي وغالبها يضمن للفرنسيين حرية التجارة واخراج ما يريدونه من انتاج تونس الزراعي الذي استفحل احتكار الدولة له بالضرائب وبفرض « بيع السلم » وبضروب من « تجارة السلطان » .
ماي 1831 : ايفاد ابن أبي الضياف مع مصطفى البلهوان الى اسطنبول لطلب الاذن في تكوين « عسكر نظامي » وللاعتذار عما وقع من موالاة الباي للفرنسيين في قضية الجزائر .
1832 : البدأ في ترتيب « العسكر النظامي » في تونس .
20 ماي 1835 : موت حسين باي وتولي اخيه مصطفى باي .
مطالبة الدولة العثمانية الباي بمال يدفع سنويا ابرازا لتبعية تونس ، واعتذار الباي بفقر البلاد .
1835—1836 : تزيل السلطنة العثمانية حكم آل قرمانلي من طرابلس بعد ان انحل امرهم .
سبتمبر 1837 : قتل الوزير شاكير صاحب الطابع .
10 أكتوبر 1837 : وفاة مصطفى باي وولاية ابنه احمد باي .
1838 : الحاح الدولة العثمانية في المطالبة بالاتاوة السنوية وايفاد

الباي الشيخ ابراهيم الرياحي للاعتذار من ناحية ، واقباله على تقوية عساكره من ناحية اخرى .

مارس 1840 : احداث مدرسة عسكرية ببباردو

مارس 1840 : وصول فرمان « التنظيمات الخيرية » وتأجيل الباي تطبيقه .

1840 : قمع الباي عصيانا وقع بالاعراض (جنوب البلاد التونسية) وترتيب « قانون الزيتون » (أي ضريبة قارة عليه) بالساحل .

1840 : منح الدولة العثمانية الباي لقب « مشير » مع تذكيره بواجب اظهار التبعية .

1842 : ارسال سفينة حربية مجهزة الى الدولة العثمانية وايفاد مبعوثين – احدهما أحمد بن ابي الضياف – للاطلاع على نوايا الدولة .

1842 : تنظيم الدروس وضبط مرتبات المدرسين بجامع الزيتونة .

1846 : ابطال الرق واعلام الدول بذلك .

1846 : سفر احمد باي الى فرنسا ، وممن صحبه احمد بن ابي الضياف .

1849–1850 : انتشار مرض الكوليرة .

1850 : تفاقم الازمة المالية وسفر محمود بن عياد قابض اموال الدولة الى فرنسا .

1850 : اصابة الباي بمرض الفالج الذي سيلازمه الى آخر حياته مع فترات من المعافاة .

1854 : يعين الباي الدولة العثمانية في حرب القرم بارسال اربعة عشر الف جندي مع ما يحتاجونه .

20 جوان 1855 : وفاة احمد باي وولاية ابن عمه محمد باي .

1855 : احداث ضريبة على الرقاب سميت « بالاعانة » ويسميها العامة « المجبى »

– منح السلطان العثماني رعاياه التنظيمات المعروفة « بخط همايون » .

1857 : صدور « عهد الامان » بتونس اثر قتل يهودي وتدخل القناصل .

سبتمبر 1859 : اتفاق على جلب ماء زغوان الى العاصمة .

22–23 سبتمبر 1859 : وفاة محمد باي وولاية محمد الصادق باي .

1860 : انشاء الجريدة الرسمية « الرائد » وتأسيس المطبعة الرسمية .

1861 : اصدار القانون وانشاء مجلس شورى (المجلس الأكبر) ومجالس حكم .

1863 ؛ أول اقتراض من أروبا .

1864 : تضعيف ضريبة « الاعانة » (المجبى) من 36 ريالا الى 72 ريالا .

1864 : ثورة القبائل غربي البلاد (ثورة ابن غذاهم) وثورة الساحل وابطال المجالس .

1865 : اقتراض ثان من اروبا واضطهاد القبائل وقرى الساحل ومدنه بعد اخماد الثورة .

1867 : نشر خير الدين لكتابه « أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك » .

1867 : رفض البنوك في أروبا منح الباي قرضا ثالثا .

1867 : قتل الباي لاخيه العادل بعد ان ثار في جبل خمير ، وقتل اثنين من المماليك (الجنرال رشيد واسماعيل « السني ») بتهمة التحريض له على ذلك .

1869 : اتفاق دول اروبا على فرض لجنة مراقبة مالية (الكومسيون) على الحكومة التونسية وتعيين خير الدين رئيسا لها .

1870 : تعيين خير الدين « وزيرا مباشرا » .

1871 : سفارة خير الدين الى اسطنبول والتحصيل على فرمان يضبط علاقة تونس بالدولة العثمانية على أساس « عادة » البايات الحسينين .

1873 : عزل مصطفى خزنة دار عن الوزارة الكبرى وتعويضه بخير الدين .

1874 : وفاة احمد بن ابي الضياف .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

ترجمة ابن ابي الضياف

ولد احمد بن أبي الضياف بتونس سنة 1217 (1)(1802ـ1803م) من أسرة أصلها من قبيلة أولاد عون تنتسب الى زاوية المجذوب سيدي أحمد الباهي قرب سليانة .

وكان أبوه الحاج بالضياف (2) أوّل من سكن العاصمة من أهله وقد كتب للمملوك عثمان عامل قفصة ثمّ ليوسف صاحب الطّابع وزير حمّودة باشا الحسيني (1782/1196 ـ 1814/1229) . وقد توالت المحن على الحاج بالضيّاف بعد نكبة صاحب الطّابع وقتله : فقد سجن وصودر واضطرّ بعد خروجه من السّجن الى ان يستعين بالاقارب والاصدقاء حتّى آل الملك الى الباي حسين ابن محمود (من رجب 1239 الى المحرّم 1251 الموافقين لمارس

---

(1) التاريخ المتداول في تراجم المؤلف هو 1219هـ ، وهو خطأ قد يكون مصدره العدد 25 من السنة 15 من « الرائد التونسي » . ولم ينتبه أحد فيما يظهر الى الاصلاح الوارد في العدد الموالي .

(2) هكذا رسم ابنه اسمه عندما ترجم له في « الأتحاف » ، الترجمة رقم 235 (الجزء الثامن ، ص 37) .

1824 وماى 1835) . فاستعاد في أيّامه بعض أملاكه وأعيد الى الوظيف وبقي به الى ان اعتزله بمشيئته . وقد توفّي في 1254= 1838 .

وفي أوائل شوّال 1242 (افريل–ماى 1827) – أيّام حسين ابن محمود ايضا – قدّم أحمد بن أبي الضيّاف للكتابة ببيت « خزنة دار » أي المؤتمن على أموال الدّولة وهو اذ ذاك شاكير صاحب الطّابع . وسرعان ما أصبح به مرموقا لا لميله الى الحرّية أو لسرعة أجوبته وقلّة احترازه فيها فحسب (3) بل وأيضا لذكائه وبراعته في التّحرير . فكلّف – وما زال شابا – بالمهمّات الدّقيقة (4) ، ومنها سفارته الى اسطنبول في 1246هـ (1830م) لدفع ما اتّهم به الباي من مواطأة الفرنسيين المحتلّين للجزائر . وكثيرا ما عهد اليه بتحرير أوامر الباي ومناشيره ورسائله الى الملوك .

وقد بقي ابن أبي الضيّاف في نفس المنصب أيّام الباي مصطفى بن محمود (1251 / 1835 – 1253 / 1837) الا انّ منزلته قويت وحظوته زادت اذ قرّبه ابن الباي وولي عهده أحمد .

ومن يوم تولى أحمد باى (10 رجب 1253 = 10 اكتوبر 1837) جعل ابن ابي الضياف كاتب سرّه (ومن ذلك الحين صار له هذا اللّقب) وعهد اليه بتحرير المكاتيب الهامة وضمّه الى

---

(3) قد اشار الى ذلك بشيء من الاعتزاز في حوادث سنة 1248هـ/1831م (الجزء الثالث ، ص 178) .

(4) انظر في نفس الجزء ، ص 173 في حوادث 1830/1246 تكليفه بالسفر الى سوسة وابلاغ شاكير ما اتهمه به قنصل فرنسا . ويبدو فيه غير غافل عن حيل الكبراء .

تلك البطانة من الشبّان الذّين اصطفاهم وكان يعتمدهم أكثر من « شيوخ الدّولة » .

وقام ابن ابي الضيّاف في أوائل سنة 1258=1842 بسفارة ثانية الى اسطنبول ولاقى في جملة من لاقى شيخ الاسلام أحمد عارف باي وشرح له هذا العالم من أمر التّنظيمات وفوائدها ما نجد أثره في مقدّمة « الاتحاف » . وصحب أيضا « مخدومه » عندما سافر في 1262–1846 الى فرنسا وعاد منها بذكريات واراء نجد أيضا صداها في تاريخه .

واحتفظ ابن ابي الضياف أيام محمد باي (من رمضان 1271 الى صفر 1276 ، أي ما بين جوان 1855 وسبتمبر 1858) وظيفه وألقابه ، وكان من أبرز أعضاء المجلس الذى انشىء لشرح قواعد عهد الامان ، وان بدت حظوته في تلك المدة اقل مما كانت أيام أحمد باي . فقد كان في بطانة محمد باي جماعة من العلماء الواجدين على ابن ابي الضياف لتدخله أيام احمد باي في تعيين بعض القضاة والمفتين . وقد عهد محمد باي لاحد اولائك العلماء ، وهو صهره شيخ الاسلام محمد بيرم (بيرم الرّابع) ، بانشاء مكاتيب هامة . الا ان ابن ابي الضيّاف بقي في تلك المدة على مكانته في الدولة وكان له دور كبير في تحرير عهد الامان والقوانين المستمدة منه ، وكان من المتعصبين لها والمدافعين عنها .

وفي السنوات الاولى من دولة محمد الصادق باي سرّ ابن ابي الضياف بصدور « القانون » المستمد من عهد الامان . وعين عضوا في المجلس الكبير الذى انشىء تنفيذا لذلك القانون وبقي له لقب « كاتب السّر » . ورقي في سنة 1277=1861 الى رتبة

امير امراء وعين رئيسا « للمجلس الوقتي » الذي احدث للنظر في قضايا الاجانب .

وبعد ذلك كانت ثورة 1280=1864 وما تبعها من قمع واضطهاد مريع وألغي العمل بالقانون وبعهد الأمان وتوالى القتل ، فلم يسلم منه بعض كبراء الدولة ، كما عم ابتزاز الاموال من الرعية بأفظع الطرق . فلم يبق في نفس ابن ابي الضيّاف اي داع لمراعاة الباي ، فصوّب اليه سهام نقده في الباب الثامن من تاريخه . وقد كانت الحوادث تبرّر ذلك النقد ، الا ان ابن ابي الضياف قد وجد فيه ايضا ما يشفي غليل المنكوب اذ يبدو انه عاش سنوات في عزلة وضيق حتى عين خير الدين وزيرا مباشرا في سنة 1290=1873 فمنحه جراية وراعى له سابق خدمته للدولة ، وكان ابن ابي الضياف قد شارك قبل ذلك في سنة 1286= 1869 في اللجنة المكلفة بمحاسبة احمد زروق ، الذي اشتهر باضطهاده لاهل الساحل بعد ثورة 1864 .

ومن رمضان سنة 1290 (أكتوبر — نوفمبر 1873) تمكنت من الحكم ثلّة من ذوي العزيمة الطيّبة يقودهم خير الدّين وحاولوا اصلاح الامور وانقاذ البلاد . فعاد الى ابن ابي الضياف ، قبيل وفاته في 17 شعبان 1281 = 29 أكتوبر 1874 ، بريق من الامل نجد صداه في الاسطر الاخيرة من تاريخه .

آثـار ابن ابي الضياف

عالج ابن ابي الضياف الشعر والنثر ، سائرا في ذلك على عـادة النخبة من كتاب دواوين الحكومـة في عصره ومصره .

الشعـــر : وقد خصص محمد السنوسي المتوفي سنة 1900/1318 قسمـا من كتابـه الذي مـازال مخطوطـا ، « مجمع الـدواوين التونسية » ، لشعر ابن ابي الضياف ، كما نقلت كتب الادب والمنتخبـات الادبية المتأخرة اشهر القصائد والمقطوعـات المنسوبـة اليه ، مثل التي نظمهـا باسطنبول في سفارته اليهـا عن احمد باي سنـة 1842/1258 والتي اشـار اليهـا في الباب السادس من تاريخه « اتحاف أهل الزمـان في اخبار ملوك تونس وعهد الامـان » .

النثـــر : أمـا آثـار ابن أبي الضاف النثريـة فيمكن ان تصنف الى ثلاثـة اصناف :

أ — نصوص مختلفة من رسائل وخطب وغيرهـا حررت لبيـان موقف والدفـاع عنه ، سواء كان تحريرهـا مبادرة من المؤلف أو اجابة عن سؤال وجه اليه . والمنشور منها حتى الآن ·

1 — اعتراض ابن ابي الضياف على عدم تمثيل « الاهالي » اليهود في « المجلس الأعلى » المعين في سنة 1277 / 1861 بمقتضى « عهد الامان » واقتراحه ان يقع تلافي ذلك . وقد عارض هذا المقترح الجنرال حسين معبرا عن اراء اغلبية المجلس . وخطابا ابن ابي الضياف وحسين تضمنهما كراس مخطوط محفوظ في المكتبة الوطنية ، وقد ترجما الى الفرنسية ونشرا في «المجلة التونسية» سنة 1939 .

2 — نص السؤال الذي تقدم به ابن ابي الضياف الى كبير المفتيين من المالكية الشيخ احمد بن حسين في 10 رجب 1276 = اول فيفري 1860 ، لمعرفة « هل للحاكم السّياسي ان يقبل شهادة الكافر على المسلم ... عند تعذر وجود المسلمين » . وهذا الاستفتاء لم يقتصر على السؤال المذكور ، بل فيه ايضا اشارات الى تحبيذ ابن أبي الضياف التوسع في الاجتهاد عند معالجة هذه المسائل . وقد نشره مع جواب أحمد بن حسين ، السيد الطيب العنابي في « حوليات الجامعة التونسية » بعنوان « وثائق تونسية ، الشيخ أحمد بن أبي الضياف يقول : « اني ممن يرى الاجتهاد لا ينقطع » .

3 — « أسئلة من تلقاء أروبا وأجوبتها » و هي ثلاثة وعشرون سؤالا « أوردها بعض اعيان الامة الفرنساوية » عن وضع المرأة في الاسرة المسلمة وفي المجتمع الاسلامي ، واجوبة احمد ابن ابي الضياف . وقد نشرها الاستاذ المنصف الشنوفي في العدد الخامس (عام 1968) من « حوليات الجامعة التونسية » بعنوان « رسالة احمد بن ابي الضياف في المرأة » .

ب — رسائل ومكاتيب مختلفة بعث بها ابن ابي الضياف الى أصدقائه اوالى مخدوميه في مناسبات متفرقة . وهذه المكاتيب

زيادة على تعبيرها عن اراء محررها وميوله ، لها قيمة تاريخية . وقد نشر قسما منها السيد محمد صالح مزالي في كتيب بعنوان : « من رسائل ابن ابي الضياف ، تتمة لاتحاف أهل الزمان » ، وكلها رسائل من ابن أبي الضياف الى الجنرال خير الدين الذي كان في مهمة بباريس بين سنتي 1854 و 1857 . وقد بقي عدد كبير من رسائل ابن ابي الضياف محفوظا في خزانة الدولة التونسية ، وقد أعددنا تحقيقا لقسم منها يتعلق بأحدى سفارتيه الى اسطنبول ، ننوي نشره قريبا ان شاء الله .

ج – **التاريخ** : مهما تكن قيمة الاثار التي استعرضناها فيما سبق لمعرفة اراء صاحبها وعصره فهي لا تبلغ أهمية تاريخه المشهور الذي اختار له عنوان «**اتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان** » .

والرّاجح أنّ ابن أبي الضياف حرّر « أتحاف أهل الزّمان ، في اخر حياته ، أيّام اعتزل « الخدمة » ، فساعدته العزلة على جمع ذكرياته . والحوادث المذكورة في خاتمة الجزء الثّامن من التاريخ كآخر الوفيات المشار اليها في المجلّد الرّابع كلها مؤرخ بسنة 1289هـ / 1872م . غير أنه كان في سنة 1286 (1869–1870) يحرّر الباب الثّامن ، وفي سنة 1283 (1866–1867) كان قد شرع في تحرير تراجم المجلّد الاخير . نعلم ذلك مما ذكره المؤلف نفسه في حوادث سنة 1283هـ وفي نص الترجمة رقم 24 .

وقد نقل المرحوم محمد القروى ، الذى كان مدير خزينة الدّولة ، في أوّل الجزء الثّاني من المخطوطة التي كان يملكها أنّه عثر على وثيقة بخطّ المؤلّف يذكر فيها أنّه ابتدأ تأليف الكتاب « يوم الاربعاء 18 رجب 1278 = جانفي 1862 . فيكون

تصنيف « اتحاف أهل الزمان » قد استغرق أكثر من عشرة أعوام ، من 1862 الى 1873 . بل تظهر دراسة النص أن المؤلف ابتدأ قبل سنة 1278/1862 بكثير في جمع مواد تاريخه بتقييد الحوادث والاحتفاظ بنسخ من بعض الوثائق .

والكتاب حتى ذكر دولة حمودة باشا الحسيني تلخيص لتاريخ افريقية وتونس مستمد من كتب من سبق ابن أبي الضياف من المؤرخين . ومن دولة حمّودة باشا لا يستمدّ ابن أبي الضياف من تاريخ سابق بل يعتمد على وثائق اطّلع عليها بنفسه وعلى ما سمعه من شهود عيان أمثال أبيه ومشائخه كالمفتي اسماعيل التّميمي وغيره . ومن أيّام حسين باي بن محمود صار ابن أبي الضياف كاتبا في دواوين الدّولة يطّلع بنفسه على ما يجرى وما يكتب ، ويظهر أثر ذلك في تاريخه .

وقد كان لابي الضياف غاية في تأليفه وهي ابراز مزايا الملك الدّستوري أو « الملك المقيّد بقانون » حسب تعبيره ، ولذلك كان عنوان الكتاب « اتحاف أهل الزّمان بأخبار ملوك تونس وعهد الامان » . فقد كان المؤلف يبغي أن يدافع عن « عهد الامان » لذكر الحوادث التّي سبقته والتّي تبعته .

والغاية قد أملت رسم الكتاب . فهو يبدأ بمقدّمة طويلة تذكّرنا بمقدّمة ابن خلدون ، وابن أبي الضياف معجب به كلّ الاعجاب ويستشهد بالكثير من أقواله . ومقدمة «الاتحاف» تشمل اراء ابن ابي الضياف في الملك ، وذلك العقد الأوّل منها . وتاريخ افريقية وتونس الى وفاة علي بن حسين باي ، وذلك العقد الثاني . وتتبع المقدّمة أبواب ثمانية وخاتمة ، كلّ باب من الابواب الثمانية المختلفة في طولها يروي لنا أخبار باي من

البايات المتولين بعد علي بن حسين ، ويقص علينا الحوادث التّي جرت في أيّامه .

أما الخاتمة فتشتمل على تراجم متعدّدة وتختلف عن كتب التراجم العادية في أنّها لا تقتصر على العلماء ، بل تهتم أيضا برجال الدّولة وبمشاهير أصحاب الصّنائع وأضرابهم ، من اواخر القرن الثاني عشر الى أيّام الصّادق باي . والتزم المؤلف ان لا يترجم للاحياء من معاصريه فلا يذكرهم الا عرضا .

أهمية « تاريخ » ابن أبي الضياف ومزاياه

ومن هذا التلخيص السريع لمحتوى كتاب « إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان » تلوح لك أهمّ الخصائص التي يمتاز بها هذا الكتاب على التواريخ التونسية التي ألفت قبله : وهي طرافة المادة وخصبها وسعة أفق مؤلفه واعتماده على اطلاعه الشخصي على الأحداث والوثائق ، وتوخي الصدق فيما يذكره ، ونقده الأخبار اذا ما اضطرّ الى النقل عن غيره ، ومحاولته فهم الأحداث بتحليل المواقف وبالرجوع بالوقائع الى أصولها وأسبابها، وادراج التاريخ في اطار نظرة شاملة الى أحوال المجتمع ونظرية سياسية واضحة المعالم . وممّا لا شكّ فيه ان ابن أبي الضياف قرأ « مقدمة » ابن خلدون وتدبّر ما اشتملت عليه .

وقد تلاقح تأثير ابن خلدون في تصوّر ابن أبي الضياف لمهمّة المؤرخ مع الآراء التي أخذت تعمل عملها اذاك في العالم الاسلامي من جرّاء اتصاله بالتفكير الأروبي وبمظاهر الحضارة الغربية . فقد أدرك ابن أبي الضياف أن المؤرخ لا يليق به أن يصرف همّه الى تمجيد الملوك وتكييف الأخبار بما يوافق هواهم ، ولم

يبق في التاريخ مجال لذالك اذ أصبحت للدول صحافة رسميّة تنطق بما يريده حكّامها ، وبقي للتاريخ دور النقد لمواقع النقص والتمييز بين المسيء والمحسن من الحكام حتى يكون تاريخ « عبر » بأتم معنى الكلمة .

وهذه « العبر » ليست اخلاقية فحسب ، بل هي سياسية أيضا : فيدعونا ابن أبي الضياف الى « الاعتبار » بتدخلات الأجانب ودولهم في سياسة بايات تونس تدخلا لم يسمع بمثله في القرون الخالية ، كما يستخلص العبر من ظلم هؤلاء البايات في حكمهم « المطلق » لرعاياهم ، وما ادى اليه ذلك الظلم من ضعف دولهم ووهنها . ويربط الانهيار الاقتصادي وافلاس الدولة باسبابهما من ظلم ومن عسف في استخلاص الضرائب والجبايات المختلفة ، ومن « غلث » للسكة وتلاعب بمقاديرها وقيمها ، ومن تدخل غير شرعي في التجارة ، ومن نفقات باهضة ادى اليها تقليد الدول الكبرى دون مراعاة الفارق في القوة والثروة .

اراء ابن ابي الضياف السياسية :

ولم يكتف ابن ابي الضياف بالملاحظات والتعليقات التي عقب بها على رواية الحوادث وتحليل أسبابها والتي بثها في مختلف أبواب « اتحاف أهل الزمان » بل خصص « العقد الأوّل » من « مقدمة » كتابه لبسط نظرية في « الملك وأصنافه » جديرة بان نلخصها اذ يتضح على ضوئها موقف المؤرخ ممّا رواه ووصفه في سائر فصول تاريخه . واراء ابن أبي الضياف في نظم الحكم تشبه شبها كبيرا الآراء التي عبر عنها رفاعة الطهطاوي في كتابه « تخليص الابريز الى تلخيص باريز » (1) وخير الدين

---

(1) رفاعة رافع الطهطاوي ، من رواد حركة التأليف والترجمة بمصر في القرن الماضي ، اطلع على احوال اوروبا وخاصة فرنسا اذ اقام بباريس من سنة 1826 الى سنة 1831 وقد عين اماما للبعثة العلمية التي ارسلها اليها خديوي مصر محمد علي ،

في مقدمة « أقوم المسالك الى معرفة أحوال الممالك » (2) فابن أبي الضياف يصنف « الملك في الوجود » الى ثلاثة أصناف : « الملك المطلق » و « الملك الجمهوري » و « الملك المقيد بقانون » اي الدستوري ، ويختار هذا الصنف الثالث الدستوري ضمن وصف للاصناف الثلاثة يمكن ان يحلل بايجاز على الصورة التالية :

يذكر ابن أبي الضياف بان الملك « منصب ضروري للنوع الانساني و واجب على الأمة الاسلامية » . واهم ما اعتمد عليه في هذا الفصل مستمد من « مقدمة » ابن خلدون ، فيقرران « مدة الخلافة » قد « مضت » و « بقي الملك وانقسم في الوجود الى ثلاثة أصناف : ملك مطلق ، وملك جمهوري وملك مقيد بقانون شرعي او عقلي سياسي » .

والمُلْكُ المُطْلَق نوع من الحكم يستأثر فيه المَلِكُ « وهو فرد غير معصوم » بما « لا يُسَلَّمُ الاّ لله الذى لَهُ الخَلْقُ والأمْرُ » فيأمر الناس بما يريد « سواء وافق المصلحة أو لم يوافقها » . ويتم ذلك عادة بالاعتماد على قوة عسكرية وبما اعتادته الرعايا من الطاعة ومن « ذل المغارم والقهر » ، وعند المسلمين بما اشتهر من ان الشرع يأمر بطاعة أولي الأمر . ويستطرد ابن أبي الضياف في استعراض أقوال مختلفة للفقهاء في هذا الموضوع ، مستنتجا ان جمهورهم يختارون الصبر على الظلم ويفضلونه على الفتن المبيدة ، ولكنهم يجيزون الاستنكار بما لا يفضي الى القتال ، بل منهم من يعتبره واجبا يدخل في مدلول

ودون في كتابه المشهور « تخليص الابريز الى تخليص باريز ما اطلع عليه من احوال الفرنسيين ونظمهم . وقد طبع الكتاب مرات اولاها في بولاق سنة 1250هـ/1834م .

(2) كتاب « اقوم المسالك » الفه خير الدين قبل توليه الوزارة ، وقد طبع بالمطبعة الرسمية في تونس في سنة 1867 . واعيد طبع مقدمته بتعاليق للاستاذ المنصف الشنوفي في تونس ايضا (الدار التونسية للنشر) في سنة 1972 . وسنة 1978 صدرت في بيروت طبعة ثالثة بتحقيق ودراسة للدكتور معن زيادة .

« الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، ويعتبر ابن أبي الضياف اهمال العلماء لهذا الواجب سببا من اسباب تقهقر المسلمين في العصور المتأخرة .

ويعتبر ابن أبي الضياف « المُلْك المُطْلَق » مخالفا للشرع وللعقل ، ويستدل على مخالفته للشرع بالآيات القرانية الكثيرة التي تنهى عن الظلم ، وعلى مخالفته للعقل بما يفضي اليه هذا الحكم القهري من الفتن وانعدام الأمن ، فتختلف أحوال الرعية باختلاف الملوك « شأن الحيوان المملوك ، تارة يسعد بمالك رفيق يقوم بمصلحته ، ولا يكلفه فوق طاقته، واخرى يشقى بمالك يعنفه وربما كلفه بما يتلفه » . وكثيرا ما ينتج عن اطلاق الحكم انقراض الثروة بتقلص الزراعة والتجارة لفقدان الأمن وانقطاع الآمال ولكثرة الضرائب و « غَلْث السّكة » كما بينه ابن خلدون في « مقدمته » . وبالجملة يؤدي الحكم المطلق الى الظلم ، والظلم يتبعه خراب الدول ، وهذا ما قصده ابن خلدون عندما لاحظ قصر أعمار الدول : فذلك يصح في دول الاطلاق بالخصوص .

وقد أدّى كرهُ القهر وخوفُ الظلم بعض البلدان الى اختيار الحكم الجمهوري « فيقدمون رجلا منهم » و « لا يجعلون لهذا المقدّم شيئا من فخامة الملك وشاراته ، بل هو كواحد منهم ينفذ ما يتفق عليه رأي أهل المشورة ، ولهم في ذلك قوانين يحترمونها احترام الشرائع المقدسة ويقفون عند حدها » . واكثر الفصل المتعلق بهذا الصنف من « المُلْك » في تصحيح خطإ الأروباويين الذين كانوا في ذلك العهد وقبله يتحدثون عن « جمهورية تونس » ، فيلجأ ابن ابي الضياف الى بسطة تاريخية لتأييد الموقف الذي أصبح محل اجماع النخبة التونسية حوالي سنة 1870 ، وهو اعتبار تونس « مملكة » من ممالك الخلافة العثمانية ، يحكمها الباي بتفويض من السلطان .

والصنف المفضل من أصناف الحكم عند ابن ابى الضياف هو « المُلْكُ المُقَيَّدُ بقانون » . والفصل المتعلق به أطول من الفصلين المخصصين للصنفين السابقين . فكل خير ، في نظر المؤلف ، مناط بهذا الصنف القانوني الدستوري : « وهذا بعد الخلافة هو الملك الذي يحاط به العباد ويماط به الفساد ويناط به المراد . وصاحبه ظلّ الله في الأرض ينتصف به المظلوم وتداوى بعدله الكلوم ، لان أمره دائر بين العقل والشرع » .

ومن الملوك من اضطرته مقتضيات الزمان والسياسة الى منح هذا القانون المُقَيّد للمُلك الى أهالي مملكته . ومنهم من سبق الاحداث فمنحهم اياه قبل ان يضطر الى ذلك اضطرارا . ومهما يكن من أمر بالنسبة الى الماضي ، فان طبع الزمن قد أصبح يقتضي هذا النوع من الحكم . على ان « قانون الملك الاسلامي هو القرآن العظيم وأقوال الرسول — صلى الله عليه وسلم — ثم استنباط الأيمة المجتهدين — ورثة الأنبياء — من الكتاب والسنة بالقياس وحفظ مقاصد الشريعة في الخلق ، لانها جاءت لاخراج المكلّف عن داعية هواه ، في جميع الأحوال من عبادة ومعاملة ، حتى في الملك الذي هو ضروري للاجتماع الانساني فاجرته على قانون ومنهاج قويم من الدين في شروط صاحبه ، وما يجب عليه من العدل والرفق والامانة واتباع المصلحة — وان خالفت هواه — لانه معزول عن غيرها ، والاستشارة في الأمر ، والانقياد لأمر الله على لسان من يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر » .

وقد كان « الخلفاء الراشدون ومن نحا منحاهم من الملوك يقبلون النصيحة والمراجعة والرد عليهم ، وكانوا يتقون الاحتساب عليهم في تغيير المنكر » . لكن الأمر تدرج الى الاطلاق بعد ذلك ، فصار الملوك يحكمون بما يظهر لهم بغير مراجعة . وقد كان

منهم العلمـاء القادرون على الاجتهـاد « كالمـأمون العباسي وغيره » ، ومنهم من لم يكن كذلك ، خاصة في المتـأخرين من ملوك الاطلاق ، وهو مع ذلك يدعي الاجتهـاد و « لا مستندَ لا جتهـاده الا قوله : « هكذا ظهر لي » . ففسد المُلْكُ اذ عمّ الحُكْمُ بالمشيئة .

هذا في الغـالب الا أنه قد شذّ عن هذه الفوضى في الحكم التي عمّت ملوك المسلمين في العصور المتـأخرة ، افراد من السلاطين الصلحين يذكر منهم ابن ابي الضياف السلطان سليمـان العثماني الذي منح رعاياه قانونـا ينقل لنا المؤلف «نصه باختصار » ، ويذكر ايضا سلطان زمانه ، عبد العزيز ، وسلفه السلطان العثماني عبد المجيد ، صاحب القانون المعروف باسم «الخط الشريف » الممنوح في عام 1839 . وقد ضمن ابن ابي الضياف في هذا المكـان الترجمة العربيـة لهذا القانون أيضا . ويتبع ابن أبي الضياف ذلك باستعراض وجيز لسياسة التنظيمـات التركية وبالدفـاع عنهـا ، مؤكدا ما قاله في أول الفصل من ان « الملك بالقـانون يقتضيه الشرع والعقل » ومضيفـا : « ولاصلاح للأمة في هذه الأعصار الا به ... كما قـال في الخط الشريف . وبالجملة لا يمكن حصول القوة والعمار والراحة والأمن الا بالتمسك بهذه القوانين النظامية » .

وهذا الموقف المؤيد « للتنظيمـات » يذكرنـا بالموقف المماثل الذي عبر عنه خير الدين بكل اطناب في مقدمة كتابه « أقوم المسالك » . وابن أبي الضياف يستشهد في هذا المكان أيضا بكلام خير الدين وباقوال الطهطاوي وأقوال مؤلفين سبقوهمـا كابن خلدون والشاطبي وغيرهمـا ويشير الى تراتيب القوانين التركية وغيرهـا محللا آياها ومبينـا ان ظروف العصر وحاجاته تضطر اليهـا وانهـا توافق أوامر الشريعـة ونواهيهـا ، ومصرحـا بان الدول الاسلامية تحتاج مع التمسك بالشرع الى قوانين وضعيه ،

اذ أصبحت تلك الدول ممالك وراثية ، وتفرض عليها الحضارة الجديدة ان تواجه أخطارا وحاجات لم تكن موجودة من قبل . ويدخل ابن أبي الضياف في تفاصيل العديد من تلك المقتضيات الجديدة كالضرائب والتصرف في الأموال ومعاملة اهل الذمة وتنظيم المحاكم والمجالس النيابية ومسؤلية الوزراء وغير ذلك .

ويروى المؤلف في أواخر الفصل الحوار الذى دار بينه وبين شيخ الاسلام العثماني عارف باى ، وقد زاره ابن ابي الضياف في سنة 1842 عندما اوفد احمد باي كاتب سره للاعتذار له باسطنبول عن عدم تطبيق التنظيمات ، فبين له عارف باى موافقة هذه التنظيمات للشريعة الاسلامية ووجوب العمل بها في جميع الممالك العثمانية .

قائمة المصادر والمراجع

أ ــ باللغة العربية : تأتي في المقام الأول آثار ابن أبي الضياف التي ذكرناها في صدر هذا الكتاب ، واهمها ، كما بينا ، تاريخه .

وهذا التاريخ ، وعنوانه « اتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان » ، طبع في تونس بعناية كتابة الدولة للشؤون الثقافية ، من سنة 1963 الى سنة 1967 ، في ثمانية أجزاء . والطبعة الثانية التي اصدرتها « الدار التونسية للنشر » مصورة عن تلك الطبعة الأولى باضافة بعض المقدمات والتعاليق .

وقد حققنا « الباب السادس » من « الاتحاف » المتعلق بدولة أحمد باي ونشرناه مع فهارس وايضاحات عدة بعنوان : « الباب السادس من اتحاف أهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الأمان » (دولة أحمد باى) ، منشورات الجامعة التونسية ، تونس عام 1971 . ويمكن لمطالع « الاتحاف » ان يجد في جميع ابواب الكتاب (باستثناء « العقد الثاني » من المقدمة) اشارات من المؤلف للاحداث التي مرت به او بأبيه ، زيادة على الترجمة التي خص بها

هذا الآخير في « الخاتمة » (ترجمة عدد 235 ، في الجزء الثامن من طبعة كتابة الدولة للشؤون الثقافية ، ص‌ص. 37ـ39) .

والمعلومات المستمدة من « الاتحاف » هي التي يعتمد عليها في المرتبة الأولى وبها تقابل المعلومات التي نجدها في مصادر أخرى نذكر منها :

ـ محمد السنوسي ، « مجمع الدواوين التونسية (مخطوط) ، وقد نقل عنه « الرائد التونسي » (السنة 15 ، عدد 25 ، يضاف اليه اصلاح خطأ في عدد 26) .

ـ محمد بيرم ، « صفوة الاعتبار بمستودع الامصار والاقطار » ، الطبعة الأولى بالمطبعة الاعلامية بمصر ، في سنة 1302هـ / 1884ـ 85م ، الجزء الثاني ، في أماكن عدة .

ـ محمد النيفر ، « عنوان الأريب فيمن نشأ بالمملكة التونسية من عالم اديب » . ط. تونس 1351هـ الجزء الثاني ، ص 130 .

ـ محمد مخلوف ، « شجرة النور الزكية في طبقات المالكية » ، ط. القاهرة 1340 هـ ، عدد 1571 ص 394 .

ـ حسن حسني عبد الوهاب ، « المنتخب المدرسي من الادب التونسي » ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1944 ، ص 142 .

ـ نفس المؤلف ، « خلاصة تاريخ تونس » الطبعة الثالثة ، تونس 1973 ، ص 170 .

ـ المنصف الشنّوفي ، « اقدم ترجمة لابن ابي الضياف » (ذيل لنشره لرسالة ابن ابي الضياف في المرأة) حوليات الجامعة التونسية ، العدد الخامس (سنة 1968) ص 113 .

ـ احمد عبد السلام ، « تعليق على اقدم ترجمة لابن ابي الضياف . وتصحيح لسنة ميلاد هذا الكتاب » ، في حوليات الجامعة التونسية . العدد السادس (سنة 1969) ص 57 .

ب – باللغة الفرنسية :

Léon BERCHET, *En marge du Pacte fondamental*,dans ***Revue Tunisienne,*** nouvelle série, N° 37 (1er trimestre 1939) P. 67, note 3.

Jean GANIAGE, *Les origines du protectorat français en Tunisie*, Paris, 1959, P. 86, note 38.

André DEMEERSMAN, *Catégories sociales en Tunisie au XIX*è *siècle d'après la Chronique d'Ibn Abi-Diaf*, dans *I.B.L.A*, n° 117 (1er tr. 1967) pp. 1-12 ; N° 123 (1er tr. 1969) p. 17 sq et N° 124 (2tr. 1969) p. 241 sq.
Béchir TLILI, *Note sur la notion d'Etat dans la pensée de Ah'mad Ibn Abi D'iyaf*, dans *Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée*, 8, 2e tr. 1970, repris dans *Etudes d'histoire sociale tunisienne du XIX siècle*, Publications de l'Université de Tunis, 1974, pp. 51 sq.

Ahmed ABDESSELEM, *Les historiens tunisiens des XVII*è, *XVIII*e *et XIX*è *siècle, Essai d'histoire culturelle*, Publications de l'Université de Tunis, 1973, *passim* (voir *index*) et notamment pp. 332-382.

Ahmad Ben Abi-d-D'iaf chroniqueur du beylicat de Tunis , dans *les Africains*, t. VIII, éd. « *Jeune Afrique* », Paris 1977 pp. 15 à 37.

(مع اعتبار الصور لاغية ، اذ لم يستشر المؤلف فى اضافتها الى النص) .

المنتخبات

في اخر كل نص من النصوص المختارة احدى الاحالات الآتية الى آثار ذكرت في الفصل المتقدم عن « آثار ابن ابي الضياف » .

1 — « **الأجوبة** » ترمز الى « اسئلة من تلقاء اروبا واجوبتها » في نصها الذى نشره الاستاذ المنصف الشنوفي بعنوان « رسالة احمد ابن ابي الضياف في المرأة » في « حوليات الجامعة التونسية » (عام 1958) .

2 — « **الاتحاف** » يشير الى الطبعة الأولى لاتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان » ط. كتابة الدولة للشؤون الثقافية ، ابتداء من عام 1963 .

3 — « **الاتحاف ، الباب السادس** » يرمز الى تحقيقنا للباب السادس من اتحاف اهل الزمان ... (دولة احمد باى) ، منشورات الجامعة التونسية ، عام 1971 .

مـنـتـخـبـات

من « الأسئلـة من تلقـاء أروبـا وأجوبتهـا »

(أو : « رسالة أحمد ابن أبي الضياف في المرأة ») هي ثلاثـة وعشرون سؤالا عن وضعية المرأة عند المسلمين « أوردهـا بعض اعيان الفرنسيين » ، فـاجاب عنها ابن ابي الضياف بعد مقدمة وجيزة بيّن فيها خصائص الشريعة الاسلامية ومزاياها .

وقد اخترنـا قسما من مقدمة الرسالة ومقتطفات من أجوبة المؤلف المتعلقة بتعليم المرأة وبمنزلتها في المجتمع وبالطلاق .

— 1 —

« ما فرّطنا في الكِتابِ من شيء »

لا بدّ ، قبل الخوض في الجواب ، من تقديم مقدمة :

وهي أن كل أمة لها شرعٌ تلقّته من رسولها مؤمنةً بأنّه وحيٌ من ربّه يجب عليها الوقوف معه ، فمن الشرائع ما لا تعلّق له إلا بالعبادات البدنية (1) من صلاة وصوم وترغيب في أفعال الخير المحمودة ، وترهيب من أفعال الشرّ المذمومة ، وما أشبه ذلك مما يتقرّب به إلى الخالق جلّ جلاله ، ولا تعرّض لها إلى ما يقع بين العباد من المعاملات في البيع والشراء وغير ذلك من المعاملات والعادات الدنيويّة لانّ مصالحها تختلف باختلاف الأزمان .

أما الشريعة المحمديّة فحكمها عامّ في كلّ ما يتعلّق بأهلها من عبادات ومعاملات وعادات وعقوبة في الجنايات وغير ذلك ، وان حكّامها لا تصرّف لهم بالاجتهاد الا في تطبيق المنصوص في كتب الشريعة على الواقعة الحالية (2) ، وجميع أحكام المسلمين

---

(1) كذا في الأصل ، وهو موافق لاول الكلام الموالى ، ولعل الوصف « بالدينية » أليق بما حوته بقية الفقرة .

(2) اي الواقعة التي تعرض عليهم للحكم فيها .

في كتابهم وما صحّ عن نبيّهم وإجماع سلفهم الصالح الذى هو حجّة ، دوّن ذلك من تقدّم من مجتهدى الأمّة رضي الله عنهم وقاسوا ، بما أودع الله فيهم من نور العلم والحكمة ، ما لم يرد فيه نصّ على عينه على ما ورد فيه النص ، قال تعالى : (مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيءٍ)(3)وقال : (اليوْمَ أكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإسْلاَمَ دِينًا) (4) ومن أصول الشريعة أن الله لم يخلق العبد لدنياه وإنّما خلقه لأخراه . والشريعة جاءت لإخراجه عن داعية هواه . وجعل له الدنيا جسرا يعبر عليه الى ما أعدّه اللهُ له في الآخرة دار البقاء بما رسمه له من الأمر في كيفية العبور . فلا حكمَ إلا للشرع : فان فَهِمَ العقلُ سرّهُ شَكَرَ الله ، وان عجز عن ادراك السرّ فحسبه الامتثال والعمل مع اعتقاد ان الله لم يخلق شيئا إلا بحكمة علمها من علمها ، وجهلها من جهلها . ومن آى القران (واللهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ) (5) (ألا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهوَ اللَّطِيفُ الخَبِيرُ) (6) .

« الاجوبة » ، ص ص 66—67

— 2 —

تعليم المرأة

السؤال الثاني :

إن المرأة من المسلمين لا تتعلّم العلوم وقليل منهنّ من يعلم القراءة والكتابة ولا شكّ ان الجهل يحملها على المحرّم والعلم

(3) سورة الأنعام ، آية 38 .
(4) سورة المائدة ، آية 3 .
(5) سورة البقرة ، آية 232 .
(6) سورة الملك ، آية 14 .

يمنعها منه كما ان العلم يحسن محادثتها والتانس بها ، بخلافه في النسوة الافرنجيات .

الجـــواب :

إنّ المرأة عند المسلمين إنّما يجب عليها ان تتعلّم ما يلزمها ضرورة في ديانتها من توحيد ربها وطاعة أمره من صلاة وصيام وحقوق زوجها واجتناب الفواحش من الزنا والسرقة وخيانة الأزواج وغير ذلك مما لابدّ منه . ولا تخلو امرأة من علم ذلك على الاجمال. ولا فائدة لها في تعلّم ما زاد على ذلك لانّ الله خفف عنها ما أثقل به كاهل الرجال من الولايات المقتضية للعلم من إمارة وقضاء وإمامة وقيادة جيوش وغير ذلك . وآية الحجاب مانعة لهنّ من الاجتماع في المجالس حتى يتأنس بها الجليس . فحسبها ان تكون ربّة بيتها عالمة بما يصلح شؤونه متحببة الى زوجها جالبة لفؤاده ، لانّ الله خلق الرجل للمرأة يقوم عليها بما يلزمها من اطعام وكسوة واسكان وخادم وغير ذلك ممّا أراحها من كدّ تحصيله ، وخلقها للرجل يبتغي منها النّسل ويحصن بها دينه من الوقوع في المحرّم وتعينه على خدمة بيتها وإصلاح ما يتعب في تحصيله من القوت وغيره وليستريح بمحادثتها وتحببها إليه وتحببه إليها من تعب نهاره في السّعي للكسب ، فاذا استقلّت بالكتابة وغيرها من ممارسة العلوم ضاع ذلك على الزوج واشتغل قلبها عن زوجها بممارسة العلم فقلّ ان يجتمع حب العلم وحب غيره في قلب واحد ، وربما يكون ذلك ذريعة للمنافرة بين الطرفين .

« الاجوبة » ، ص ص 69—70

— 3 —

منزلة المرأة

السؤال العاشر :

يقال ان المرأة عند العرب لا يُرْعى لها أقل ذمام فوزانها وزان أقلّ الخدمة لزوجها لا تُستشار في امر ولا تَسَلُّطَ لها ولا تأثير ؟ انما هي للولادة وقضاء الشهوة الحيوانية ، وعند غير العرب هي زينة المجلس وسرور الدّار .

الجواب :

كيف يقال ذلك في احدى مقدّمتي الانتاج التي تحمل الولد كرها وتضعه كرها وتقوم عليه احوج ما يكون من الرضاعة بخالص لبنها وتَحَمُّل السهر لمنامه والتعب لراحته ، ولذلك كان حقها على المولود اعظم من حق الوالد ، مع ان المرأة من زينة الدنيا المحبوبة طبعا وعقلا وشرعا . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حُبِّبَ الَيّ مِنْ دُنْياكُمْ ثَلاثٌ : النِّساءُ والطِّيبُ وَجُعِلَتْ قُرَّةَ عَيْني في الصَّلاة » . وقال سيدنا علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه في النساء : «يَغْلُبْنَ الكِرامَ ويَغْلُبُهُنَّ اللِّئامُ » . ومن هذه حالها لا تكون مثل الخادم بل الخادمُ لها . وقوله (1) : لا تأثير لها ولا تسلّط غَيْرُ مُسَلَّم على عمومه . اما أحوال المنزل وسائر ما يتعلق به ، فهي الأميرة على ذلك . وفي المثل : « المرأة سلطانة دارها » ، اذ هي أعلم من الرجل بذلك . واما اسباب الكسب التي اراح الله النساء من تعبه ، فحجاب الله المضروب عليهن حجبهن عن معرفة دقائقه واسراره .

---

(1) اي قول السائل .

فأنّى للمرأة ومعرفة المتاجر وحوالات الاسواق في المبيعات ومصالح الصناعات والزراعات ، والانسان لا يستشار الا فيما يعلم ، على انّه لا مانع من استشارتها ، ويوجد ذلك بكثرة . والنساء يعيرن المرأة التي تعرف احوال الرجال . ولاعراب الخيام على ما فيهم من القساوة والجفاء مزيد رعي لنسوانهم : فان للمرأة عندهم مزيد حرمة حتى ان من يستجير بامرأة يجار ، ولو في الصفح عن الدماء . ويجد الرجل قاتل أبيه واخيه مستجيرا بامرأته ، فلايسعه الا قبول شفاعتها ورعي وسيلتها . ومن عاداتهم ان الرجل اذا نزلت به امرأة لابدّ أن يتكلّف ما يذبح لقراها ، ويتطيرون بعدم الذبح لاكرام المرأة ، وتشفع النساء عندهم في الاموال ولو بالترك فضلا عن اسقاط البعض . ومن أمثالهم : « جاه المرأة لا يرد » حتى لو وقع من لئيم ردّه يعاب ويعير به في قومه ، وتبقى فعلته سبّة وقبح آحدوثة ، مع ما يؤثر في نفوس قومها من الضغينة والانفة لردّ شفاعتها . ولم تزل هذه السجايا فيهم الى الآن .

وأما كونها زينة المجلس فنقول به لكنّه في بيتها الذي هي سروره ، وقعيدته ونوره . ولقد قيل : « ان من النسوة من يكره التزوج بالأغنياء والعلماء لإكباب هذا على نظر كتبه وذلك على حسبان دفاتره » فلا تجد المرأة وقتا للتأنس به بما يميل اليه طبعها من المؤانسة وعلائم المؤانسة . فكيف بها اذا حمّلها بالاستشارة فيما لا تعرفه بعض أثقاله ، وسبحان من خصّ من شاء بما شاء (تبارَكَ اللهُ رَبُّ العالَمِينَ) (2) .

« الاجوبة » ، ص ص 89—90

---

(2) سورة الاعراف ، آية 54 .

الطـلاق

السـؤال الحـــادي عشـر :

الطلاق عند المسلمين مباح ، والسرعـة لفعله تنتج ضررا للنسـاء وللاولاد لبقائهم في تربية من لا شفقة لها عليهم من الاجنبيات . وعند غير المسلمين يمنع الطلاق

الجـــــواب :

ان الله ابـاح للمسلمين الطلاق رحمة للزوجين لمـا في طباع البشر من التخالف ، ولا تتفق الطباع على الاحتمال والصبر المحمود شرعا وعقلا ، فمنه والحالة هذه ما يكون ذريعـة لسوء المعاشرة ووقوع المحرّم من الطرفين ، وهو في شريعة التوراة ايضا . كتب بعـض متقدّمي الفضلاء طلاقا لزوجه نصّ المقصود منه : « ان الله جلّت قدرته لمـا أنْشَأ خَلْقَه على طبائع مختلفة وغرائز شتى ففيهم السخي والبخيل والجبان والشجـاع والغني والفطن والـكيّس والعاجز والمناقش والحليم والمتكبر والمتواضع الى غير ذلك من الصفات المعروفة من الخلق كانت العشرة لا تستمرّ بينهم الا باحد أمرين : إمّا بالاشتراك في الصفات أو في بعضهـا أو بصبر أحدهمـا على صاحبه اذا عدم الاشتراك .

ولمـا علم الشـارع ان بني ادم على هذا الوجه شرع لهم الطلاق ليستريح إليه من عيل صبره على صاحبه توْسِعـةً عليهم واحسانا منه اليهم ، فلأجل العمل على هذا طلق زوجه الخ ... »

وأما السرعة لفعله فانها مذمومة وغير واقعة الا في النادر الذي لا حكم له ، ولا يجنح إليه الرجل الا عند الاضطرار وعدم امكان الاحتمال فالعاقل لا يسرع إلى الفرقة وتشتيت الشمل وتوجع البنين . قال صاحب الشرع صلوات الله عليه : « أَبْغَضُ الحلال الى الله الطلاق . » وقال : « ما خلق الله شيئا على وجه الأرض احبَّ اليه من العِتاق . ولا خلق شيئا أَبْغَضَ إليه من الطلاق » .

« الاجوبة » ص ص 90—91

مـنـتـخـبـات

من « اتحـاف أهـل الـزمـان »

يشتمل كتاب « **اتحـاف اهل الزمـان باخبار ملوك تونس وعهد الأمـان** » على تاريخ تونس من الفتح الاسلامي الى زمن المؤلف ، لـكن اهم مافيه « العقد الاول » من « المقدمة » ، الذي ضمنه المؤلف آراءه السياسية ، و « الابواب » الثمانية التي روى فيها أخبار البايـات الذين عـاصرهم

وقد اخترنـا مقتطفـات من :

1 — « العقد الاول من المقدمـة »

2 — « الباب الاول » في دولة الباي حمودة باشا الحسيني

3 — « الباب الثالث » في دولة محمود بـاي

4 — « الباب الرابع » في دولة الباي حسين بن محمود

5 — « الباب السادس » في دولـة احمد بـاي

6 — « الباب الثامن » في دولة محمد الصادق باي

منتخبات

من مقدمة « الأتحاف »

— 1 —

التاريخ وفوائده

إنَّ عِلْمَ التاريخ ، وَإنْ كان من الفنون الأدبية ، فهو من وسائل علوم شرعية ، يُكسب الناظرَ بُرْهانَ التجريب ، وَيشْحَذُ فكرَ الأديب الأريب ، ليقيسَ على ما مضى ، موَاقعَ الانتقَاد والرضى ، ويرى الأسْبابَ وما تولَّدَ منها ، والحوادثَ وما نشأ عنها .

ولولاه ماتت الفضائلُ بموت أهْلِها ، وأدَّى ذلك الى جَهْلِها . ولا يُنْكَرَ النَّفْعُ اذا كانت الأخبار منقولة ، والشوارد بقيد الكتابة معقولة ، والآثارُ مأثُورة ، والاعمال بعد اهلها مذكورة :

مِنْ مَلِكٍ آثرَ على حظ النفس مُراعاةَ الصلاح ، بغرس الخير واسباب الفلاح ، وسَمَتْ به همّتُه الى مُلْك الأرْواح ، وآخرَ قَنِع بظواهر الاشباح ، فاستباح منها ما استباح ، حتى

استُريح منه ولَيْتَهُ استراح ، لم يبق حَسَنَةً تنفع ، ولا ذكرا جميلا يَرْفع .

ووزير اقتَدَتْ بسياسته الأكابرُ ، ولم يُنْسَ ذكرهُ في الزمن الغابر ، وآخر ذهبَ كأمس الدابر ، غرّه لمعُ السراب ، فاعان على اسباب الخراب .

وعَالِم رام الصّعابَ فأخذ بنواصيها ، وقرّب قاصيها ، وطوّع مُتعاصيها ، يَعْدِلُ عن القشر الى اللُّباب ، ويُذيق حلاوةَ الشريعة لذوى الألبَاب ، ويفتح للحَرَج المدفوع احسنَ باب ، بسياسة شرعية ، أساسها المصلحة المرعيّة ، وآخرَ قدّمه الزمانُ فحرّك بما لا يفيد اللّسان ، وثابر على ارضاء ذوي السلطان ، وشدّد في غير العزائم ولو أدّى الى هدم الايمان ، وقَدِم على الله بما دان .

« الاتحاف » ، الجزء الأول ، ص 2

— 2 —

رفض الحكم المطلق

كيف يستقيم حالٌ لأمة يعلمون ان نفوسهم واموالهم بيد واحد ، يتصرف فيها كما يريد لا كما يُرادُ منه ، لا يُسألُ عن ذلك ، إلا في الآخرة ؟ فهم والحالة هذه في خطر واضطراب ، لاختلاف حال البشر ، فمِنْهم المنصفُ والجائرُ ، والفَطِنُ والغَبيّ ، والمتأنّي والعَجِل ، والشديد والليّن ، والكريم والبخيل ، والمُسْرِفُ والمقتصد ، والحليم والجاهل ، والمتكبر والمتواضع ، الى غير ذلك من التّباين الواقع في سجايا البشر ، حكمةَ الله في مخلوقاته ، « وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ على الهدَى » (1) .

(1) سورة الأنعام ، آية 35 .

وأثر هذا الاختلاف يظهر في الرّعيّة ، اذا لم تكن لهم حالة قارّةٌ مَرْعيّةٌ ، بل تتبدّل بتبديل الملوك ، شأنَ الحيوان المملوك ، تارة يَسْعَد بمالك رفيق يقوم بمصلحته ، ولا يكلّفه فوقَ طاقته ، وأخرى يشقى بمالك يُعْنفه ، وربما كلّفه بما يُتْلفه . واذا وقع الخطرُ زال الأمنُ ، وبزواله يزول الأملُ ، وبزواله يزول العمل . اذ الخائف لا أملَ له في غير النجاة من الظلم بنفسه وماله ، وذلك مؤذنٌ بخراب العُمران (2) .

« الاتحاف » ، ج 1 ، ص ص : 15—16

— 3 —

« الملك القهري »

من اعظم الاسباب في ضعف الممالك السلامية

انظر الى بوادي الخيام ، كيف عدلوا عن بناء المساكن وغرس الاشجار ومجاورة المياه ، مع العلم بان ذلك احسن مما هم فيه من العناء وشظف العيش ومجاورة الافاعي ، يستوي في ذلك كل مميّز يفرق بين التمر والجمر ، حتى تخلقوا بهذا التوحش المنافي للعمران وباهوا به اهل القرى والامصار ، ما ذلك الا من عدم الأمن ، وتوقع العدوان . ولذلك كانوا دائما على اهبة فرار ، حتى ان المتوغلين منهم في ابعاءة الضيم لا يتخذون الغنم والبقر ونحوهما مما يعوقهم عن التوغل في الفيافي والقفار ، ان لزمهم ذلك ، من ظلم عامل ونحوه ، لان بعض المتأخرين من ملوك هذا الصنف يتجلى على عماله وحاشيته باطلاق اليد في الرعية

---

(2) اللفظ والمعنى مقتبسان من مقدمة ابن خلدون .

لاجل الجباية ، ويسمى الشكاية منهم — ولوْ إليه — فسادا في العمل يقتضي عقابا مجهولا هو بحسب مشيئة العامل :

ورَاعي الشاةِ يَنْفي الذئبَ عنها فَكيفَ إذَا الذِّئَابُ لها رِعاءُ

(وافـــر)

وربما اضطر بعض الاعراب — ممن بقيت في نفسه إباءَةٌ — الى قتل العامل ، ويستصغر ما وراءه من عقاب الملوك ويقول : « يَأْكُلُكَ الأسدُ ولا يَاكُلُكَ الذِئْبُ » .

... ومن المعلوم ان شدة الملك القهرى تفضي الى نقص في بعض الكمالات الانسانية ، من الشجاعة ، واباءة الضيم ، والمدافعة عن المروءة ، وحب الوطن والغيرة عليه . حتى صار بعض اهل الجهات من المسلمين « عبيد جباية » ليس لهم من مسقط رؤوسهم وبلادهم ومنبت آبائهم واجدادهم الا اعطاء الدرهم والدينار ، على مذلّة وصغار ، والربط على الخسف ربط الحمار ، حتى زهدوا في حب الوطن والدار ، وانسلخوا من اخلاق الاحرار .

وهذا اعظم الاسباب في ضعف الممالك الاسلامية وخرابها ، كما تراه — ان شاء الله — في الخط الشريف بهذا العقد . وبه ايضا تعلم غور الامام مالك رضي الله عنه في قوله بعدم جواز اعانة الظالمين من هؤلاء الملوك على الخارجين عنهم لاجل الظلم — كما تقدم — لان الظلم من اسباب الخراب المؤذن بانقطاع النوع . وسبحان من انفرد بالمشيئة المطلقة (لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وهُمْ يُسْأَلُونَ) (1) وهو الحكيم الخبير .

« الاتحاف » ج 1 ، ص ص 21—22

---

(1) سورة الانبياء ، آية 31 .

— 4 —

التنويه بالحكم الدستوري

هذا ، بعد الخلافة ، هو الملك الذي يُحاطُ به العبادُ ، ويماط به الفسادُ ، ويناط به المراد ، وصاحبه ظِلّ الله في الارض ينتصف به المظلوم ، وتُداوى بعدله الكلومُ ، لان امره دائر بين العقل والشرع ، وصاحبه يتصرف بقانون معلوم معقول في سائر اموره ، لا يتجاوزه ، ويلتزم العمل به عند البيعة ، ويؤكد ذلك باليمين في ذلك المشهد ، فاذا تعمد مخالفته انحلّت بيعته من الاعناق ، شبه ما تقدم في بيعة شريف المغرب « والعقلاءُ عند شروطهم » . وهذا نظير خُطَب الخلفاء الراشدين عند الولاية .

« الاتحاف » ، ج 1 ، ص 32

— 5 —

الحاجات الجديدة جرت ملوك الاطلاق الى مزيد من الظلم

ومن المعلوم ان السياسة المفروضة من الشارع بجميع فروعها متعسّرةٌ ، لمّا صار الملْكُ بعد الخلافة في بيوت معروفة ، ومنابتَ مخصوصة ، من عهد معاوية لابنه يزيد ، بمقتضى ما قيل من المصلحة الداعية لذلك وقتئذ ، وانتقال حال الاسلام من السذاجة والإعراض عن زُخْرف الدنيا ، الى الحضارة والانغماس في النعيم ، والتفنّن في مذاهب التَرَف . وعلى كل حال لا بد من الاستعداد بما يلزم لقوة الشوْكة الحامية للملّة الدافعة عن الحوزة كالقلاع والسفن في البلدان البحرية ، وآلات الدفاع بما يقتضيه حالُ كل زمان وتمرين الجند على تعبئة صفوف القتال ، وغير ذلك من الامور التي لم يكن لها وجود في صدر الاسلام ، وصارت

الآن ضرورية لاغناء عنها بمقتضى حال الوقت ، لأنّ مناطها الاستعدادُ والاحتياط لدفع الضرر بقدر الطاقة . وجميع ذلك مُعْتَبر في نظر الشرع ، ولا يمكن الا بالمال الذي يُتَوصّل به الى كل مطلوب . والدخل الشرعي في هذه القرون ربما لا يَفي بهذا المراد . فامتدت بهذا السبب ايدي ملوك الاطلاق الى اموال الرعية ، والى نفوسهم ، ان دافَعَتْ عنه ، وارسلوا على عيال الله من بطانتهم جوارحَ صيد ، وآلات كيد ، لأخْذ لا يَتقيّدُ بقيد ، وهو ما اشار له في الخطّ الشريفً (1) بانه منً اسباب الخرابً .

« الاتحاف » ، ج 1 ، ص 47—48

— 6 —

تقديم التحسيني على الضروري سبب من اسباب الخراب

لا أضَرّ بالعُمران ، وأدْعَى لاسباب الخراب ، من تقديم الأمر التّحسيني على الواجب الضّروري، ودليله المشاهدة والتجربة ، لأن التحسين قبل استقامة ما يراد تحسينهُ تَقبيحٌ ، كَمَنْ يزَوّقُ حيطانَ داره المتداعية قبل علاج إقامتها ، فقد تخرّ على يد المزَوِّقِ حال التزْويق .

وانظرْ حال الإفرنج الذين بلغ العمرانُ في بلدانهم الى غاية يكاد السامع ان لا يصدق بها الا بعد المشاهدة ، كيف تدرّجوا في اسبابه تدرّجا معقولا ، فانهم أسّسوا قوانينَ عدل ، حتى استقرّ الامنُ وذاقوا لذّته وتفيؤوا ظلاله ، فاقبلوا على شؤونهم واشتغلوا بما يوسع دائرة عيشهم وثروتهم ، فقوِيَ الاملُ ،

---

(1) هو « الخط الشريف » الممنوح بكلخانة (اي قصر الورد) من السلطان عبد المجيد الى رعايا الدولة العثمانية (انظر « الأتحاف » ، ج 1 ، ص 38—39) .

واستقـام العمل ، فدعتهم الحاجة الى كثرته ، فجعلوا المعامل لآلات الغزل والنسج وليّن الحديد ، حتى انهم تصرفوا فيه تصرف النجّار في ليّن أخشابه ، وغير ذلك مما تتوفّر الدواعي على الاحتياج له ، فكثر المصنوع ، فاحتاجوا الى نفاقه بالبيع والشراء خارج بلدانهم . وأعْوَنُ شيء على ذلك الخلطةُ ، فسهّلوا طُرُقَها في البحر بالسفن البخاريّة ، وفي البرّ بأمن السبل وتمهيد الطرقـات ، حتى صارت العجلاتُ تصل الى كل موضع ، وتسير في قُنن الجبـال سيرَهـا في البسائط ، ثم جعلوا أمـاكن لتبديل ما يجرها من الحيوانـات ، طلبا للسرعة ، فطوت كثيرَ المراحل في قليل الزمن .

وجعلوا البريدَ لحمـل مكاتيب الخلطاء تسهيلا لأسْباب الخلطة . ولمـا أفْعَمَتْ عندهم سيولُ العمران والحضارة جعلوا طريق الحديد تطير به العجلاتُ بالبخـار ، حتى كادت ان تصير بلـدانهم دارا واحدة .

واقتضت نهـايةُ الحضارة نقلَ الاخبار بجَذْب المغناطيس المسمّى بالتلغراف ، وهو من أعاجيب الدنيـا ، ومظهر آثـار العقول الصافيـة ، الناشئة في مهد الأمن ، المغذاة بلبان الحرّيّة . حتى ان الانقليز جعلوه في البحر الكبير ، فانقطع ، فأعادوه ، ثم انقطع ، فأعادوه ، وذلك من مال اغنيائهم لا من مال دولتهم . وكـان فعلُهم ابتغـاء للربح من الأجْر على نقل الخبر ، وهم يربحون منه الآن الربح الذريـع . والله أعلم بما وراء ذلك مما أهَّلَ اللهُ له النوعَ الانساني .

وهذا التدرُّجُ هو الذي اعانهم على ما يطلبونه من العمران ، وسهّل عليهم اسباب الحضارة من غير تكلّف . وذلك ان الأمر الضروريّ — اذا تَمّ على احسن حال — طلب بطبعه الامر الحاجيّ ،

لما في الطباع من طلب التزيّد ، فاذا تمّ ، طلب بطبعه أوّل درجات التحسين ، ولم يزل يتدرّجُ فيه بحسب قبوله واستعداده . ولو طمحت انظارهم الى التحسين من أوّل الامر ما حصلوا هذه الدرجة . وهذا معلوم بالمشاهدة .

فانظر إلى التلغراف بهذه الحضارة التونسية ، فان دخله ربما لا يفي باجر من فيه من العملة . وانظر لمثله في بلدان أوروبا . « ومن استعجل الشيءَ قبل إبّانه ، عوقِب بحرمانه » ، سنة الله في عباده وبلاده .

« الاتحاف » ، ج1 ، ص ص 57--58

— 7 —

من أصول القضاء في الحكم الدستوري

من فروع القانون عند اهله ان ملوكه يترفعون عن الانتصاب للحكم بين المتداعين ، تفاديا من معاداة نصف الناس ، ولو أصابوا شاكلةَ الحق ، وانما تُرْفَعَ اليهم تقاريرُ النوازل وبيانُ أحكامها من مجالس الاحكام في الجنايات ، ليتفضلوا بالعفو او التخفيف من الشدة ، أو يأمروا بالتنفيذ . ولا يُنَفَّذ حُكْمٌ إلا اذا أمر به الملك ، وهذا هو معنى الوحدة في الحكم، لا الحكمُ بالمشيئة — الذي انفرد به من يعلمُ خائنةَ الأعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُدُورُ (1) — ، وعدَمُ الاستعانة بالمشورة كما يفهمه بعض من ينافي القانونُ طبْعَه او غرَضَه .

وعادتهم ان لا يزيدوا في العقوبة شدّةً ، لان منزلتهم في رعاياهم منزلة الآباء من البنين ، والمتعارف انّ الاب — بمقتضى

(1) سورة غافر ، آية 19 .

مـا جُبل عليه من الشفقة – لا يشدّد على ابنه ، ولذلك ترى العقوبة في قوانين الافرنج شديدة ، لاسيمـا الحـكم العسكرى ، لان المقصود ردع المعتدي وتخويف غيره ، ووراءهـا ما يرْجى من تخفيف الملوك ، وهم يتمدّحون بالحلم والشفقة والرحمة ، بحيث ان الرعية لا تتوقع من ملوكهـا غير ذلك . ولهم في هذا المعنى حكايات مأثورة عن عظمـاء ملوكهم ، مسطرة على صفحـات الايـام ، محفوظـة في صحائف الدفـاتر . ولا يخفي ان الرفق في الامور من كلّيات الشريعة . قال الله تعالى لرسوله : « خُذ العفوَ وآمُرْ بالعُرْف وأعْرِضْ عنِ الجـاهـلين » (2) وقال : « فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُه على الله ، إنَّهُ لا يُحِبّ الظالمين» (3) وقال صلى الله عليه وسلم : « الرّاحِمُون يَرْحَمُهُمْ الرّحمانُ » وقال : « ارْحَمُوا مَنْ فِي الأرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ في السَّمـاء » . ومن أمثال الحكمـاء « عَفْوُ الملوك أبْقَى لمُلْكِهم » ، و « الرّفْقُ مِفْتَاحُ النَّجَاحِ ولَقَاحُ الصلاح » و « سرعة العقوبة من لُؤْم الظفر » الى غير ذلك من الايـات والاحاديث والحِـكم ، قـال كثير من العلمـاء « لا يبـاح التّعزيرُ بأكثر من الحدّ ، وإنمـا الاجتهـاد في ما دونه » . نعم ، الحدودُ الشرْعيـةُ عند وجوبهـا بالوجه الشرعي لا يدخلهـا تنقيص ولا رأفـة ، لانهـا تطهير للمحدود وتكفير لذنبه ، لـكنهـا تُدفعُ بالشُّبُهَاتِ لأنّ الحقّ فيهـا للرحمـن الرحيم سبحانه .

وعادتهم في التعازير انّ من اقترف ذنبا لم يكن له ذِكْرٌ ولا حُـكْم في قانون احكامهم ، تقع المشورة في تعيين تعزير رادع لذلك الذنب ، فاذا امضاه الملك صار قانونـا ، ويُحكم على ذلك

---

(2) سورة الاعـراف ، آيـة 199 .

(3) سورة الشـورى ، آيـة 40 .

المذنب بأخف منه ، لجهله الحكم ، حيث لم يكن موجودا ، ويُحكم على غيره بذلك القانون ، لانه صار موجودا ، من شأنه ان يُعلم ، اذا الأحكام كلها معلومة ، والمتعدّي عالم بما يلزمه في تعدّيه .

كل ذلك فرارا من الاجتهاد المؤدّي الى المشيئة المطلقة ، وسبحان من يقول : « وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولا » (4) .

« الاتحاف » ، ج 1 ، ص ص 58—59

— 8 —

محكمة بايات تونس

... هذا حال المَحْكَمَةِ ، وما يقع فيها من الحُكم إجْمالا .

غير أنّ الحال في هذه الازمنة القريبة — من نحو اربعين سنة — صار على كيفية تنافي المعقول والمنقول . حتى ان الوافدين من اعيان أوروبا ، المطبوعين على حب العدل المتشوّفين الى المعارف ، ربما يطلبون الوقوف بالمحكمة ، لحرصهم على معرفة الاشياء ، ويقضون العجبَ ، حيث يرون المتظلم يكتنفه اثنان ، ويبث شكايته وهو واقف امام ملك مفترش جلدَ أسد على دَسْتِ ملكه ، وبين يديه صفّان من زَبانيّة الغضَب ، فواحد لخُصوصيّة فيه يبثّ شكواه قريبا من الحاكم قَيْد رُمْح ، واخر — لعدم الخصوصيّة — يبثها بعيدا عنه بخطوات ، والمقامُ مقامُ ميزان التسوية والعدل ، ويرون النوازل تنفصل في دقائق ، تارة بحمل الطالب على الصدق

---

(4) سورة الاسراء ، آية 15 .

ـ ان كان من العمّال ونحوهم ـ وأخرى بالاستناد الى ما يسمّيه الطالب حجّة ، حتى أنّه في بعض الاحيان يقضى عليه قبل أنْ يفوهَ ببنت شفة ، فتخطفه زبانية الغضَب الواقفون بين يدى صاحب المحكمة حين يسمعون ما يلفظ من قول ، وربما سدّوا فم المحكوم عليه بايديهم ، اذا صاح بالجواب ، وأمَرَهم رئيسُهم باش حانبة بذلك ، إنْ رآه من سوء الأدب ، ويرون الحجج لا تُقْرأ بمرأى ومسمع من المطلوبِ بها حتى يمكنَه الجوابُ ، وانما ينظرها رئيسُ الكتّاب او من يقوم مقامه بالمحكمة ، ويُخْبِر بمضمونها الحاكمَ ، الى غير ذلك مما يَسْألُ عنه الوافدون بإلحاح ، ولا يُقنعهم جوابُ المغالطة ، لما في طباعهم من حبّ معرفة الاشياء على ما هي عليه .

وقد كان المشيرُ ابو العباس أحمد باى تبلغه هذه الاعتراضاتُ من الوافدين ، وهي من الاسباب التي نَفَّرَتْه من هذه المباشرة ، وقلّل الجلوس بالمحكمة جدا ، حتى عيب ذلك عليه ، وظنه الجاهلون إهمالا . والسبب الحقيقى في تجافيه عن هذه المباشرة ما راءه بثاقبِ فكره من الصاغية لاخبار بلدان القانون ، وميل الطباع الى ما طبعها اللهُ عليه من الحرية ، لاسيما بعد منشور الخطّ الشريف بالتنظيمات الخيريّة ، وقد أجاب فيه بما يجب من السمع والطاعة ، وهو يعلم أسرار التنظيمات لما فيه من حدّة الفكر وعزّة النفس ، لا سيما بعد سفره لباريس ومشاهدة ما كان يظنّه مبالغة .

« الاتحاف » ، ج 1 ، ص ص 65ـ66

مـنـتـخـبـات

من الباب الأول من « الأتـحـاف »
(دولة حمودة باشا الحسيني)

— 1 —

حمودة باشا الملك الجدير بالرئاسة

حال هذا الامير : هو عماد البيت ، وبيت القصيد ، وفريدة السلك ، المعدود من مفاخر هذا القطر ، ثاقب الفكر ، قويّ الحزم ، صادق العزم ، ثابت الجَنان ، أبيّ الضّيم ، (وكان) غيورًا على الوطن ، محبًا لأهله ، عارفا بمنازلهم ، مُتَألِّفًا لهم ، يغلب عقلُه هواه ، لا يأنف من المراجعة ، يقيل العثرةَ ويعفو عن الزلّة ، جمّاعا للمال ، متلافا له في أوقات الحاجة ، بعيدا عن السّرف متجافيا عن دواعيه ، مولعا باستكثار الجند من الترك والالتحام بهم والتودّد اليهم ، عظيم المهابة في قلوب الناس ، ومع ذلك يتواضع لهم حتى أشربوا حبّه ، واستماتوا في المدافعة عنه ، طامح النفس الى قنن المعالي من أخلاق الرئاسة ، من غير اعجاب ولا جهل بمقدار نفسه ، ولوعا بالنظر في مقدّمة كتاب ابن خلدون ، رأيت نسخة عليها توقيفات كثيرة بخطّه ، كما ترى بسط ذلك في بقية أخباره ان شاء الله تعالى .

« الاتحاف » ، ج3 ، ص 12

— 2 —

هو كملوك القانون ، مع انه من ملوك الإطلاق

رجع الى أجبار الباي أبي محمد حمودة باشا :

كان عزيز النفس ، ثاقب الفكر ، ومع ذلك لا يستغنى عن مشورة رجال دولته في جليل الامور وحقيرها ، ولا يأنف من الرد عليه ، ويقول : « الخطأ مع الجمهور أحبّ اليّ مِنَ الإصَابةِ وَحْدِي » . وكثيرا ما ينشد قول القائل :

الرأيُ كَاللَّيلِ مُسْوَدّ جوانبهُ واللَّيلُ لا ينْجلي إلا بإصْباحِ
فاضْمم مصَابيحَ اراء الرّجال إلى مصْباح رَأيك تزْددضَوْء مصْباح

(بسيط)

فهو في هذه الحالة كملوك القانون مع أنه من ملوك الاطلاق ، وكان يعاني من وزيره أبي المحاسن يوسف صاحب الطابع مرارة الردّ عليه ، ويقول له : « يا يوسف انك لا تعيش مع غيري نصف سنة » ، فكانت كالجفر (1) .

« الاتحاف » ، ج3 ، ص 75

— 3 —

تفكير الباي في توفير ماله

افتتح امره بالنظر في شأن المال ، اذ لا سلطان الا بمال ، فجمع رجال دولته وأطلعهم على مخلّف أبيه من المال الناضّ ، وكان نزرا لا يفي بمرتّب الجند ، لان أباه شديد الشفقة على

(1) علم الجفر ، ويسمى علم الحروف ، يدعى اصحابه انهم يعرفون به المستقبل ويتنبؤون بما سيقع .

الرعيـة ، غيرُ مجحف بهم في أموالهم ، واذا دعته الحاجة يأخذ من العمّال ، على حسب ثروتهم واتساع أعمالهم ، على صورة هديـة ، ومن قصّر منهم يقع الغضّ من جنابه ، وربّمـا يومىء الوزيرُ ، بطرف خفيّ ، الى بعض أهل عمله ، فتقعُ الشكايـة بتعدّيه في الجبـاية ، ويناقَش في حسابهـا ، فاذا أنكرهم أثبتوا ذلك عليه باستفاضة منهم ، وربمـا حلفوا على صدق دعواهم ، يباشرُ ذلك الكاتبُ المعيّن للمحاسبة ، فيؤخذ منه ذلك الزائد للدولـة لا لأربابه . وبذلك جرى عملهم ، وربّمـا يعاقب بالمـال والسجن زيـادة عن العزل . فلأجل ذلك تراهم اذا رأوا موضع مصْرف باشرته الدولـة يتسارعون بالهدايـا ويتنافسون فيهـا . وهذا الحال ربما يُتَمَحَّلُ له وجهٌ ، وذلك أن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه شاطر بعض عمّاله في أموالهم ، وهم من هم رضي الله عنهم . وشهادة المأخوذ منهم ربّمـا تكون كشهـادة المسلوبين على المحاربين ، مع شاهد الحال واليمين والاستفاضة . فقال لوزرائه : « هذه طريقة سلكها أبي ، والرأي أن ننظر أصلح منها ، مع مراعـاة أسبـاب النموّ في الجباية » . وأمهلهم للنظر في ذلك .

ولولا مُلْك الإطلاق لكان الجواب من الكتاب والسنة وأقوال الحكماء ، قال الله تعالى : « لا يكلّفُ اللهُ نفسـا الا وُسعْها » (1) ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انظُرْ الى من دونك ولا تنظرْ الى من فوقك » ، وقالت الحكماء : « امدُدْ رجلك على قدر كسائك ، ولا تطمع في كل ما تسمع ، ومن اشترى ما لا يحتاج اليه باع ما يحتاج اليه ، ومن سعادة جدّك وقوفك عند حدّك » ، الى غير ذلك مما لا يأخذه الحصر .

---

(1) سورة البقـرة ، آيـة 286 .

ونموّ الجباية لا سبب له الا نموّ العمران ، ولا ينمو الا بالعدل ، ومع ذلك فقد كان هذا الامير يوازن خرجه بدخله :

وأتعبُ خلق الله من زَاد همتُه وقصّرَ عمّا تشتهي النفسُ وَجْدُه

(طـويـل)

« الاتحاف » ، ج3 ، ص ص12—13

— 4 —

« الاتفاق » ...أو « سمسرة » على ألبان « بقرة »

... قال الباي لوزرائه : « قد طلبت منكم تدبيرا في شأن الجباية يناسب الوقت والحال ، وأنا أنتظره منكم » ، فقال له الوزير الكاتب (1) : « هذه المملكة كالبقرة ، والناس تتوارد على حلبها على اختلاف أنواعهم ، وأنت آخذٌ بقرونها ، ولا يشك مسلمٌ يؤمن بالله واليوم الآخر في خيانة سائر العمّال ، فيما يرجع الى المال ، وانما تتفاوت بالكثرة والقلة ، بحسب حال العامل في الخوف وعدمه ، باعتبار من ينتسب اليه ، وجميعُنا يأخذ الهدايا من العمّال ، فواحد يأخذها ذهبا وفضة ، واخر يأخذها حيوانا وثيابا وطعاما ، وجميعُ ذلك في التحقيق لأرْبابه أو لبيت مال المسلمين ، فالرأى أن تعتبر دخل عمّالك ، وتوليهم على مشارطة مالية ، ووراءهم نظرُك » . فقال الوزير (2) منكرا عليه — وهو بشهادة الله موضع إنكار — : « يكون ذلك على يدك أيها الشيخ ؟ » فقال له : « لا يكون على يدي لمنافاته خطّتي ، ولا على يدك ، وانما يكون سرّا على يد من يثق به سيّدنا في ذلك ، ليتدرب على سياسة الاعمال والعمّال ، ولا يتولىّ

(1) هو حمودة بن عبد العزيز مؤلف « الكتاب الباشي» ، توفي في سنة 1787/1202 .
(2) هو مصطفي خوجة ، صهر الباي حمودة باشا ووزيره ، ووزير ابيه من قبله .

عامل الا على يده » ، وأشار بالوزير أبي المحاسن يوسف خوجة صاحب الطابع ، فصادف الاذن الواعية ، لشدة ميل الباي الى اظهار تَرَقّيه ، فاتفق الرأي على تقديمه .

وبعد ذلك أذن له الباي في الركوب الى حلق الوادي أو غيره من بساتينه ليجتمع بالناس ، ويبلّغ للباي ما يتلقّاه منهم . ونبّهه الشيخ ابن عبد العزيز الى رجال يطلبون الولايات ويبذلون الاموال ، وآزره في ذلك أياما ودرّبه على هذه السمسرة . ويُسمّى هذا الدخل « بالاتّفاق » ، للفرق بينه وبين الالتزام في الصورة الظاهرية ، لان الالتزام يكون بالمزايدة على عيون الاشهاد بالمحكمة ، وهذا يقع سرا بين الوزير والطالب . وحدث بعد ذلك مالٌ لهذا الوزير المباشر لهذه الخدمة ، يسمّى « اللّفظيّة » يأخذه الوزير لنفسه مثل الخدمة ، ويُعلم به الباي . وجمع صاحب الطابع من ذلك أموالا عظيمة للدولة ، يعطي حسابها بزمام مخصوص ، يعرف من ذلك العهد بزمام الصرايا (2) ، ولا يدخل ذلك في أزمّة بيت خزنة دار ، ولا في أزمّة الجباية عند الشيخ باش كاتب (3) . الا أن هذا الاتفاق وان كان جسرا لظلم الرعية ، الا أنه مشروط عادة وعرفا بحد معلوم وهو ضجيج أكثر الرعية ، فيضطر العامل الى مصانعة بعضهم وتلوين ظلمه بما لا يقتضي شكاية ، ومصانعة المشايخ وأهل الإباية بالهدايا والتشريك معه فيما يأخذه ، ليسدّوا أفواه العامة . وهذا هو السبب في أن المشايخ والعرفاء لا يحبون ما يحبه الله من العدل في عباده ، خشية أن يفوتهم ما اعتادوه من هذا السُّحت الذي لا سبيل اليه

---

(2) اي : السرايا ، وقد رسم المؤلف الكلمة كما ينطق بها في اللهجة التونسية .

(3) هو رئيس الكتبة ، وهو في ذلك العهد حمودة بن عبد العزيز المذكور في التعليق 1 من الصفحة السابقة .

الا بجور العامل . وصدق صلى الله عليه وسلم ، على ما رواه الامام السيوطي في جامعه (4) : « لكلّ قوم عُرَفاءُ ، والعُرَفاءُ في النّار » . وعلى كل حال اذا وقعت شكاية من أكثر أهل العمل ، يسمعها الباي ويعزل العامل ، وتارة يعاقبه مع العزل بالسجن والمال ، تارة بعد محاسبته وأخرى بدونها ، على حسب ما يقتضيه الحال . واذا شكوه بعد العزل بأنه أخذ منهم مالا ، يقال للمشتكي في المحكمة : « القايد ذهب وذهبَتْ حسائفُه » ، كلمة معروفة في مثل هذا . كما أن العامل إذا استظهر بدين لنفسه على أحد أهل عمله ، تمزّق حجّته ، ولا يجاب لدعواه ، ولو بلغ ما بلغ ، ويقال له : « أنت قايد لا تاجر » ، غير أن هذا الحكم نُسِخ في هذه الازمنة المتأخرة ، اذا شاطر العامل الدولة في هذا الدّين أو جاعلها .

« الاتحاف » ، ج3 ، ص ص16—17

— 5 —

عيون الباي على العمال

كان له في غالب العروش أعيان من مشايخهم وأبناء زواياهم ، يعرف أشخاصهم وأسماءهم وأحسابهم ، ويسميهم في جموعهم ، كمحمّد بن السبوعي في جلاص ، وقظّوم ابن محمد ، مثوى القِرى ورجلِ الفراشيش ، وأمثالهم ، يسترشدهم في مصالح قبيلهم ، حتى يرى القائدُ أنهم شبه العيون عليه .

ولهؤلاء الاعيان منزلة عند الوزير ، يستبطن بهم أحوال العمّال والرعية ، ويكسوهم ويحسن اليهم ، فتجدهم لا يكتمون النصيحة ولا تؤثر فيهم الطُّعْمة ، خوفا من سقوط منزلتهم .

---

(4) السيوطي المتوفى في سنة 1505/911 ألف في غالب علوم عصره . وله في الحديث « جامع المسانيد » اختصره في « الجامع الصغير » .

وكـان لا يعزل شيخـا الا اذا شكاه الأكثرُ من اخوته ، ولا يعزلـه بقول العامل إنّه غير صالح ، ولا يوليه الا باتفـاق الاكثر من اخوته . فالعامل يحرس الرعية من تعدّي المشايخ ، والمشايخ يحرسونهـا من تعدّى العمّال . واذا اتفق القايد والشيخ بسبب تلك الطعمـة ، صاحت الرعيـة ، فتجد الاذان الواعية .

« الاتحـاف » ، ج 3 ، ص 83

منتخبات

من الباب الثالث من « الأتحاف »
(دولة محمود باى)

كيف يموت وزراء ملوك الاطلاق :
قتل يوسف صاحب الطابع

مات حمودة باشا فجأة ليلة عيد الفطر سنة 1229 (16 سبتمبر 1814) فبادر يوسف صاحب الطابع الى أخذ البيعة لاخ الباى الهالك ، عثمان باى ، والحال ان ابن عمّه محمود باى كان ينتظر – لتقدّمه فى السّن – ان يخلفه . ولم تطل ايام عثمان باى حتى ثار عليه محمود باى وابناه وقتلوه واستأثروا بالحكم وأبقوا يوسف صاحب الطابع فى وظيفه اشهرا ، لكن سرعان ما ضاق به ذرع ابنى الباى ، فاتفقا مع بعض المقربين اليهما على قتله .

... أحكموا التدبير فى قتله ، وباشر ذلك العربى زرّوق (1) ، فدسّ الى ابن الداى أحمد الباوندى ، ودسّ الى أنفار من الجند أتوا الداى بمحابيب (2) فى أيديهم ، قالوا له : « إن يوسف صاحب الطابع أرسل لجميعنا هذه الدراهم ، لنثور معه على الباى وابنيه

---

(1) كان خال ابنى الباى من الرضاعة ، وتولى الوزارة بعد يوسف صاحب الطابع ، ثم قتل هو ايضا بدوره فى اكتوبر 1822 .

(2) جمع محبوب . والمحابيب دنانير من ذهب ، وكانت قليلة الرواج فى ذلك العهد لارتفاع قيمتها . فوجود محابيب عند « انفار من الجند » من شأنه ان يثير الشكوك .

وأخيه » ، فقال لهم : « خذوا الدراهم ولا تفعلوا » ، فأتاه ابنه وقال له : « يجب عليك الآن أن تخبر الباي وإلا كنت خائنا » . وكتب على لسانه مكتوبا بختمة ، وكان هذا الداي مغفّلا طاعنا في السّنّ ، وبعث المكتوب مع التّرجمان . وقبل وصوله أتى الحاج حسن خزنة دار وطلب الخلوة بالباي وقال له : « اقتلني الآن ! فلأن أموت على أمرك خير لي من الموت على أمر يوسف صاحب الطابع ، مملوك مثلي » ، فاستفهمه الباي ، فقال له : « ان الرجل يريد الفتك بك وبابنيك وأخيك ، ويقعد على كرسي الملك ، وجند الترك معه وأعيانهم ، وآغة باب باردو في يده ، وتواعدوا معه على ساعة من الليل يفتح لهم الباب ، وأنه لا يقفله قفلا حقيقيا » . وامتد الحاج حسن بين يدي الباي مثل الميت ، مادّا عنقه للذبح .

سمعت من المشير أبي العباس أحمد باي رحمه الله قال : « كنت صغيرا بين يدي جدّي ، وأنا أتعجّب من استلقاء هذا الرجل ، وحرصه على القتل ، وهو من ذوي الهيآت ، وكأني الآن اراه » ، فلاطفه الباي وقال له : « نصيحتك مسموعة ، ونبحث عن هذا الامر » ، ولما خرج جاء للباي مكتوب الداي يعلمه بما أخبره به بعض الجند ، فتحيّر . وفي إثر ذلك جاء ابنه أبو عبد الله حسين باي وقال له : « بلغني ما حيّرني » ، وقصّ عليه خبر الثورة المغزولة من الهواء ، وقال له : « اني بعثت عينا لتونس يرقب لنا حال الرجل ومن يأتيه » ، لانه كان بعلوه في الحلفاوين وقتئذ ، فقال له أبوه : « هذا مكتوب الدّاي أتاني الآن في ذلك » . وبعث الى العربي زرّوق وسأله ، فصدّق الخبر وقوّى التهمة . وبعث الى أبي الربيع سليمان كاهية ، فقال له : « والله لم يبلغني شيء من هذا الخبر ، واني أستبعده ، ولو رام هذا الامر لنفسه ليلة وفاة حمودة باشا ما صعب عليه » ، فقال

له حسين باى : « لا نلق بأنفسنا » (1) . فقال له : « نعم يا سيدى ، لا نلق بأنفسنا ولا نعجّلْ ، والرجل بين أيديكم ، يُلقَى اليه ما بلغكم ، وينظرُ في جوابه ، وتحرّر هذه الاخبار ، وينظر بابُ باردو بعد أن يقفله الآغةُ ، الى غير ذلك ، فان ثبت عليه ما يقوّي التهمة فأنا أول من يغمس سيفه بدمه ، وان كانت الاخرى فلا تضيع رجالنا بالظنون » ، فراج هذا الكلام عند الباى ، وابنه أبي النخبة مصطفى باي ، ورأيا التثبت واحضاره لسماع جوابه .

ثم أتى الوزيرُ يوسف الى باردو بعد الغروب ، ودخل الى الباى وحادثه ، ثم استأذنه وخرج لمسكنه ، ولا إحساس له بشيء مما وقع ، فدخل على الباى ابناه وأخوه والمتحدثون معهم في شأن هذا الوزير ، ولم يزالوا به حتى أمر باحضاره ، وقال لهم : « ستندمون ان قتلتموه » ، فاتاه محمد كحل العيون ، رئيس المماليك ، وقال له : « ان سيدنا يدعوك » ، فقام ، ولما وصل باب بيت الباشا ، وكزه كحل العيون وشتمه ، فالتفت ، وكانت بيده موسى دقّه بها في وجهه ، والكاتب عبد الله الجندوبي كامنٌ له داخل البيت ، فضربه بسيف على عرقوبيه ، فخرّ مناديا : « يا أهلَ بدر » ، وتشهّد ، فاعتورته السّيوفُ ، وذهب كأمس الدابر .

وهكذا تموت الوزراء لملوك الاطلاق في الاسلام .

وجيء اثر ذلك بكاتبه الحاج بالضّياف (2) ، وكان يبيت معه من ليلة وفاة حمودة باشا ، فصدر الامر بقتله .

---

(1) اي لا نلق بانفسنا الى التهلكة ، وفي سورة البقرة ، / الآية / 195 : وأنفقوا في سبيل الله ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة .

(2) والد المؤلف

ولما جرّد للسيف ، وكان المباشر لتجريده محمد طوشالي باش حانبة الترك ، ساق له الاجل المقدّر العربي زرّوق ، فصاح بهم أن ارفعوا أيديكم ، ان مات هذا الآن ضاعت أموالُ صاحب الطابع ، لانه العالم بزمامه (1) . فأودعوه السجن .

وكان والدي يقول : « أنا صنيعة العربي زرّوق » ؟

وكان ذلك ليلة الاثنين الثاني عشر من صفر سنة 1230 ، ثلاثين ومائتين وألف (29 جانفي 1815م) .

الاتحاف ، ج3 ، ص ص108—110

---

(1) زمام حساباته ، فهو مطلع على امواله وودائعه اين هي .

منتخبات

من الباب الرابع من « الأتحاف »
(دولة حسين باى بن محمود)

لايحفظ الوطن من لم يكن من ابنائه

ذكر ابن ابي الضياف في « الاتحاف » (ج3 ، ص 167—168) احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر سنة 1830 . والوصف الموجز لهذه الواقعة الذي اثبته ابن ابي الضياف في كتابه نقلا عن « بعض اعيان الجزائر » يحمّل داي الجزائر أكبر نصيب من المسؤولية لظلمه ، ولسوء تدبيره ، ولاسراعه الى طلب الأمان لنفسه وأمواله دون التفكير في مصلحة الوطن الذى كان حاكما عليه . ولذا كان الحادث مناسبة لانتقاد امثاله من الحكام الذين لا تربطهم صلة بالارض التي يولّون عليها ولا بأهلها :

أنظر أيها المعتبر الى حال هذا الباشا ، وقد أتى الجزائر جنديا من عامة الجند ، كان أبوه ببلد شنا قلعة يحترف بغسل الاموات ، وترقى بعصبيته الى منصب الباشا ، ولم يكن له في البلد منزل ورثه من أبيه ، ولا مقبرة لسلفه وذويه ، ولا ما يقتضي حبّ الوطن وبنيه ، ولا سياسة يعرفُ بها نفسه والحالَ وما يقتضيه . كيف لم يفكّر اولا في عاقبته ، ولما ناداه المدفع أسرع الى اجابته ، وكان الأمانُ على ماله ، أوّل اماله . لانه دخل البلاد

صفر اليدين ، وخرج منها فائزا بغنيمة النقدين . ولو كان من أبناء ترابها ما سهل عليه ذلك ، ولا استهان بطرق المهالك . ولذلك كانت بيوت الملوك في البلدان لها التأثير النافع في مصلحة الحوزة والاحتفاظ عليها غالبا . والله يرِثُ الأرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَهُوَ خَيْرُ الوَارثِين (1) .

الاتحاف ج3 ، ص 168

(1) اقتباس من آيتين : « انا نرث الارض ومن عليها والينا يرجعون » (س مريم الآية 40) و « رب لا تذريني فردا وانت خير الوارثين » (الانبياء ، الآية 89) .

منتخبات

من الباب الخامس من « الأتحاف »
(دولة مصطفى باى)

زوال حكم آل قرمانلي عن طرابلس

لا يذكر كتاب « اتحاف اهل الزمان باخبار ملوك تونس وعهد الامان » الكثير مما جرى في غير تونس من الاحداث . لكنه قد يهتم بما حدث في الولايتين المجاورتين لتونس — الجزائر وطرابلس — اذا كان لذلك اثر على سياسة البايات في تونس . ومن هذا القبيل ما يصفه النص الموالي من انقراض حكم آل قرمانلي عن طرابلس في سنة 1251هـ / 1835م ، بعد ان حكموها اكثر من قرن ابتداء من سنة 1711م .

ففي سنة 1835م . ألحقت ولاية طرابلس مباشرة بالباب العالي ، واصبح البايات الحسينيون يخافون ، من ذلك العهد ، ان يتم الحاق تونس الحاقا مماثلا باسطنبول . وقد كان عدد من وزراء السلطان يشيرون عليه بذلك في نطاق « التنظيمات » الجديدة والاصلاحات التي ترمي الى تقوية السلطة المركزية في الخلافة العثمانية على غرار النظم المتبعة في دول اروبا الكبرى . وقد تأكدت في نظر اولائك الوزراء ، ضرورة ذلك الالحاق باحتلال فرنسا للجزائر في 1830م . ثم كان ما وقع بطرابلس

في سنة 1835م . كالتجربة الأولى التي بينت ان مثل هذا القرار يمكن تنفيذه . وقد تهيأت الفرصة المساندة لهذا الاجراء بالخلافات الدامية التي دامت اكثر من اربعين سنة بين المتنافسين على الحكم من اسرة قرمانلي ، وقد ضجر الشعب الليبي من استبداد هذه الأسرة ومن ظلمها (انظر « الاتحاف » ج 3 ، ص‌ص 21–25 و 191) .

والنص الذي يلي قد اخترناه للاحداث التي تضمن روايتها ، وللطريقة التي يفسر بها المؤلف تلك الاحداث : فيذكّرنا من ناحية بنظرية ابن خلدون في اعمار الدول واطورها واسباب ضعفها ثم انقراضها ، ومن ناحية ثانية يعيد الى اذهاننا ماجاء في « العقد الأول » من « مقدمة » « اتحاف اهل الزمان » من تنديد بعواقب « الحكم المطلق » .

من حوادث سنة 1251هـ — 1835م : في هذه السنة اشتد الحرب الاهلي في طرابلس ، وذلك ان أبا المحاسن يوسف باشا قرمانلي لما انتقلت دولته من طور الشبيبة الى طور الشيبة ، استهان بأهل المملكة ، واغترّ بظاهر الطاعة الممرضة من اهلها ، وحمّلهم ، بمقتضى ما كان له من اطلاق التصرف ، من مصاريف شهواته وألوان لذّاته اكثر من طاقتهم ، حتى آل الأمر الى فاقته وفاقتهم ، فباع من شقوفها الحربية ، وسك من مدافعها النحاس فلوسا ، وأرخى عنان التصرف لاصهاره واقاربه ، الى غير ذلك مما نقم من اعماله ، وأدّى الى زواله .

يحكى انّ صهره ونصيحه مصطفى قرجي ، صاحب الجامع بطرابلس ، قال له يوما : « يا سيدي ، انّ سيرتك قاضية بالانحلال » فنظر الى شيبته وقال له : « قد طاب زرعك يا مصطفى » ، اشارة الى الفتك به ، فقال له : والله أرْضَى ان تقتلني وتستقيم ».

وهكذا شأن الدول في ابتداء انقراضها ، بمزمن آمراضها . وقالت الحكماء : يستدل على إدبار الملك بخمسة امور : احدها ان يستكفي الملك بالاحداث ومن لا خبرة له بالعواقب ، الثاني ان يقصد أهل مودته بالاذى ، الثالث ان ينقص خراجه عن قدر مؤونة ملكه ، الرابع ان يكون تقريبه وتبعيده للهوى لا للرأي ، الخامس استهانته بنصائح العقلاء واراء ذوي الحنكة . وقد توفرت هذه الآمور كلها . وقالوا : « أربعة ترتفع الرحمة عنهم اذا نزل بهم المكروه ، من كذب طبيبه فيما يصف له من دائه ، ومن تعاطى مالا يستقل باعبائه ، ومن بذل ماله في لذاته ، ومن اقدم على ما حذّر من افاته » .

ولما امتلأ كيله ، وطما بالسوء سيله ، ثار عليه اهل المنشيّة (1) ، لائذين بطاعة اخيه ابي عبد الله محمد قرمانلي ، وحجروه في المدينة واطالوا حصره ، فخلع نفسه ، وسلم الامر لاصغر بنيه أبي الحسن علي باي ، كما تقدم في خبر مكتوبهم لابي عبد الله الباي حسين باشا (2) ، فازدادت لذلك نفرتهم ، والتفت عصبتهم ، وقويت شوكتهم ، وانعدم الامان ، واختلّ العمران ، فلزم الدولة العلية ، والحالة هذه ، اطفاء نار الفتنة .

واتى الوزير طاهر باشا في الاسطول العثماني الى طرابلس لاصلاح الامور ، فاقتلع علي باي من روض منبته الى الاسلامبول . ووجه له الباي من تونس صهره وثقته أبا النخبة مصطفى آغة بهدية ، تعظيما لمقدمه . وكان ذلك اواخر شعبان السنة 1251 (ديسمبر 1835م) ورجع في ذي الحجة (مارس — افريل 1836م) .

---

(1) واحة بارض نفزاوة .

(2) انظر « الأتحاف » ، ج 3 ، ص 191 . والمكتوب من اهل المنشية في عدم رضاهم بالأب وبالابن .

وطلب الوزير الطاهر باشا الاعانة بالمراكب والخيل فوجه له الباي الوزير شاكير صاحب الطابع في ثلاث مراكب حربية — فرقاطة وكرويطة وبريك — وتوجه معه ابو النخبة مصطفى آغة ، وابو النجاة سليم امير الاي ، ومعه تسعة مراكب متجرية مشحونة بثلاثمائة من الخيل . وكان سفرهم يوم الجمعة السادس عشر من ربيع الثاني سنة اثنتين وخمسين ومائتين والف (29 جويلية 1936م) .

وقاتل الوزير طاهر باشا اهل البغي والفساد الى ان كان بطرابلس ما كان ، ورات عواقب اطلاق العنان ، كما يدين الفتى يدان .

وانقرضت بيت آل قرمانلي وتفرقوا ايدى سبا . والله يؤتي الملك من يشاء ، وينزعه ممن يشاء ، ويعزّ من يشاء ويذل من يشاء ، وهو على كل شيء قدير .

وهذه ثمرة ضعف الالتحام ، والتحاسد بين ذوى الارحام والتصرف بالشهوات وغض الطرف عن الغوائل والآفات ، واستعمال الشدة في مواضع المداراة .

« اتحاف اهل الزمان » ، ج 3 ، ص‌ص 202—203

---

(3) هكذا ، وكان ابن ابي الضياف قد اعتبر المعنى ، اي ثلاث سفن . وسيكتب بعد سطرين : « تسعة مراكب » .

منتخبات

من الباب السادس من « الأتحاف » (دولة أحمد باى)

— 1 —

تأسيس المدرسة الحربية

في غرّة محرّم من سنة ستّ وخمسين رتّب هذا الباى مكتبا حربيا ببَارْدُو وجعله في سرَايته التّي انتقل منها لقصره لتعليم ما يلزم العسكر النّظامي من العلوم كالحساب والهندسة والمساحة وغيرها ولتعليم اللّغة الفرنساويّة لانّ أكثر كتبها مدوّنة بهذه اللّغة . ورئيسه العالم الماهر الامير ألاى كالي قارس (1) من آعيان إيطاليا . وجعل به معلّما لما يتيسّر من القران ومدرّسا لعلوم العربيّة (2) . بحيث يخرج التّلميذ عالما بما يلزمه ضرُورةً في غير العلوم العسكريّة متضلّعا باللّغة الفرنساويّة وبما يلزم العسكر من العلوم العقلية . واعتنى بهذا المكتب وكان يزوره ومعه خواصه وتُسأل التّلاميذُ بحضرته ويُثني على النّجيب منهم ويُمنّيه بما يؤُولُ إليه حالُه ويرغّبهم في اكتساب المعارف التي هي آلةُ التقدّم الحقيقي ويُنفّرهم من معرّة الجهل . وجلب إليه المراهقين فمن دُونهم . ونجبَتْ فيه تلاميذُ خرجوا يُوزْباشيّة . ومنهم من تقدّم إلى الرتب العليّة كأبي عبد الله حُسين وهو الآن أمير لواء ورئيس المجلس البلدي ومستشار الوزارة (3) وأبي

---

(1) Calligaris ضابط ايطالي الاصل تولى ادارة المدرسة الحربية ببارد من تأسيسها سنة 1840/1256 الى سنة 1850 وتوفي بايطاليا في سنة 1871 .

(2) تولى ذلك الشاعر التونسي المشهور الشيخ محمود قابادو المتوفي سنة 1871/1288 .

(3) وتوفي في سنة 1887 بايطاليا بعد ان كان من اقرب مساعدي خير الدين ثم ساءت علاقاته مع الباي خاصة بعد انتصاب الحماية الفرنسية

الضّيـاء رُستم وهو الآن وزير وأمير أمراء (4) وأبي محمّد جمعة القَرْقَنِي وهو الآن من أعيان عسكر البحر وأبي حفص الحاج عمر وهو الآن من الرّؤساء بوزارة الحرب وغيرهم ممّن حصُل الانتفاعُ به في التنظيم العسكريّ وغيره .

« الاتحاف » ، الباب السادس ، ص 70

— 2 —

« تألّقَ غَرْبِيّا فذَكّرَنِي الخضْرَاء »

في سنة 1840/1256 جاء تونس مبعوث من السلطان بفرمان التنظيمات ، فأجّل الباي تطبيقه . وفي اواخر نفس السنة مُنِح الباي لقب « مُشير » وذُكِّر في هذه المناسبة بوجوب ابراز تبعية تونس للخلافة العثمانية باجراءات اهمّها دفع مال سنوي . فرأى احمد باي ان يبعث الى السّلطان هدية فاخرة تشتمل على سفينة حربية بمعداتها . وعين ابن ابي الضياف ، مع خير الدين كاهية ، لابلاغ الهدية وللاطلاع على نوايا رجال الدولة العلية . واستعان ابن ابي الضياف برسالة من شيخه ابراهيم الرياحي الى عارف باي ، الذي سيتولى مشيخة الاسلام في 1846 .

استدعاني السيّد عارف باي لضيافته ومسامرته . فرأيت بحر العلم الزّاخر . ومصداق كم ترك الأوّلُ للاخر . وقوّة الدّين . وفكر المجتهدين . وسألني عن شيخنا وقد بعثت له مكتوبه يوم وصولنا . وبالغ في الثّناء عليه ، شأن المنصفين . ثمّ تكلّم في شأن التنظيمات وأطال ، وأنها من أصول دين الإسلام

(4) وتوفي في سنة 1886 .

حتى قال : يقبح بنا معاشر المسلمين أن يغصبنا غيرنا على أعظم أصول ملّتنا وهو العدل الذي يحبّه الله ولا يحبّ غيره . وكأنّ هؤلاء الملوك يريدون مشاركة الله في كونه يفعل ما يريد ولا مُعقِّب لحكمه ، إلى غير ذلك مما تقدّم في العقد الأوّل من مقدّمة هذا الكتاب . وكلّما عارضته بشبهة اجتثّ أصلَها وبتّ وصلها . وأوصاني أن أقول للباي على لسانه : الدّينُ النّصيحة لله ورسوله وأئمّة المسلمين وعامّتهم . وهذا الامر لا بدّ منه ولو بعد حين . فمن الحزم أن يتدرّج العاقل في سُلّمه باختياره . ولم يكلّمني في غير التّنظيمات من المطالب . وهو ممّن يرى مخالفة رشيد باشا . ويُنقلُ عنه أنّه يقول : لأن يكون سلطانُنا سلطانَ السلاطين خيرٌ من أن يكون سلطانَ الباشوات. وبهذه السّياسة اتّسعت المملكةُ العثمانية وسهُلَتْ عليها الحروبُ . ثمّ صار هذا الفاضل يطلبني لمسامرته والمبيت عنده مراعاة لمكتوب شيخنا المتقدم ذكره وذلك من فضله . وغنمت من فوائده ما يُزرى بالنُّضَار . ورأيت ذلك الفكرَ كيف يَسْبَح في لُجَجِ الأنْظار . سامرتُه ليلةً فأومضَ برقٌ من جهة المغرب فقال لي : هذا البرق من جهة بلادكم فهل لك أن تقول فيه شعرا . فاعترفتُ بقصوري وأخذتُ دواةً وناولني بطاقة وقال لي كنْ في ذلك الرّكن . ثمّ أخذ كتابا وشرع ينظر فيه فلم يفُهْ أحد من الجماعة ببنتِ شفةٍ حتّى أتممتُ ما تيسّر وهو :

(طويل)

تألّقَ غَرْبِيّا فذَكّرَنِي الخضْرَا
وأذْكى لنار الشّوْق في كبدي جمرَا

إذا ما سلا قلْبي برَوْضِ علُومكُمْ
أتَتْهُ جُنُودُ العهدِ تطلبُه قَسْرَا

تُثيرُ قتام النَّقع في رُحبِ صَدْره
فتملك منه القلبَ والسرّ والجَهْرَا

وَيرْتاحُ للغارَاتِ مِنْ عدْو خَيْلِهَا
فيُوري لهَا جَنباً لتَأخُذَهُ قَهْرَا

حَنيناً إلى أُنْسِي وَمعْهَدِ رِفْقَتِي
وَمنشا شبَابِي لا عدِمتُ بهِ فَخرَا

بِلادي التِّي رَبَّتْ وَحَنَّتْ وَهذّبتْ
فبائسُها ما إنْ يجُوعُ وَلا يَعْرَى

سَقَى حلقَ وَاديها وَكُلَّ حصُونِها
من السُّحبِ غيثٌ يمطرُ العزِّ والنصْرَا

بِنَفْسِي أُفَدّيهَا وَأحْمَدَ حبَّهَا
وَأقطعُ في مرْضَاتِهِ البَرّ وَالبَحْرَا

حَماها وَألقى نَفْسَهُ دُونَ نَيلِهَا
وَقدْ جالتِ الأيْدِي بضَرّتهَا الأخْرَى

وَصَعَّبَ ملْقَاهَا وَسَهَّلَ عَيشَهَا
وَزَيّنَ مرْآهَا فَلِلَّهِ مَا أدْرَى

فَأضْحتْ وَعيناهَا من العشقِ ماترَى
سوَاه وَقد ضَمّته في جيدها صَدْرَا

فلا زَال منصُورَ اللوَاءِ مُؤَيَّداً
وَفخْرُ بَني عُثْمَانَ يُلبِسُهُ سِتْرَا

هُمامُهُمُ عبدُ المَجِيدِ إمَامُهُ
وَقدوَتُهُ في كلّ معْضِلةٍ كُبْرَى

يدُومُ لهُ التَّأْيِيدُ والنصْرُ وَالهنَا
ليُبقِي لدِينِ اللهِ مِنْ عزّةِ ذِكْرَا

وناولته ذلك على خجل . فلمحه بعين الرّضاء وقرأه على الحاضرين ثمّ قال لي : ناشدتُكَ الله أيّ الضّرّتين أردتَ . فقلت له : المتبادِر في الخارج . فقال : كلّ منهما متبادر . وكأنه استطرف ذلك فقال (2) للحاضرين : كاشفت عن ضمير الشّيخ فإذا فيه أن ضرتها الأخرى هي طرَابُلسُ . وسياق الحال من أسباب قدومه يشهد لي ولفظ الأخرى أيضا يشهد لي .

« الاتحاف » ، الباب السادس ، ص ص 96ـ98

— 3 —

إبطال الرِقّ وتَحْرِير العَبِيد

في محرّم من سنة اثنتين وستّين (1) صدر أمر من الباي في سائر المملكة بعتقِ المماليك السودان . وذلك أنّ غالب أهل هذه المملكة ـ عمّرها الله تعالى ـ لا يحسنون ملك إخوانهم من بني آدم على الوجه الشّرعي ولا قريب منه . ولهذا الباي في ظاهر حالِه ميلٌ بطبعه إلى الحضارة التي أسّسُها وملاكُ أمرها الحرّية . وقَدّر أنّ ذلك ربّما يُقنع الطّالبَ للتنظيمات الخيرية (2) التي من أُصولها ذلك . ولم يأمر بذلك دفعة بل تدرّج إلى الوصول إليه . فأمر في رجب من سنة سبع وخمسين (3) بمنع بيع الرّقيق في

---

(1) ديسمبر 1845 جانفي 1846

(2) « التنظيمات الخيرية » هي مجموع الاصلاحات الدستورية التي منحها سلاطين آل عثمان لرعياهم في القرن التاسع عشر وقد طالبوا احمد باي بتنفيذها في تونس .

(3) اوت ـ سبتمبر 1841 .

السّوق كالبهائم . وأسقط المَكْسَ الموظَّفَ على ذلك ، ويُسمّى مُلْتزِمُه بقائد البِرْكة ، ومقداره يُنيف على الثّلاثين ألف ريال في السّنة . وهدّم الدّكاكين الموضوعة لجلوسهم وبُقْعة القائد وتسمّى القفص، وسكت عن بيعهم في غير السّوق. ثمّ منع خروج المماليك من العمالة للتّجارة فيهم وكتب بذلك لمراسي المملكة . ثمّ صدر أمرُه أواخر سنة ثمان وخمسين (4) بأنّ المولود في المملكة التّونسية حرٌّ لا يُباع ولا يُشترى . وفي هذه السّنة (5) حجّر ملكهم وأمرني في ذلك بالكتابة لأهل المجلس الشّرعي .

... ولمّا وَقع هذا التّحريرُ صار له في أمم الحرّية موْقعٌ عظيم . وكاتبه أعيانٌ من الإنقليز بالشّكر على هذه المأثرة وطُبع في صُحف الحوادث بالبلدان وطُبعت في مالطة أوراقٌ بالعربيّة فيما يتعلّق بملك الإنسان والتّنفير منه . ولا يخلو الوجود في سائر أفعال البشر من قادح ومادح. فمَنْ نظر إلى الحنان والرّأفة وما يقتضيه حالُ الوقت من السّياسة التّي لا تنافيها القواعدُ الشّرعية أطال لسانه بالمدح كشيخيْ الإسلام (6) ومن نحا منحاهما . ومن نظر إلى ضياع ماله وعُسْر حاله وتعلّق ببعض أقوال العلماء ، كأهل جربة وغالب العربان وأهل الفلاحة ، أطال لسانَه بالقدْح .

« الاتحاف » ، الباب السادس ، ص ص125–128

---

(4) اواخر 1842 .

(5) اي سنة 1262 (1845–1846) .

(6) يقصد رئيس المفتين من الحنفية محمد بيرم الثالث وكبير المفتين من المالكية ابراهيم الرياحي ، وقد اجابا عن مكتوب الباي الى المجلس الشرعي برسالتين صريحتين في تأييد ما قرره الباي .

— 4 —

مع احمد باي ، من طلون (1) الى باريس

صحب ابنُ أبي الضياف احمد باي في سفره الى فرنسا سنة 1846 ، وقد كان لهذه الرحلة تأثير كبير على المؤلف . وقد اشتمل النص الموالي على جملة من مشاهداته ومن ملاحظاته في ميناء طلون الذى نزل به الباي وفي طريقه حتى باريس .

توجّه (2) إلى التَّرَسْخَانَة (3) والأميرال (4) بماشيه . فوقف على خزائن مهمّات الطُّبجية (5) والات إطفاء النّار وحرّكوها بالفعل حتّى رأى قدر ارتفاع الماء وقوّته والأماكن الّتي تنشأ بها المراكب والأحواض التّي ترتفع بها الأجفان من الأرض بالماء المنساب إليها من البحر وتنزح بالات في قدر خمس ساعات وهي من أعاجيب الدّنيا ، وأماكن الصّناعات وغيرَ ذلك من المصانع الدّالة على قوّة المملكة وعظمتها وثروتها واثار العقل الذّى شرّف الله به نوعَ الإنسان . وبات تلك اللّيلة بدار الأميرال ، وأبدع ما شاء في الاحتفال وحسن القرى . ومن الغد أتاه جميع من في طلون من العسكر ومرّوا بين يديه ورأى نظافتهم وسلاحهم وحسن ترتيبهم . ثمّ توجّه إلى المارستان (6) ثمّ إلى خزنة السّلاح ورأى حسن تنظيمها . ثمّ توجّه إلى ترسخانة جديدة

(1) Toulon ميناء حربي فرنسي على البحر الأبيض المتوسط .
(2) أي الباي .
(3) كلمة تركية بمعنى مصنع المراكب .
(4) أي أمير البحر قائد ميناء طلون واسطولها .
(5) كلمة تركية أيضا ، معناها : العساكر المباشرون للمدافع . والمهمات : المعدات .
(6) مارستان : كلمة فارسية أي المستشفى .

ثمّ إلى برج كبير هناك كأنّه بلاد (7) . وسرّح نظره في تلك المباني والعجائب . جميع ذلك والأميرال يماشيه ، وهو شيخ مسنّ من مفاخر أمراء الفرنسيس .

ثمّ خرج من طلون إلى باريس راكبا كرّوسة من الدّولة وتجرّها ستّة من الخيل . وبقيّة من معه في كراريس تجرّ الواحدة بأربعة من الخيل . ويقع تبديل الخيل بأماكن مخصوصة والسائقين لها بعد نحو الساعتين . وقطع بذلك مسافة شهر في ثمانية أيّام . وكلّ بلد يبيت به تأتي عساكره وأعيانه مع حكّامهم للسّلام عليه وتعظيم مقدمه كما وقع بطلون ، بحيث صارت البلدان بطريق مروره تتبارى في الاحتفال لقدومه . وشاهد في طريقه معنى العمران وأسباب التّقدّم في ميادين الحضارة ونتيجة الأمن والأمان . لا تكاد تجد موضعا معطّلا من نفع شجرة أو حرث أو كلإ مُستنبت يسقى جميعُها بغيوث العدل وسيوله المفعمة ، يودّ السالك في تلك الطّرق السّهلة أنّ المسافة تطول لما يشاهد من حسن الطّريق وما حفّ بها من الأشجار والمراتع والأنهار والبلدان وكثرة المارّين على اختلاف الأنواع ، لا تكاد تسمع صوت متظلّم إلا من نفسه . وهذا من أعجب ما يسمع مع كثرة المغارم (8) والمكوس . وسرّ ذلك أنها في نفسها غير مجحفة والثروة تسوّغها وأهلها على يقين بمقاديرها وأنها تصرف في مصالحهم على اختلاف أنواعها . إلى أن وصل إلى باريس وما أدراك ما باريس . هي الغانية الحسناءُ الباسِمُ ثغرُها في وجوه الوافدين المكلّل تاجها بأعاجيب الدّنيا الجامعةُ لأشتات المحاسن ، ينطقُ لسانُ عمرانها الزّاخر بقوله : كمْ ترَكَ الأوّل للاخر . ما شئتَ من علوم وصناعات وغِنى وسياسة

(7) أي كانه مدينة في اتساعه ومرافقه .
(8) المغارم : الضرائب .

وظرف وحضارة . وعدل تزكو أثماره . وتسطع أنواره . تموج شوارعها بالساكن في مراكز الأمن ومضاجع العافية . يقودهم الأملُ . ويسوقهم الحرص على العمل . إلى غير ذلك ممّا يسع كتابا مستقلا . وقد أعطاها حقّها الشّيخ رفاعةُ الطهطاويّ (9)

« الاتحاف » الباب السادس ص‌ص 138—139

— 5 —

في تياترو صان كلو Saint-Cloud

من مظاهر الاحتفاء بأحمد باي ، اثناء اقامته بباريس ، السهرةُ التي احتفل فيها ملك فرنسا لويس فيليب Louis-Philippe بضيفه في القصر الملكي بضاحية « صان كلو » Saint-Cloud ، حيث شاهد الباي وحاشيته تمثيل رواية غنائية من نوع الابرا ، Opéra ، وهي رواية « لوسي » Lucie de Lammermoor التي وضع موسيقاها الايطالي دونيزتي Donizetti وأصل القصة للروائي البريطاني والترسكوت W. Scott

ووصف ابن أبي الضياف لتمثيل هذه الرواية جدير بالدرس من الناحيتين التاريخية واللغوية .

محصّل هذا التياترو بناء ضخم عليه قُبّةٌ مرتفعة وبه رَوَاشِنُ مطلّة على ساحة المجتمع مدخلها من غير الساحة . ومحلّ العمل (1)

(9) في كتابه « تخليص الابريز الى تلخيص باريز » .

(1) اي التمثيل ، « ومحل العمل » هو المسرح ، ومن الواضح ان هذا النص قد كتب قبل ان يتعود العرب عامة والتونسيون خاصة زيارة المسارح ومشاهدة التمثيل . ويسهل على القارىء ان يعوض في بقية النص عبارات ابن ابي الضياف بالالفاظ التي اصبحت اليوم مألوفة .

يقابل سائر النّاظرين من نصف دائرة . وأعماله حكاياتُ بعض وقائعَ تقدّمت يُبْرزونها من الفكر لحسّ المشاهدة . ويختارون لذلك البلغاء والخطباء ممّن لهم معرفة بالأخبار والتاريخ والأشعار . وعدد العَمَلة في ذلك أكثر من مائة . وهي من الصّناعات الشّريفة عندهم لأنّ مرجعها تربيةُ النّاس وتهذيب أخلاقهم لَمّا يروْن تحسين الحسن وتقبيح القبيح معاينة . وذلك أوقع في النفس . وفيه الموسيقى ، وتارة يكون العملُ الغناءَ والرّقص. واتفق أن كان في هذه اللّيلة حكاية قصة ولا أظُنُّها إلاّ مقصودةً . ومُحَصّلها إجمالا أنّ بِكْرا من بنات الأكابر بالنّسب مات أبوها وبقيت مع أمها المغرورة بمُجرّد النّسب . وهي بالغٌ ومالت نفسها إلى التزوّج برجل من أفراد جنسه . وصار يأتيها ويحادثها ، والرّجل ذو حسب في نفسه ، وتُنكر الأمُّ قدومَه . ولمّا يخرج تُعاتب البنتَ على إظهار السّرور بقدوم هذا الرّجل . فتقول لها البنتُ : ألهذا الرّجل قادحٌ في عِرضه ومُروءته ؟ فتقول لها الأمّ : إنّه ليس من أكفائك في النّسب . وفي الرِّجالَ من له قدرة على استمالة القلوب بالمحادثةَ وليس له وفاء . فهو في الحقيقة متحيّل . فتستحي البنتُ وتسكت . إلى أن قالت لبنتها بعد خروج الرّجل : كأنك تريدين التزوّج بهذا الرّجل ؟ فقالت لها البنت : وما يمنعني من ذلك ؟ فقالت لها : إن نسبه دون نسبك . فقالت لها البنت : إذا كملت النّفس بالحسب غطّتْ نقصان النّسب . فقالت لها الأمّ : إنّ نُظراءك من الأكابر لا يريدون ذلك وإنّ السّلطان لا يريد ذلك ويمنعك من الرضى به . فصاحت البنت في ذلك المُجْتَمَعِ الحافل : بأيّ شرع يتصرف السّلطان في أرواحنا بالقهر ونحن أحرار ؟ وأقسمت أن تتزوّج بالرجل إظهارا لحرّيتها . وخرجت فورا إلى الكنيسة . ولمّا صاحت البنتُ بهذه المقالة قال لها السّلطان في ذلك المشهد ما معناه :

أحسنتِ أحسنت . وصَفَّق بيديه ، وتلك علامة الاستحسان عندهم . فصاح جميع من في المشهد بالدّعاء للسّلطان بطول الحياة . وأنسدل سترٌ محلّ العمل لإحضار عمل اخر . والتفت السّلطان إلى الباي وقال له : يلزمني أن أستحسن هذه المقالة سياسةً لهذا الجمهور . ولو لم أفعل ربّما يقال إنّي لا أحبّ الحرّية . ويجب على أمثالنا مراعاةُ جلب القلوب بما تستحسنه العامّةُ وأعْظمُه العدلُ الذى منه الحرّيّة . وإنّما علمتُ هذه الحكاية مع تطبيق مشاهدة الحال من الكولير دقرانج (1) ترجمان الدّولة . وكان جالسا حذْوى وعنده من الظّرْف والآداب ما يقتضي تأنيسَ الجليس ، بل قالَ لي : إنّ الوزير قِزو (2) أمرني أن أفسّر لك ما تتشوّفُ إليه نفسك لأنّك صاحبُ قلم الباي لتكتُبَه في رحْلَتك . ولمّا انسدل السّترُ قام الباي لموضع آخرَ وأشار إليّ فماشيتُه . فقال لي : أتعلم ما استحسنه هذا السّلطان وصفّق عليه ؟ فقلت له : نعم إنّ دقرانج عَرَّبه لي . فقال : سلطان الفرنسيس على قوّة عُدّته وكثرة جنوده بهذه الحالة في مُراعاة الرّعايا . فكيف بنا أيّها الشّيخ ؟ فقلت له : إنّ القوم سبقونا إلى الحضارة بأحقاب من السّنين حتّى تخلّقوا بها وصارت سجيّة لهم وبيننا وبينهم بوْنٌ بائن ولله فينا علمُ غيبٍ نحنُ صائرون إليه . فقال : نسأل اللهَ حسنَ العاقبة .

« الاتحاف » ، الباب السادس ص‌ص 142—143

---

(1) Desgranges ، وهو ضابط فرنسي يحسن العربية كلف بمرافقة الضيوف التونسيين ، و « كولير » تعريب للفظة ايطالية معناها : الفارس ، وكانت تستعمل لقبا شرفيا لغير المسلمين في لغة الدواويين التونسية في عهد ابن ابي الضياف .

(2) Guizot مؤرخ وسياسي فرنسي كان من ابرز وزراء لويس فيليب ، توفي سنة 1874.

الاحتماء بقناصل الدول الأروبية

في ايـام احمد باي بدأ الاحتماء بالاجانب ، وهي ظاهرة ستستفحل في السنوات والاحقاب الموالية . فقد التجـأ عدد من الرعـايا التونسيين — من اليهود وحتى من المسلمين — الى حماية قناصل الدول الاروبية ، لمظالم سلطت عليهم اوتوقعوهـا او لمآرب طمعوا في بلوغهـا بهذه الطريقة . ولم ينجح الباي — لضعفه امـام القناصل — في ايقاف هذا التيّار .

في مدّة هروب محمّد بن عيّاد وحفيده بدار القنصل (1) هرب الفقيه الوجيه الخيّر أبو عبد الله محمّد العنّابي قاضي رأس الجبل إلى دار هذا القنصل . وعدل عن الهروب لدار الفرنسيس لنسبته إلى عنّابة (2) . وذلك أنّ أمير لواء عسكر غار الملح صالح شيبوب أخذ ابنيه غصبًا للخدمة بسراية غار الملح ، وفداهما بمال فأخذه ولم يُسَرِّحْهُما، ودهاه ما لا قِبَلَ له به. فأحوجته الضّرورةُ لهذا الهروب . وظنّ الباي أنّ ابن عيّاد أشـار عليه بذلك وحسّنه له . ووقف معه (3) القنصل وخرج بأمـان له ولبنيه مكتتب من الباي . وعظمت هذه النّازلة الشّنعـاء في الإسلام . فبعثني الباي إلى شيخنـا عالم المالكيّة أبي إسحـاق إبراهيم الرّياحيّ يستكشف

(1) المراد قنصل بريطانيا ، وقد احتمى به محمد بن عياد لخلاف وقع بينه وبين ابنه محمود الذي كان من المقربين الى الباي . ومحمد بن عياد نفسه كان من اعيان الدولة ، وقد تولى التزام الضرائب والسفارات عن اسلاف أحمد باي .

(2) مدينة من مدن الجزائر . وقد اجتنب الرجل الاحتماء بقنصل فرنسا لاستيلاء هذه الأخيرة على الجزائر ، وحتى لا يؤول ذلك بأنه خلع للجنسية التونسية وتمسك بالنسبة التي يدل عليهـا اسمه .

(3) أي أعـانه .

ما عنده في النّازلة وهل يسوغ بقاءُ الرّجل في خطّة القضاء بعد أن صدر منه الهروب لغير أهل الملّة . فخاطبتُه رضي الله عنه في النّازلة وهوّلتُ له الحال بأنّه يؤدي إلى استنقاص الخطّة الشّرعيّة في عيون النّاس إلى غير ذلك من الخطابة التّي لا تروج على مثله . فقال لي : يا ولدي (4) تريد أن تخدعني وأنا ربّيتُك . إنّكم تريدون عزل الرّجل بطلب منّي لتعتمدوه في التّجريح . وأنا لا نرى (5) جُرْحتَه بما صدر منه .

« الاتحاف » ، الباب السادس ، ص 158

— 7 —

الاسراف في النفقات على المباني بالمحمدية

في سنة 1843/1259 بنى الباي قصرا بالمحمدية على ثلاثين ميلا تقريبا من العاصمة ، واستقر به . وفي شوال من سنة 1266/ أوت 1850 اصيب بالفالج فنصحه الاطباء بالانتقال الى حلق الوادي .

... لمّا استقرّ بحلق الوادي حَرَّكَهُ جاذِبُه إلى المحمدية . فنهاه الأطباء عن ذلك . فأمر ببناء قصر على ربوة قريب منها وسماه الصّالحية نسبة إلى ولي قبره بالمحمديّه اسمه سيدي صالح . وجعل به بستانا جلب أشجاره من البساتين . وجلب لسقيها الماء على الإبل من الآبار القريبة إذ لم يكن على ماء . وصرف على ذلك من الأموال ما يصلح سائر الخراب بالحاضرة (1) . وتمّ هذا القصر في أقرب وقت كما خرب في أقرب وقت . وسكنه

(4) كان احمد بن ابي الضياف من تلاميذ ابراهيم الرياحي .
(5) كذا والصواب : أرى . لكن المؤلف كثيرا ما يجاري اللهجة التونسية .
(1) اي عاصمة تونس .

أيّاما . ثمّ أمر ببناء قصر بحلق الوادي في موضع برج الخريطة قرب باب رادس . وبنى مسجدا قربه إذ لم يكن بحلق الوادي مسجد . وتمّ هذا القصر على أحسن حال . وهو الآن محلّ سكنى ملك العصر (2) . وصرف على هذه المباني أموالا لها بال حتى قال بعض النّاس : إنّ هذا الباي أراد أن يبقى المملكة لمن بعده فارغة من المال وأسبابه وهي العمران . لكن من ينظر بعين الإنصاف يقول : هو وإن تركها فارغة من المال وأسبابه إلا أنّ الله حماه من تَرْكِها مثقلة بِهَمِّ الدّين ومذلّته (3) . وبقي في مدّة مرضه يتردّد بين قصر الصّالحيّة بالمحمدية ودار وزيره أبي النّخبة مصطفى صاحب الطّابع بحمّام الأنف وقصره الجديد بحلق الوادي .

« الاتحاف » ، الباب السادس ، ص ص 182—183

— 8 —

« الحصير قبل الجامع ! »

مما انتقده ابن ابي الضياف في سياسة احمد باي . اكثاره من النفقات على المنشآت الحربية وغيرها ، مثل المركب الذي تحدث عنه في النص الموالي .

... وفي يوم الاحد التّاسع عشر من الشّهر (1) أمر (2) بجذب الجَفْن الجديد الذي أمر بانشائه في حلق الوادي . وعام في البحر

(2) محمد الصادق باي الذي ألف « الاتحاف » في عصره .

(3) تعريض بمن تولى بعد احمد باي وخاصة بمحمد الصادق باي اذ بلغ ثقل الديون في ايامه درجة عجزت معها الدولة عن تسديد الفوائض .

(1) ربيع الأول 1269 : 13 ديسمبر 1852 / 11 جانفي 1853 .

(2) احمد باي .

سريعـا . وكـان ذلك في يوم مشهود حضره بنفسه على مرضه ومعـه رجال دولته . وسرّ بسرعـة جذبه وسمّاه في ذلك الوقت « شفـاء أحمد » . وكان ابتداء العمل فيه يوم الاحد التّاسع عشر من ربيع الأنور سنة سبع وخمسين ومائتين وألف . وإن لم يحصل الانتفـاع به مع ما صرف عليه من الأموال الذّريعـة لأنـه رسم لصانعه مقدار طوله . فقال له الصّانع برتميل الفرنسيس : إنّ هذا الطّول لا يخرج من الجابية إلى البوغاز وإن ماء البوغاز لايرفع مثله . فقال له : نوسّع البوغاز ونغرّقه . وكأنّ ذلك معنى المثل المشهور في العامّة وهو : إحضار الحصير قبل بناء الجامع . وكان الوافدون من أهل أروبـا إذا رأوا هذا المركب وبوغـاز حلق الوادي يعجبون ويضحكون . وهو الآن في الجابية كجزيرة من خشب . وصدر الأمر من المتولي بعده (3) بتكسيره والانتفـاع بخشبه لأنّه بلي من المـاء الرّاكد .

« الاتحاف » ، الباب السادس ، ص ص 183ـ184

(3) اي محمـد بـاي .

منتخبات

من الباب الثامن من « الأتحاف »
(دولة محمد الصادق باى)

— 1 —

حالة هذه الايالة الضعيفة ... مع الوافدين

بعد صدور القانون (1861) حاول الصادق الباي دون جدوى أن يحمل « الوافدين » ، اى الاجانب الاوروبيين ، على الخضوع لقوانين البلاد والاحتكام الى المحاكم التونسية . ولم يجد من القناصل تفهّما لهذا الموقف . وقد نقل ابن ابي الضياف تفاصيل ذلك ونصوص المكاتيب التي تبودلت . ثمّ لخص في مايلي تطور الاحوال واسبابه :

... على كل حال فان حالة هذه الايالة الضعيفة حسا ومعنى ، مع الوافدين عليها من رعايا الدول واتباعهم ومن ينتمي إليهم ، يحق لها من الاعتبار أن تُفْرَد بتأليف مخصوص يشتهر في معمور الدنيا عند المنصفين من أنفسهم ، المطبوعين على العدل ، المهتدين بنور العقل ، الذي هو ميزان الله في أرضه ، لانها حالة لم يُنسج على منوالها ولا سُمع بمثالها .

وابتداء ذلك من تاريخ أخْذ الجزائر سنة 1246 ، ست وأربعين ومائتين وألف ، الى هذا التاريخ وهو سنة 1282 ، اثنتين وثمانين ومائتين وألف . الا ان التقدّم في هذه الحالة يختلف في السرعة باختلاف حال الوقت وملوكه والقناصل .

وذلك ان في اوائل هذا القرن ، أيام الباي ابي محمد حمودة باشا الحسيني ، كان الامر على قانون معقول لا تخالفه الشروط

ولا تنفره الاسماع ، وهو الجاري به عمل الدنيا من ان كلّ من من يسكن بلدا يلزمه ما يلزم أهلها من الدخول تحت أحكامها وعاداتها ، إذ له ان يرحل لغيرها ان لم يستحسن ذلك ، مع ان الوافدين في ذلك الوقت كان اكثرهم من أصحاب المروءات والعِرض ، يبالغون في وقاية أعراضهم ، ويقدّمون صونها على نيل أغراضهم .

... ولما أخذ الفرنسيسُ الجزائر انقلب الامر وتدرج الى هذه الحالة الخارقة للعادة ، المنافية للمعقول والمنقول ، لاسباب عديدة ، اعظمها توسع ملوك الإسلام في الحكم المطلق ، خصوصا في مغربنا ، توسعا لم يُعهد مثله ، حتى ان غالبهم لا يرى لقتل النفس حُرْمة ، بل قتلُ انسان أهوَنُ عليه من موت حيوان من حيواناته .

ولذلك اضطر قناصلُ دولهم الى حمايتهم ، حتى اتسع الخرق على الراقع وصاروا يطلبون الحكم على اهل البلاد كما يريدون ، ولا ينقادون للحكم عليهم .

ومع ذلك فالقناصل تخشى بأسهم ، وتتوقّى منهم اسباب الشكاية لدولهم ، فتجد بعض القناصل يميل مع المُبطِل منهم ، خوفا من لسانه ، ويناضل على باطله بمقدمات وهمية خيالية يمزجها بشيء من التخويف ، ولا يبالي بجعل دولته آلة ظلم ، الى غير ذلك مما لا يُظَنُّ أن هِمَم الملوك تُسَوِّغُهُ ، حتى ان بعض المنصفين من القناصل ، ومنهم الشيخ المسن شويبل (1) قنصل الفرنسيس ، ربما يطلب الاستعفاء ويرجع لبلاده ، لما يراه من الحال الفظيع المنافي لحقيقة التجارة ، بل هو الى النهب اقرب .

---

(1) Schwebel .

ويكثر هذا من بعض اليهود ، اخواننا في الوطن ، يحتمون ببعض رعايا الدول أصالة أو حماية بألقاب شتّى ، وتارة يحيلون مطالبهم بأسمائهم لفائدة في ذلك للطرفين .

وكان لهم العذرُ في ذلك قبل القانون ، لان من لم يأمن على نفسه وماله ، يحق له شرعا وعقلا ان يحتمي بما يراه حاميا .

ويكثر ايضا من بعض الروم أصحاب الحانات وشبههم ممن لا يبالي في تكسبه بعرضه . يداينون من لم يبلغ حدّ الرّشد ، بل لم يبلغ الحلم ، بأنواعَ من الخداع ، ويطلبون سجنهم لتضطرّ اباؤهم وأقاربهم لخلاصهم . ولا يقفون عند حدّ في فائدة المال ، بل ربّما كانت الفائدة أكثر من رأس المال .

ولا شك ان هذا عدوانٌ شبيه بالحرابة ، وله عقاب مخصوص في قانون الافرنج رأيته بعيني . بل ربما تسببوا لمن ارادوا سلبه بتغطية عقله بالخمر وشبهها في ديارهم . وهذا من انواع الحرابة ، ولا يرضى صاحب المروءة بهذه المعرّة . ولذلك تجد بعض القناصل تمنعهم مروءتهم من مباشرة امثال هذه النوازل ، بل يبعث ترجمانا ونحوه . وبسبب هذا الاعتداء المُمَوَّه بالمتجر زالت ثروةُ الكثير من اهل الحاضرة ، كدار (2) الجَلّولي ودار الرصّاع ودار الغمّاد ودار العصفوري وغيرهم ممن لا يحصى كثرة .

وتدرّج هذا الحالُ الى انحطاط اثمان الدور التي يسكنها الافرنج بباب البحر ، ونقصت الرغبة في شرائها ، لما يلاقيه مالكها من عسف المكترى بدعوى المصاريف عليها بغير إذن من المالك ، وعدم تسليم المحل لربّه عند انقضاء أمد الكراء ،

---

(2) دار : اي اسرة .

الى غير ذلك مما يقتضيه عدم الوازع ، لان وازع البلاد انما هو للافرنج لا عليهم .

« الاتحاف » ج5 ، ص ص80–85

— 2 —

تفاوض الباي ومجلسه الخاص في توفير دخل الدولة بالزيادة في الضرائب

جمع الباي رجال مجلسه الخاص وتكلموا في شأن زيادة الدخل مرارا عديدة ، مع الإعراض عن تنقيص المصروف كلّ الإعراض ، ومن حام حوله رشقته سهام الاعتراض ، حتى قال أمير الأمراء ابو عبد الله حسين رئيس المجلس البلدي ، وهو من أفراد المجلس الخاص ، بلسان فصيح : « يا سيدي إن هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد ، وهي من الموجود الآن في خطر ، فحالها كحال البقرة اذا حُلب ضرعها حتى خرج الدم ، فهي الآن ينزو (1) ضرعُها بالدم ، وولدُها بمُضيعة ، والعطب أقرب اليها من السلامة » . قال ذلك بهذه الالفاظ أو أكثرها ، فكان جوابهُ عن هذا الكلام من بعض الحاضرين انكارَ الحال على بساط تغليط ، فسكت ، مع ان دليله المشاهدة ، ولذلك لم يعارضه المنكر عليه بمقال يسمع .

وذلك ان هذا المجلس الخاص مختلف الانظار ، فمنهم من يرى الحال الظاهر وينيط به رأيه ، وافق الغرضَ والشهوة او لم يوافق ، مع اعتبار الرفق المعتبَر على الجملة عقلا وشرعا كالوزير أبي محمد خير الدين ، وأبي عبد الله حسين ، ومن كان على شاكلتهما .

(1) لعل المراد : « ينز » أي يتحلب .

ومنهم من يرى ان الرعية ، لاسيما العربان ، في ثروة وغنى ، لقلة ما يلزمهم من مصارف الحواضر ، إلا أن أموالهم مدفونة تحت التراب . ويستدل على ذلك بقلّة وجود المسكوك من الذهب والفضة في الحاضرة ، مع كثرة ما ضرب منه . وكأنه غفل عن إخراجه اذا لم يجد التاجر ما يخلّصه في ثمن سلعته من نتائج البلاد . ويستدل ايضا بما تتحدث به الناس من عربان الجزائر بكثرة ما كانوا يخفونه من المال تحت التراب قبل استيلاء الفرنسيس عليها . ولذلك لا يرى بأسا بالتثقيل على الرعية ليضطروا الى إخراج اموالهم من مدافنها ، فيعملون فيها وتنتفع المملكة بدورانها ، الى غير ذلك مما لا يقوم عليه دليل .

ومنهم من يرى ان العربان اذا كثر مالهم ساء حالهم ، وفي ثقل الجباية خَضْدٌ لشوكتهم وكَبْحٌ لهم عن العصيان ، وينقل في ذلك مثلا أرسله بعض الأوغاد السفهاء من جهلة الترك ، وهو : « العربي خُذْ ماله واقطعْ رأسه » . ولَيْتَه علم ما يلزمه في هذه المقالة .

ومنهم من يرى ان سيدنا ينظر بنور الله ، فما يظهر له هو السداد والصلاح في نفس الامر ، فهمته العقول او لم تفهمه ، قياسا على الامور التعبديّة الدينية التي أمر بها من له الخَلْقُ والأمْرُ (2) ، ولا يُسْأَلُ عَمَّا يَفعلُ وهُمْ يُسألون (3) ، وباطنه لا يعتقد ذلك ، وشواهد حاله تكذّبه ، الا انه يستر قصوره عن إقامة الدليل بهذا الملق البارد .

---

(2) سورة الاعراف ، آية 54 .

(3) سورة الأنبياء ، آية 23 .

ومنهم من يَسْمَعَ الكلام ولا يُسمع منه قولٌ ، حالَ المستمع الى تلاوة القران ، والله اعلم بحال سكوته .

« الاتحاف » ، ج5 ، ص ص 112ـ113

— 3 —

القرار المشؤوم : رفع ضريبة « الاعانة » الى ضعف ماكانت

لم يزل الباي مع مجلسه يتحاورون في هذا الامر العظيم والمرتقى الصعب ، الى ان قال بعض من يشار اليه في هذا المجلس ، وكان كمن سكت ألفا ونطقَ خَلْفا :

« ان الرأي سهل ، وهو أنّ مال الإعانة يُزادُ عليه مثلُه ، ويكون عامًّا في سائر بلدان المملكة ، من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع » . وهذه الكلمة تلقفها من رئيس اليهود والقباض ، نسيم بيشي . ولما تمّ مقاله قابله الباي بالاستحسان ، وأن هذا الرأي بمكان من السداد والصلاح ، ودعا له بتكثير امثاله في الاعيان . فوجم الحاضرون لهذه النتيجة التي هي ضدّ لجميع ما خاضوا فيه من المقدمات التي كأنه لم يسمعها أو سمعها ولم يفهمها ، حتى اضطُر خيرُ الدين إلى أن قال للباي بالمجلس : « يا سيدي ، إن أخفيتُ ما ظهر لي في نصح سيدي وبلادي أكون خائنا لامانة الاستشارة ، أرى ان هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدي الى زوالها بالمرة ، أو تلجيء إلى مال أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب الناس ، ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقارب الإعانة الأولى ، هذا باعتبار القدرة على الغصب » . ولعمري انها مقالة دين ونصح يجد ثوابَها يومَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا (1) .

---

(1) سورة آل عمران ، آية 30 .

ووقع جميعُ ما توقّعه . ولا يخفى ان الرفق لَقاح الصلاح وجناح النجاح ، وان القدوم على جميع افراد الناس بأمر تكرهه النفوس بطبعها ، بحيث تكون الكلمة في التشكي منه واحدة ، فيه خطر عظيم ، وبُعْد عن مسالك السياسة الملكية .

والمعقول المشروع ان الاداء على مقادير المكاسب ، بلا إجحاف ، ودليلنا الزكاة ، فمنها ما يؤدى العشر ، ومنها ما يؤدى نصف العشر ، والعاجز عن دفعها لا يطلب بها ، بل له حق في الاخذ منها ، ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ، وهو أعلم بمصالح عباده ، أَلاَ يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وهُوَ اللَّطِيفُ الخَبِير (2) .

وقال بعض من باشر العربان في خلاص الجباية حتى حصلت له ملكة في ذلك : « لا بُدَّ من قوة شديدة لغصب هؤلاء الناس ، وبدونها يستحيل خلاصُ هذا القدر المزاد » . وقال ابو المسرة فرحات أمير لواء وعامل الكاف وعربانه : « ان عربان بلدنا لا يستطيعون ذلك ، وضعفهم مشاهد بالعيان ، وذلك انني في العام الماضي بعت على الضعفاء خيام بيوتهم في الستة والثلاثين ، وتركتهم مع صبيانهم تحت أديم السماء للحرِّ والقرِّ » . ووقع الانكار عليه في هذا الفهم بمحضر المجلس ، وأنَّ العرب تقدر على أكثر من هذا .

ثم كتب الباي في شأن هذا التضعيف للمجلس الاكبر ، على العادة يومئذ ، ليضعوا خطوطهم بالموافقة فيما عرض عليهم ، فاعتذروا بأنهم لا رأي لهم في النازلة ، حيث أحالوا ذلك

---

(2) سورة الملك ، آية 14 .

لسياسة الباي ورفقه وحنانه ، فلا وجه لكتبهم والحالة هذه ، وجميعهم يعلم استحالة هذا القدر المزاد .

وبقي ذلك المعروض بلا كتابة فيه ، وهو صريح في المخالفة .

واستبدّ الباي ومن كان على رأيه من رجال مجلسه ، وقليل ما هم ، بهذا الرأي . وسيقت المدن التي استثناها منشور الإعانة مساق عربان البوادي ، ومنها القيروان .

وصدرت من الباي في ذلك مناشير ، كانت لقطع الطاعة والعافية والعمران كالمناشير .

« الاتحاف » ، ج5 ، ص ص 114ـ115

— 4 —

اندلاع الثورة

وفي غرة ذي القعدة من السنة 1280 (الجمعة 8 افريل 1864م.) ، ظهر ما كان متوقعا من عربان المملكة وبلدانها ، وهو نتيجة تضعيف الأداء على سائر اهل المملكة دفعة في آن واحد .

وجاهرت أقاصي العربان بأن هذا القدر المزاد عليهم في الإعانة لا طاقة لهم على حمله . ومن أراد أن يُطاع ، فليأمُر بما يُستطاع .

وقد كان الذي رتّب الإعانة (1) ، وعد باسقاطها او التخفيف منها ، ويفهم ذلك من منشور ترتيبها المتقدم في الباب السابع .

---

(1) اي محمد باي سلف « باي العصر » محمد الصادق الذي ضاعف « الاعانة » ،

وكان ، رحمه الله ، يصرح لوفود العربان بأن هذه الاعانة أمر اقتضاه الحال ، وانه يرجو من الله الإعانة على إسقاطها .

وبينما الناس في انتظار الوعد بالإسقاط والتخفيف ، فاجأهُم خبرُ التضعيف ، فدهاهم ما لا قِبَل لهم به ، فاضطروا الى الامتناع بلسان واحد .

وفشا هذا الخبر في الناس ، وآنَسَتْ العربانُ من المدن استحسانَ فِعلهم ، لا سيما التي استثناها صاحبُ الإعانة (2) ، كالقيروان .

ويقال ان زمرة من رَعاع عامتها ، لما بلغهم خبر ذلك ، عمدوا الى مقام السيد أبي زمعة البلوى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأطفؤوا مصابيحه وكسروها ، ونكسوا أعلام تابوته بعد أن قلبوه ، إلى غير ذلك مما رأوه في كيفيات الاستغاثة والالتجاء والتوسل ، إذ لا اختيار مع اضطرار .

وبهذه الاحوال وغيرها قويت نفوس المتجاهرين بالعصيان ، وظهر في عرش ماجِر رجلٌ من أولاد مساهل ، من عامّة من ينسب نفسه الى العلم ، وقصارى أمره معرفةُ حروف الكتابة ، اسمه علي بن محمد بن غذاهم ، ولم يكن له قَدَمٌ في إمرة ولا شهرة سوى ان أباه كان من أطباء العربان ، وولي خطة القضاء بناجعته .

قال هذا الرجل لاحداث قومه : « لا خلاص لكم من ثقل هذا الحمل الا اذا جمع الله كلمتكم على الامتناع » .

---

(2) اي محمد باي .

وظهر في جلاص وعربان القيروان السبوعي بن محمد بن السبوعي من أكبر بيوت جلاص خلفا عن سلف ، يقول ما يقوله ابن غذاهم ، وهو مسموع الكلمة في قومه .

و تآمر العربان في سائر الجهات على ذلك ، وتوعدوا من خالفهم أو حلّ ربطهم أو دفع شيئا من هذه الزيادة ، بالاخذ الوبيل وحرق البيوت .

وقدّمت عامةُ القيروان رجالا منها يسمّون في أمثال هذه الهيعات بمشايخ الشُرْطيّة كأنها مأخوذة من صاحب الشُرْطة وهو وازع العامة عن التعدّي .

واتخذ كلّ عرش طبلا يسمونه طَبْلَ الفُزُوع ، ينادون من قاربهم بقرعة ، فيسمع له دويّ في تلك الفلوات .

وتعاقدوا على ما أبرموه من الاتفاق بالكتابة والعهود والأيْمان المغلظة والاجتماع على أكل الطعام . وتركوا ما كان بين بعضهم من الحسائف والضغائن والأحقاد ، وتيسر لهم ذلك في أقرب وقت لان السبب واحد ، والتشكي منه طبعي ، ولسان الحال يقول : « بَرِحَ الخَفَاءُ » .

وتفرقت مشايخ الشرطية في أوطانهم ، كفرج بن منصور ابن دحر أحد الأعيان من بيوت رياح ، وامثاله ممن كان يَعْسُوبا في قومه . وضربوا على أيدى سائر العمّال ، وافتكوا بعض خواتيمهم فصاروا مثل العامة إلّا في الأمْن على أنفسهم .

ومرجع غالب هؤلاء المشايخ في الرأي إلى علي بن غذاهم ، وإنما تراضى الجموعُ به لانه لا يمتُّ بنسب ولا مجد في بيته ، وانما يمتُّ بما له من المعرفة بالكتابة والحذق في الرأي .

ولما التفَّ عليه أغمارُ العامة في الجهة الغربية ، أبرم العقد معهم على ان « القصد بهذا الاجتماع هو الاستعفاء من هذا الاداء الثقيل الذى لا قدرة عليه ، واذا غُصِبْنا عليه بالقتال تكون يدنا في المدافعة عن النفس والمال والحرم واحدة . ولا يتعرض منّا أحد لنهب أموال الناس بالحرابة ، ومن تعرض تكون يدنا عليه واحدة ، لان كلامنا مع الدولة ، وإخواننا المسلمون يعذروننا ، فاذا تعرضنا لاخذ أموال الناس صرنا حربا لله وللسلطان ولا يعذرنا أحد ، بل تتوفر الدواعي على قتالنا ، والله معهم » ، الى غير ذلك مما يلقيه الى أغمار العامّة ، فتحا لبصائرهم وأبصارهم ، ويحذرهم من الاسباب التي تصيّرهم ظلمة ، ويقول لهم : « السُّور الذى يقينا هو اننا مظلومون » ، الى غير ذلك مما هذا معناه ، وتواتر الحديثُ به عنه .

« الاتحاف » ، ج5 ، ص‌ص 120—122

— 5 —

إخماد الثورة بتدخل شيخ الطريقة الرحمانية

لم يزل الحال في اضطراب وشدة الى ان قدم من الجريد بركة القطر المشار اليه بالبنان ، المتدرج في مقامات العرفان ، الولي السالك المحبّب لعباد الله ، شيخ الطريقة الرحمانية ، ابو النخبة الشيخ مصطفى بن عزوز ، واجتمع بعلي بن غذاهم ووجوه جموعه ، وقد مسّهم نصب الملل ، بعد أن أخذ لهم الامان من الباى ، واستوثق منه بالعهود والايمان ، وقرأ للباى قوله تعالى : « وَلاَ تنقُضُوا الايمَانَ بعدَ تَوْكيدِها وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفيلاً إنّ اللهَ يَعلَمُ مَا تَفْعَلُونَ (1) . ثم قال لهم :

(1) سورة النحل ، آية 91 .

« لا جواب لكم عند الله تعالى على إراقة دماء المسلمين ، وقد أعطاكم الباي الامان على يد أمير المحلة ، وخفّف عنكم اكثر مما يظن الى غير ذلك مما تفضل به عليكم ، خشية إراقة الدماء » . وقال لعلي بن غذاهم : « انت لست بقائم تطلب ملكا ، وزعمت انك جامع عصابة شاكية لكفّ عادية جهّالها ، وقد زال السبب فلا بدّ ان يزول المسبّب ، وقد عطلتم الناس عن السعي في ابتغاء رزقهم » ، فانتدب ابن غذاهم وتأخر ، فأتاه فرج بن دحر وقال له : « نحن في ربط واحد ما كان ينبغي لك ان تحلّه وحدك ، ولنا مع سيدي مصطفى بن عروز موقف بين يدي الله ، وعلى كل حال فقد حاق بنا الغدر ، وسترى أنت ومن معك عاقبة ما فرحتم به من هذا الامان » ، الى غير ذلك ، وفي بعض القلوب عيون .

... وأسقط الباي ما أجحف من الإعانة ، بل صيّرها عشرة ريالات فقط ، وأسقط من العشر ، وترك الاداء على ما يباع في غير الاسواق ، وأجابهم لمطالب أخرى الله أعلم هل طلبوها ، او قيلت لهم فقالوها ، أو تقوّلت عليهم فسمعوها ، أضربنا عن ذكرها لمنافاتها قضايا المعقول ، وكل ما نافاها يعد نقله مجازفة ، وقد تقدم ذلك ، والى الله تصير الامور .

ثم طلب علي بن غذاهم أمانا لإخوانه وقومه ، وأمانا لخاصة نفسه ، وطلب هنشير الروحية وولاية أخيه على إخوته من ماجر ، وأسعفه الباي لذلك وكتب له أوامره .

وبهذين المطلبين نقصت منزلته في أعين قومه ، بل وفي أعين الناس .

ولما انكشف حاله عن طمع وشره لرئاسة ، أخذ أمره في التراجع . ورُبَّ عَطَبٍ تحتَ طلبٍ ، ومَنيّةٍ تحتَ أُمنيّة .

«الاتحاف » ، ج 5 ، ص ص 168ـ169

— 6 —

التغلب على ثورة المدن والقرى

في هذه المدة توجه العارف بالله الشيخ مصطفى بن عزوز الى القيروان ، وتكلم مع أعيان جلاص المقهورين على أمرهم ، شأن الخاصة مع العامة اذا اجتمعت وقدرت ان تقول . ثم تكلم مع بعض العامة أيضا ، ووعظهم وحذّرهم غائلة البغي وسطوة الله الذي لا يحب المفسدين ، وحرمة النفس في الشريعة المحمدية .

وبلّغ لهم أوامر الباي في الامان وإسقاط ما ثقل من الاداء ، فانقادوا معه الى الحضرة ، ومعهم وجق القيروان وأعيان القلعة الكبرى من عمل سوسة .

ولما حضروا بين يدي الباي قابلهم بجميل ، ونطق لهم بتحقيق أمانه وقال لهم : « إنّ زلّتكم يسعها العفو ، والاب يؤدب ولده او يتجاوز له ، ومع ذلك لا يحقد عليه » ، الى غير ذلك من المقالات التي نقلتهم من ربقة الوجل الى ربقة الخجل ، حتى بكى بعضهم وقال ما معناه : « اذا سبق التقدير بطل التدبير » . وأكرم نزل جميعهم .

ثم أحضر لديه اعيان عسكر القلعة ، داخل قصره تأنيسا لهم ، وعاتبهم عتابا يقوّى ظن الامان ، وختمه بقوله : « عفا الله عما سلف » ، فاعترفوا بذنوبهم ، وقالوا له : « نحن بين ايديك » ، فقال لهم : « لا بأس عليكم» .

وآثر يومئذ العفو عن حظ النفس ، لان الاعتراف يهدم الاقتراف ، ومن عفا غلب من اشتفى .

وكذلك قدمت وفود الهمامة ونفّات وأولاد عون ، فأكرم نزلهم وعفا عنهم . جميع ذلك على يد الشيخ العارف بالله أبي النخبة مصطفى بن عزّوز وببركته ، بعد أن عقد الباي يده بيد الشيخ وعاهده على الوفاء بالعهد في أمان الناس ، ظاهرا وباطنا ، الامان التام . ووثق الشيخ بهذا العهد ، والمؤمن اذا عاهد وفى ، والايام تتقاضى الدين ، وتنادي بالنفس الغرّارة : « إلى أين » ؟ ؟

وبقيت مساكن وأكثر بلدان الساحل على حالهم ، غير أن المنستير لم تعلن بخلاف ، ولا أظهرت طاعة ؟

وتوجّه إليها ابو النجاة سليم أمير لواء الطبجية ليتفقّد قلاعها ومدافعها ، فتعسّر على أعيانها قبوله ، لما يخشون من فتكات الاحداث ، والقوة يومئذ في يد العامة ، فرجع الى سوسة ، كما تقدم .

ولم يزل الباي يتربص ويتأنّى ، ومن تأنّى نال ما يتمنّى ، حتى بلغه أن أهل سوسة قالوا : « إن لم يدركنا الباي بمحلة ، نخشى من مساكن ومن معها من القرى والعربان » .

لان أهل القلعة الكبرى لما قابلوا الباي ورجعوا ، انحلت عقدة بلدان الساحل وقامت بينهم الفتن ، وأتى جمع من مساكن ، ومعهم أهل أكّودة والقلعة الصغرى والعربان ، لاخذ القلعة الكبرى ، فدافعوا عن أنفسهم وحموا بلادهم ، ومات من الفريقين ما ينيف على المائتين . وأخيفت السبل ، لان أهل مساكن يأخذون من يأتي من سوسة ، غير الافرنج وأتباعهم ، لِمَا تقدم من الحذر الذي خامر قلوب الناس ، ونبّههم لذلك وزيرُ الحرب ، عاملُهم ابو عبد الله محمّد ، وهم يثقون برأيه .

ولما تفاقم ذلك ، ألحّ على الباي رجالُ دولته في إخراج محلّة للساحل ، وقالوا له : « لا بدّ من إعانة اهل القلعة الكبرى

الذين تقدموا بطاعتهم ، ولأجلها قاتلهم أهلُ مساكن ومن معهم، وما زالوا في حرب » ، فأمر بتجهيز محلة بعسكر نظامي ، وعسكر طبجية ، وأخلاط من زواوة ، وجمع من المخازنية ، وفرسان من بعض العروش رجعوا للطاعة ، مثل جلاص والطرابلسية ونفّات وغيرهم ، وأمرّ عليها أبا العباس أحمد زرّوق .

« الاتحاف » ، ج5 ، ص ص176ـ177

— 7 —

الانتقام من أهل الساحل وصفاقس

يوم الخميس الخامس من جمادي الثانية 1281 (3 نوفمبر 1864) ، جاء الفابور من سوسة بدراهم قانون الزيتون وغيره مما تقدّم ذكره ، وبأعيان وعامّة من مساكن والمنستير وصفاقس ، عسكر وغيرهم ، كانوا تولّوا كبر النازلة . منهم من أسرته الحرب، ومنهم من تُتبّعوا في أماكنهم بعد حصول العافية والامان . والظّفر بالضعيف هزيمة . وأمر الباي بضربهم وسجنهم في الكرّاكة . وبعث العسكر منهم الى محبس القشلة .

وممن امتُحن بالضرب ولدُ السيّد الشريف علي بن عمر القايمقام ، من أعيان مساكن . وكان الحال اضطرّه ، كأبيه ، إلى غمس أيديهما مع القوم ، خوفا على النفس والمال من صولة العامّة .

وساء الناسَ مصرعُ اولئك الاعيان لتعذيب الضرب ، لا سيما الاشراف ، وهم بضعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم . حتى ان الوزير أبا النخبة مصطفى خزنة دار بكى ، لما سمع بتشديد الضرب على ابن السيد علي بن عمر ، وبعث لمهيمن الضرب وقال له : « إن سيّدنا أمرك بضرب هؤلاء ، لا بقتلهم ، لان القتل له آلات تخصّه »

ومن العجب في هذه الحالة أن بعض من يشار إليه من الاعيان — وهو ممن ينكر القانون لمنافاته أغراضه — لما رأى كثرة ما بعثه أمير المحلة أحمد زرّوق من المال ، استعظمه باعتبار حال البلاد ، وقال لي : « أين كانت هذه الاموال ، والدولة في ضيق ؟ » ، فقلت له : « كانت بيد أربابها ، يحرسها القانون وينمّيها الامل ، حتى وجدها أمير المحلة حاضرة ، وانظر ما يرد علينا من الساحل بعد هذا ، والقليل الدائم خير من الكثير المنقطع » . وما درى المسكين أن أموالهم ، من ربع وعقار ، مرهونة عند الوافدين من أتباع الدول ومن لاذ بحمايتهم ، في هذا المال ورباه . ثم قلت له : « كما سألتَ عن هذه الاموال ، اسأل الآن أين تكون بعد انتزاعها من أربابها على هذه الوجوه الفظيعة المنافية للمعقول والمنقول » .

واذا تأمل المنصف المقيّد بقانون الشرع وميزان العقل ، في جميع ما وقع بمدن الساحل وبلدانه وغيره من أوطان هذه الإيالة وعربانها ، بعد فرار علي بن غذاهم وانهزام أهل مساكن ومن معهم ، يراه منافيا للشرع والعقل والسياسة الملكية .

« الاتحاف » ، ج5 ، ص 188

— 8 —

عقاب المتهمين بالثورة وفضاعة ما سلط عليهم من عذاب

بيّن ابن ابي الضياف في النصوص السابقة كيف تمّ اخماد الثورة بالتأني والوعود الكاذبة والتربص بالثوار ، فعندما انحلت عصبيتهم عمّهم القمع والانتقام .

وفي نوفمبر 1864 بينما كان أحمد زرّوق يعيث في الساحل بمحلته توغّل رستم بمحلّة أخرى في الجهة الغربية مستعملا الإغراء احيانا والعسف أخرى .

وفي رجب 1281 (ديسمبر 1864) سافر « باي المحال » علي باي ، شقيق محمد الصادق باي بمحلة الجريد ، وأمر أحمد زروق ورستم بالاتصال به والائتمار بامره .

ووصف ابن ابي الضياف علي باي بانه « لم يُؤْثَر عنه في هذه الوجهة ما تنفره العقولُ » ، لكنه اردف هذه الجملة بالنص الآتي :

... ثم كاتبه صاحب الدولة في إرسال جماعة من ماجر والفراشيش وونيفة ، المسجونين وغيرهم ممن فاء الى الطاعة . لمّا أمن من رعاع العامّة ، واعصوصبوا على محلة الأمير رستم ، وذكر بعضهم في مكتوبه المنقول في « الرائد التونسي » ، وفيهم من أعان على إطفاء النار ذات الوقود ، حين أضرمها سواد العامة .

ولما وصله المكتوب بأسمائهم ، تقبّض عليهم وسجنهم . ثم بعثهم مقرّنين في السلاسل والاغلال مع جمع من المخازنية (1) وفرسان من الهمّامة وجلاص ، وجماعة من العسكر ، وعددهم نحو المائتين ، منهم الشيخ الهَرِم الحاج مبارك صاحب الزاوية بتالة الذى استعان به الشيخ بن عزوز ، كما تقدم ، لسعاية بعض الناس بأنه السبب في قتل العربي بن عمّار ، وإن كان ذلك لا يبعد ، لان الرجل بشعار التصوف يسعى مع كل قوم ، ويهُبّ مع كل ريح ، وابراهيم الخلفاوى المذكور بالجميل في الرائد التونسي ، وغيرهم من الاعيان والعامّة الذين شملهم حاطِبُ السعاية في حبله . وقد شملهم الامان ، وهو من لوازم الإيمان ، وبه اغتروا حتى اطمأنوا وما فرّوا . وكان وصولهم في منتصف شوال

---

(1) أعوان الدولة (المخزن) .

السنة 1281 (الاثنين 13 مارس 1865م) ، فأدخلوا إلى صحن البرج ، مصفّدين في أغلالهم . وجلس لهم الباي على كرسي ببيت الباشا ، قرب بابها . وأحضر أعيانهم ، فوبّخهم على ما كان أغضى لهم عنه ، وأمّنهم منه ، وقال لهم : « لولا شفاعة الوزير لأمرت بكم الى باب باردو » ، كناية عن قطع رؤوسهم . وأمر بضرب جميعهم ، فمنهم من حكم عليه بألفي ضربة ، ومنهم من حكم عليه بألف وخمسمائة ، ومنهم من حكم عليه بألف ، وأكثر الجماعة بخمسمائة للواحد . وأمر بسجن جميعهم بالكَرّاكة في حلق الوادي .

وقام الباي ، فتقدّمت مردة العذاب إلى ما كرّم الله من ابدان بني آدم ، يكبّون الواحد على وجهه ، ويسحبونه على الارض ، موثوق اليدين والرجلين .

وتفنّنوا في إتقان شدّة الضرب المؤلم ، وتباروا في ذلك ، قربة للباي ، لما يزعمون أنه بروشنه يراقب ذلك ، وأنه جعل عيونا من خواصّه المقرّبين ، على المردة الضاربين ، لان الضرب وقع بالبطحاء ، أمام دروج المحكمة ، ليرى مبصرٌ ويسمع واع .

ودام الضرب في أولئك المساكين يومين أو ثلاثة ، من الصباح إلى العشي .

وفي خلال أيام الضرب ، قدم أحد أولاد ملكة الانقليز ، مارّا في السياحة لتهذيب أخلاقه . وقبله الباي بموكب ، وأكرم نزله . وفي يوم قدومه إلى باردو لم يقع ضرب ، لان مروره على تلك البطحاء ، خشية أن تقع شفاعة تقتضيها الرحمة والرأفة ، عند مشاهدة تلك الحالة الفظيعة الشنعاء الواجب إخفاؤها ، لانها هناةٌ في هذه البلدة ، وما رَاءٍ كمن سمع .

ولما تمّ الضرب بأعداده وإتقانه ، سجنوا في محبس الزندالة بسلاسلهم وأغلالهم .

ومات منهم ، بسبب هذا الضرب الذي لا تحتمله القوى الحيوانية ، علي بن عبّاس شيخ تالة ، خرجت روحه قبل كمال عدد الضرب ، فكمّلوا العدد بضرب شلوه وهو ميّت .

ومات بعد الضرب الحاج مبارك شيخ الطريقة بتالة — ولم يسمع منه حال الضرب إلا قوله : « يارب ، يا ربّ » ، يكررها إلى أن أغمي عليه — والحاج صالح بن التليلي . من بيوت الفراشيش اولاد علي بن مبارك . ودغبوج ، من بيت علي بن نصر العيّاري ، ورمضان اللواتي ، المتكهّن بالنظر في كتف الشاة — نقل الواشي عنه أنه يرى في الكتف انقراض هذه الدولة الحسينية — وولد الشيخ سيدي أبي حميدة ، صاحب القُبّة في الفحص (1) . والحاج يوسف الدوفاني ، وغيرهم من وجوه العرب ، ومأوى القرى ، ومناخ الصادر والوارد .

وكان عدد من مات من المضروبين ستة عشر ، في أقلّ من عشرة أيام . لان المضروب إذا استكمل عدد الضرب ، يُجرّ إلى محبس الزّندالة ويُغَلّ بسلسلة في عنقه ، ودمه يسيل ولحمه يتناثر ، مع أنفاس المحبوسين معه في ذلك المحبس الضّيق المظلم ، وهو على التراب بلا غطاء ولا وطاء ، فتفسد روحه الحيوانية ويستريح بالموت . ومن شقي بالحياة ، بقي يعاني مرضه في ضنك ذلك السجن الضيق .

---

(1) اي اعتقدت ولايته وبنيت له قبة بالفحص في الجهة الوسطى من القطر التونسي .

وكل طائفة يظهر عليها أثر البُرْء ، يؤتى بها مقرونة في الاغلال الى الخدمة الشاقّة في كرّاكة حلق الوادي ، تَجرُّ معها أثقالَ قيودها .

« الاتحاف » ، ج6 — ص ص 33—35

— 9 —

مشاهدات من تعذيب المسجونين بسبب الثورة ...

في هذه الايام مررتُ في بطحاء حلق الوادي بعجوز أتت من خيمتها لزيارة ابنها في محبس الكرّاكة ، فوجدته محتضرا يعاني سكرات النزع ، فقعدت في البطحاء باكية تستجير بكل من يمرّ بها من رجال الدولة في نزع القيد من رجل ابنها ، ليسجّى مستقبل القبلة ، حتى تخرج روحه مثل أموات بني آدم . ولم يظهر لتضرّعها أثر ، وحسب من في قلبه الرحمة أن تذرف عينه ويدعو لها . لان القانون متوقّف ، والحكم بالارادة المطلقة يجري ، وسبحان المنفرد بها الغيور عليها ، وهو الحكيم الخبير .

وكثرت الاقاويل في هذا الحال الفظيع ، لا سيما في صحف الاخبار الدائرة في أقطار الدنيا . وعمّ الأسف والحزن جميع الناس على هؤلاء المسلمين الذين يموتون موتة البهائم ، بلا تلقين ولا تذكير ، وإن كانوا شهداء مظلومين ، وقال الناس : « ليت الوزير لم يشفع ، وليت الشفاعة لم تقبل ، لان قتل هؤلاء بالسيف أحسن من قتلهم بالتعذيب » . وفي الحديث الشريف « إذا قَتلتُمْ فأحْسنوا القِتلة » ، حتى فيما خلق الله لعباده من الحيوان المأكول اللحم ، ولذلك شُرِعت فيه الذّكاةُ ، أحرى الآدميّ المفضّل على كثير ممن خلق الله تفضيلا .

وقد تقدم في خبر أخذ الساحل أن ذلك الحال لا مساغ له شرعا ولا عقلا ولا سياسة ملكية . وذلك قبل هذه الرادفة ، حين كان الامر أكثره في المال . وحين رجع الامر الى النفوس المحرّمة ، فالحال أشدُّ وأفظع وأشنع .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 35—36

— 10 —

تخفيف القمع واختلاف الناس في تعليله

أوائل جمادي الثانية من السنة 1282 (أواخر اكتوبر 1865م) سرح الباي من بقي حيا من أولئك المساكين المغرورين بالأمان ، عربان ماجر والفراشيش وونيفة وغيرهم ، من سجنهم بالكرّاكة ، إذ لم يبق لهم ما يصدق عليه اسم مال ، واستراح من قوتهم بالكراكة ، فخرجوا من ظلمة المحبس ، وشاق خدمته ، الى معاناة الفقر وشدّته ، على حال يذوب لها الجماد ، وتنفطر عند رؤيتها الأكباد .

وبلغني من ثقة ، ان نصرانيا من أهل اروبا اسمه شميت (1) ، وكيل دار التاجر ارلانجي (2) صاحب القرض بتونس ، لما رأى حال هؤلاء المساكين عند تسريحهم ، واثار غمة السجن وشاق الخدمة مع القيد بادية في وجوههم ، انهل ودق دموعه .

وأبقى في الكراكة افرادا كفرج بن دحر الرياحي ، وابراهيم الخلفاوي ، ونقل بعض المسجونين الى السجن بالسفن . وقفل راجعا من حلق الوادي الى قصره بباردو ، وسرح من

Schmidt (1)
D'Erlanger (2)

المسجونين به افرادا مثل قظوم بن محمد المتقدم جميل ذكره ، بعد ان ابتزّ ما بقي من ثروتهم ، وابقى بالسجن من يظن به رمق الثروة مثل عبد السلام بن قظوم ، واحمد الكافي ، والعربي القياس ، وامثالهم . وحكم على قظوم وابن عمه الحاج قعيد ، الذي كان قايد ماجر ، بالسكنى في حاضرة تونس .

وفي اواخر هذا الشهر وقع تخفيف من شدة الطلب على الناس المطلوبين ، وانظرهم الى ميسرة ، وتعجب الناس من حال تلك الشدة ، وحال هذا الإنظار ، وجالت في اسبابه الأنظار ، اذ لم يكن فيه مطمع ولا بجهته انتظار . فمنهم من يقول : « ان الباي لما بلغه هروب علي بن غذاهم من ارض الجزائر ، ولم يدر اين توجه ، لزمه ضرورة توقيف الشدة ، خشية ان يأتي الإيالة وهي غرقى ، والغريق يتشبث بالعنكبوت ، فتصير النازلة جذعا ، مع زوال التصديق بالأمان من الباي » ، ومنهم من يقول : « وقع التغيير عليه من بعض الدول باروبا » ، والحال الفظيع لا يُبْعد ذلك لان النازلة صارت الى حال استنقاذ المستهلك ، وهو واجب في سائر الملل على القادر عليه ، وفرط حنانهم يقتضي ذلك .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 64—65

— 11 —

كيف تم القبض على علي بن غذاهم

بقي علي بن غذاهم في مكامنه تحت جناح الاختفاء ، وتيسر له ذلك ، لما تقدم من الاسباب ، حتى بلغه ان الخيّر السالك ابا عبد الله محمد العيد ابن الولي العارف بالله ابي الحسن الحاج علي التماسيني أحد اصحاب الولي العالم الشريف العارف بالله ابي العباس سيدي أحمد التيجاني ، رضي الله عنه ، قادم لتونس من

الصحراء ، ليركب منها البحر ، متطوعا بالحج ، فطار له من مكمن اختفائه ، ولاذ بحرمه ، وطلب منه الشفاعة عند الباي ، فقال له الشيخ : « اني متوجه لحج بيت الله الحرام ، وزيارة المرسل رحمة للعالمين صلى الله عليه وسلم ، وانت على كل حال أتيت تائبا طائعا ، من قبل ان يقدروا عليك ، وسأبذل جهدي وجاهي في الشفاعة » ، وانزله معه في خيمته ، فطار الخبر للباي ، بان ابن غذاهم في حمى الشيخ محمد العيد ، فاركب في الحين باش حانبة الحاج الصادق ابن شيخنا العالم القاضي ابي عبد الله محمد البحري بن عبد الستار ، في عقد من الخيل ، لتلقي الشيخ في ظاهر الحال .

ولما وصلوا مخيم الشيخ واصحابه ، داروا بمحل نزلهم على أهبة حرب ، وكان بخلاد من عمل تبرسق .

ودخل باش حانبة لتبليغ السلام من الباي للشيخ ، وأمر من معه بالقبض على ابن غذاهم فجأة ، من حيث لا يشعر الشيخ ، فدهمه ما لا قبل له من الامتهان وعدم المبالاة ، فاسترجع وصبر .

وطار به باش حانبة الى باردو ، فوصل يوم الخميس الرابع عشر (1) من شوال السنة 1282 (1مارس 1866م) ، بعد ان سلبوه ، وعاملوه معاملة اللئيم اذا قدر .

وأوقفوه ببطحاء باردو ، ودارت به المخازنية ، وغيرهم ممن لا صناعة له ، من أوباش الناس ، هذا يضرب رأسه ، وهذا يشتمه ، وهذا يبصق في وجهه ، وهذا ينتف لحيته ، يفعلون ذلك تزلفا الى الباي ، لانه بلغهم انه بِرَوْشَنِهِ ، ينظر ذلك من حيث لا يرونه .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 69—70

لايجد الباي من يقرضه

هذا النص والذي يليه يصفان بسخرية لاذعة افلاس الدولة التونسية وظهوره للعيان في سنة 1866 .

في أواخر ذي القعدة من السنة 1282 (اواسط افريل 1866م) قدم الفرانساوي صاحب الدّين الذي له على الدولة التونسية ، وقدم معه رُشيد الدحداح القبطي (1) كالسمسار والمترجم .

وذلك ان الباي افرط في الاقتراض ، وبيع القموح والزيوت لآجال ، بحيث ان ما باعه يستحيل ان تنتجه الايالة في الاعوام الكثيرة ، وقرب حلول الآجال مع مضيق المجال ، فظهر للباي ان يقترض من هذا التاجر مالا يدفعه لغيره من الغرماء المختلفين ، ويبقى مدينا لغريم واحد . ولما كاتبه بذلك الوزير ابو النخبة مصطفى خزنه دار قدم بنفسه ليرى عيانا محل وضع ماله فاتضح له ان دخل الباي ، والحالة هذه ، لا يفي بفائدة ماله الاول ، بل تخوف عليه ، وأبى أن يزيد ، ورجع لبلاده . والتجار الحذّاق ، لا سيما الافرنج ، أكيس في التحفظ على أموالهم ، ولا يبلغ بهم الشره الى قصر النظر على ما يسمعونه من الفائدة ، خشية ان تطير لهم برأس المال ، وأصحاب المروءات منهم لا يخاطرون بأموالهم ، مُراعاةً لذريع الربح ، ويرون ذلك مقامرة لا تجارة ، لان الحكم عندهم لا يعتبر في الفائدة أكثر من ستة على المائة ، لحرمة اصل الرّبا ، بنص التورات والانجيل والقرآن . فألجأتهم الضرورة الى هذه الرخصة ، فقدروها بهذه الستة ، لتقليل الضرر

(1) أديب لبناني اتصل بمصطفى خزنه دار من سنة 1863 ، وجمع ثروة واسعة بدايتها ما تحصل عليه من السمسرة في الديون التونسية .

على شروط وتفاصيل عندهم . سمعنا ذلك من بعض علمائهم ، حتى تحيّل من يريد القرض باكثر من الستة ، بضروب من الحيل ، منها انه يدفع عددا معينا ويأخذ من المدين الحجة في أكثر منه ، معترفا بانه قبضه على حسب ما يقع عليه الاتفاق بين الطرفين ، فاذا ادعى المدين انه قبض اقل مما اعترف به لا تسمع دعواه ، لانه أكذبها باقراره المحقق ، واليقين لا يزول بالشك ، ومن امتطى دوابَّ الامل ، أوْرَدَتْه مواردَ التلف .

اما الشرع المحمدي فلا رخصة فيه للربا بوجه من الوجوه .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 73—74

— 13 —

وزير « أن لامال » ...

في يوم الاثنين الثامن والعشرين من محرم السنة 1283 (11 جوان 1866م) سمّى البايُ الفاضلَ الماجد الوزير الأكْتَبَ ابا عبد الله محمد العزيز بوعتور وزير المال ، بعد ان سَلَّم الوزير (1) فيها ، لما ناله من شدة الطلب وسوء اقتضاء الغرماء ، فتلقى المسكينُ هذا الاسم بالصبر والتسليم ، على حال إياس من مسماه . وللرجل كَمَالٌ انساني اقتضى ظهورَ النفرة والخجل في وجهه ، ولسان الحال يعذره . وتحقق انه بهذا اللقب يكون عرضة لسوء الاقتضاء من الغرماء ، الذين بيعت لهم الزيوت والقموح ، وحلت آجالُها ، وفيهم من اضطره الحال الى الفلس .

ومن العجب انه على هذه الشدة والعسر ، تقوى غرض الباي في جمع العسكر للبحرية لهذه السفن البخارية ، فجمع من غار

(1) مصطفى خزنه دار ، وسلم فيها بمعنى استعفى منها .

الملح وتستور وبنزرت ومجاز الباب وباجة والكاف وغيرها ، نحو الثلاثة الاف رجل في هذه السنة ، بلا قانون عقلي ولا عرفي وترك الارامل والمشيخة والعجائز يتكففون من أمثالهم ، لانه اتى بالقيمين عليهم وسجنهم بالسفن والقشلة .

وازداد مصرف الدولة التي صارت نقودها فلوسا ، وسعودها نحوسا ، بقوت هؤلاء المساجين وكسوتهم ، وبذلك تعذر الحال على هذا الوزير المسكين ، ولم يدر ما يصنع ، و « ما تصنع الكَيِّسةُ في البيت الفارغ ؟ » فبقي كالمستشار للوزير قبله ، اذ لا أمل له في تنقيص شيء من الترف ودواعيه .

وكثرت فلوس النحاس كثرة فادحة ، وبكثرتها قلت النقود ، وطار بذلك كسب هذه الايالة المسكينة الذليلة ، واهلها ينظرون ، والافرنج يعجبون ، حتى انهم يقولون : « لو حرقتم هذه السفن ، لربحتم ما يصرف عليها في كل شهر » يقول ذلك الخامل والنبيه من غير محاشاة .

واشتد الطلب على الاعيان والعمال فيما أُلزموا بدفعه من القرض ، فاضطروا الى رهن مكاسبهم على اختلاف انواعها ، فلم يجدوا غير النحاس ، أو رسوم الدين التي على الباي ، وهو لا يقبلها ، وارباب الديون لا يقبلون الا النقدين ، اذ ليس في المملكة ما يخرجونه للانتفاع بثمنه ، مثل القمح والزيت وتعطلت الاسباب ، واشتد الكرب وهامت الناس ، وطارت عقولهم ، واضطرب حال الباي في المحكمة على رؤوس الاشهاد ، تارة يقول للغريم ، اذا لم يجد عند مدينه الفضة : « اقبض نحاسا ، وصرف المائة عشرة » ، واخرى يقول للمدين : « ادفع الفضة ، أو استرض غريمك » ، واخرى يقول : « اذا كان في عقدة التعامل شرط فالعمل عليه ، والا فسكة النحاس مثل سكة الفضة

ولا نعرف الصرف » . فاذا قال له المدين : « لا وجود للنقدين » ، اذا كان في النازلة شرط ، يقول له : « ان بلادي ملآنة بالذهب والفضة » ، الى غير ذلك من الالفاظ المركبة .

فهل من عمل لهذا الرجل الذي لقب بوزير المال والحالة هذه . اللهم الا ان يقال وزير « أَنْ لاَ مَال » .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 83—84

— 14 —

توظيف ضريبة مجحفة على زيتون « الوطن القبلي »

في اوائل شعبان السنة 1283 (أواسط ديسمبر 1866م) ، ألجأت الشدة الباي الى عمل قانون على زيتون بلدان الوطن القبلي مثل القانون الموظف على الساحل . والحال ان زيتونة واحدة بالساحل أكبر واكثر ثمرة من خمس زيتونات بالوطن القبلي . وجعل اداء على تلك الارضين . وامر عامل الوطن القبلي بعد ذلك الزيتون ، فباشر ذلك بأمناء الزيتون والفلاحة ، ثم امر العامل ببيع غلة الزيتون عند إبّانها ، فباعها من غير حضور اربابها ، واستصفى اثمانها ، وكانت الغلة كثيرة في ذلك العام ، ومع ذلك لم تف بما جعل عليها من القانون ، فطلب المالكين في خلاص ما بقي من القانون ، فألقوا اليه يد العجز ، وتحقق ان سجنهم لا يثمر شيئا ، واكثرهم يقول : « دونكم والزيتونَ ، افعلوا به ما شئتم ، وإن هذا الزيتون اكثره احباس على ارامل وايتام ، وفي طرق بِرٍ معينة » .

وجاء الزيتون في السنة بعدها لا غلة فيه ، سواء في ذلك الوطن القبلي وغيره ، ولم يجد الباي من يطلب في القانون . ومالكوه لا تسعهم سجون الايالة ، والشدة لا يستطاع جحدها ،

وظهر بهذه الاحدوثة ما كان مستورا من حال ارباب هذا الزيتون ، ورفعوا أمرهم الى من يقول : « ولا تحسبنّ الله غافلا عمّا يعمل الظالمون » .

وتقدم في الباب السادس خبر هذا التحكم على الله ، بابدال ما فرضه من الزكاة بكيفية نهى عنها .

وضاعت الشجرة المباركة من الوطن القبلي بهذا القانون واجحافه ، وكان ضياعها على المساكين المالكين ، لعجزهم عن القيام بحرثها وزبرها ، وما يلزمها ، وعلى المملكة بنقص عُشْرها .

وبهذا ترى عِيانا اسبابَ ثروة الممالك وفقرها . والى الله عاقبة الامور . وان اضطره الحال الى التنقيص من ذلك ، وبعض الشرّ أهون من بعض ، وكان ذلك على يد الكاتب ابي عبد الله محمد البكوش لما كان عامل الوطن ، اعانه الله على التنقيص من هذه الشدّة » .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 86—87

— 15 —

قتل رشيد واسماعيل بعجلة « الملك المطلق »

ويوم الخميس الخامس من جمادي الثانية سنة 1284 (3 اكتوبر 1867م) ، وصل البشير من المحلة بمكتوب صاحبها (1) ، بأن أخاه أبا عبد الله محمد العادل باي ، وصل للمحلة مريضا . ورسول البشارة هو خديم باي المحال صالح بن معتوق المتقدم خبره .

---

(1) علي باي .

وفرح الباي بهذه البشارة ، وأعطاه نيشانا ، واحسن له الوزير بمال ، وذهبت النفوس في النازلة المذاهب الممكنة .

ومن الغد ، وهو يوم الجمعة سادس جمادى الثانية عشية ، أمر الباي بقتل امير الامراء اسماعيل صاحب الطابع ، وبالامس استكفى به في إطفاء نار الاثنين والسبعين (2) ، ورجع مريضا ، واعطاه نيشانا وسماه بالعهد ، وقتل أمير الامراء أبي محمد رشيد ، الذي سافر بالعسكر التونسي الى اسلامبول (3) ، واستكفى به الباي في أمور مهمة ، لتهمتهما بالقيام مع اخيه ابي عبد الله محمد العادل باي باقراره عليهما ، كما نقل ذلك عنه أخوه باي المحال ، وقرره في مكتوبه ، واعانه رشيد بمال ، على ما نقل .

ووقعت العجلة في قتلهما باكثر مما يظن ، لانه بمجرد وصول المكتوب من باي المحال باقراره ، وجه الباي في الحين امير لواء العسة ابا الحسن علي بن محمد ابن الحاج ساسي بن فريجة ، ومعه طائفة من العسكر الى بستان اسماعيل صاحب الطابع ، قرب باردو ، فأخرجه منه الى محبسه بمحل الفسيالات من صراية باردو ، ووجه أبا النخبة مصطفى بن اسماعيل أمير الاي العسة الى رئيس الضبطية ابي النجاة سليم ، وتوجه معه ايوب امير امراء العسكر بالقشلة الى ابي محمد رشيد ، واقتحموا عليه داره ، فدافع بعض مدافعة ، وجرح امير الاى العسة مصطفى المذكور ، جرحا خفيفا ، كما جرح الحاج الشاذلي قصعاجي ، من اعيان الضبطية ، فأوثقوه كتافا ، وأتو به الى باردو في كروسة ، وبمجرد وصوله أمر الباي بخنقهما ، في تلك اللحظة من غير استفسار ،

---

(2) في سنة 1864 قاد اسماعيل المحلة المبعوثة لتهدئة الجهة الغربية ومرض فخلفه رستم

(3) ايام احمد باي اثناء حرب القرم .

ولا سماع جواب ، بل ولا إعلامهما بما اتّهما به ، والعجلة والندامة فَرَسَا رِهَانٍ ، وامر بدفنهما في الحين ، وقُبِرَا بين العشاءين بزاوية السيّدة بركة ، من ربض باب الجزيرة .

ومن الغد ، وهو يوم السبت ، جمع الباي رجال دولته ، وقص عليهم خبر قتله لهذين الرجلين ، ومُسْتَنَدَه في إهدار دمهما ، فقلت له : « ان هذه حالة اضطرارية ، ربما يكون فيها عذر ، كالجالس على برميل (4) بارود ، وصلته النار . وعلى كل حال ، فقد قُضي الأمرُ » . وقال له الوزير المنصف ابو محمد خير الدين : « نرجو الله ان يكون هذا حَدُّ البَأسِ (5) ، وان لا تقع ندامة على هذا الاستعجال بعد وصولهما الى محبسهما ، لان طبع الزمان ينافي هذا الاستعجال » ، فاغتاظ ، وتغير لونه ، وكاد ان يستهويه الغضب ، لولا لطف الله بخير الدين ، وقال له : « ان الناس مرادهم قتلي ، وتشتيت شمل بيتي ، أنترجّى بهم مجلس حكم ؟ » الى غير ذلك من لوازم الملك المطلق عند الغضب ، ومن اطاع غضبَه ، أضاع أدبَه .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 97—98

— 16 —

« سنة 1284 (1867—1868) الشهباء »

في هذا الشهر (1) من هذه السنة 1284 الشهباء، أُفْعِمَت السيول من كل جهة بالعربان على اختلاف قبائلهم الذين بيعت عليهم في المغارم أقواتُهم وأنعامُهم ، حتى خيام مساكنهم ، والتصقوا

---

(4) دخيل : baril

(5) عبارة تونسية : اي يرجوان تنتهي الشرور عند هذا الحد .

(1) رجب — نوفمبر 1867 .

بالتراب تحت أديم السماء مع حمر الحواصل من ذراريهم ، وغصت بهم شوارع الحاضرة ، ولم تغنهم الصدقات من اهلها ، لفقرها . وتفرقوا على المزابل ، يلتقطون منها الحشيش . وتكدر عيش الساكن من سؤالهم على الابواب ، وحنت عليهم قلوب الوافدين من النصارى ، واكثروا من الصدقة عليهم .

ولما هجم البرد ، وهم وصغارهم حفاة عراة ، مبيتهم شوارع الحاضرة الملوثة بفضلاتهم ، فشا فيهم الموت بالطرقات . ففي كل صباح ترى النعوش غادية رائحة بالموتى الى المارستان ، وصار عدد من يموت منهم في اليوم زهاء مائة ، وضاق حال بيت المال عن مواراتم واكفانهم ، وتعفنت البلاد بكثرة أنفاسهم وفضلاتهم ، ومرضاهم بالازقة ، والاطباء يحذرون من ذلك ، وينذرون بوقوع مرض ، وقد وقع ، وهو حمّى العفن التي لم تزل الى سنة خمس وثمانين ، وتكدر حال الساكن من إلحافهم في السؤال ، ولهم العذر الواضح ، حتى صار يقول لهم من لا يجد فلسا يرد به السائل : « الله يعرّي مَنْ عرّاكم » ، فيقنع المسكين بها ، ويُؤَمِّن على دعائه .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص 104

— 17 —

في شدّة شتاء 1867—1868 كان همّ الباي استخلاص الضرائب القديمة والجديدة لتسديد ربا القروض

في الشهر (1) تَعَيَّنَتْ كواهي لخلاص الاعشار القديمة والجباية الجديدة ، والحال ان الناس يموتون في الطرقات

(1) اي في رجب 1284/نوفمبر 1867 .

والفيافي بالجوع ، وتفرقت العربـان من قبائلهم أيدي سبا ، في ابتغـاء سد الرمق .

وتعذر على المأمورين الخلاصُ ، وجاء بعضهم الى الباي في ديوان حكمـه ببيت البلار في الصرايـا ، شاكيا من تعذر الخلاص ، وقال له : « لم اجد قوتـا لنفسي ، ولا علفـا لدابتي » ، فانتهره واغتـاظ ، وقال له : « من يأتيني شاكيا بتعذر الخلاص نُضَيِّعُه عند باب باردو » ، كناية عن قطع رأسه ، ثم قال للوزير بأعلى صوت ليسمع الحاضرين من العمـال : « انـا حكمت بالغصب على الخلاص ، وعلى الخديم الاجتهـاد في تنفيذ الامر ، وهؤلاء رعيتي ، وهل ثَمَّ أحَدٌ يسألني في رعيتي ؟ » .

فانظر الملك المطلق الى اين يصل .

هذا ، ولو علم معنى الراعي والرعية ، ما نطق بهذه الاحدوثة على رؤوس الملأ .

ومع هذه الشدة في طلب المحال ، رجع المتعينون بخفي حنين . ومن أراد ان يُطاع فليـأمر بما يُستطاع .

وفي رمضان السنة 1284 (ديسمبر – جانفي 1867/68م) اتى الباي لدار القصبة على العادة ، وغصّ محله بالافرنج في كل يوم ، وهم الغرمـاء والسماسرة ، ويموت من الفقراء بالجوع والبرد ، في كل يوم ، أكثر من مائـة نفس . ولم تكف النعوش لحملهم ، فصاروا يحملونهم على ظهور الحمالين ، ويحملون الثلاثـة في نعش واحد ، كل ذلك بمرأى منه ومسمع ، ولم يظهر في وجهه تـأثر ، كـأن هؤلاء الموتى من اعدائه لا من رعيته ، التي « لا يسأله فيهـا احد » .

وفي السادس عشر من شوال السنة 1284 (الاثنين 10 فيفري 1868م) بعث الشيخُ علي الساسي رجلُ الجريد وعاملُه قدر الثلاثمائة الف ريال ، في خفارة اولاد رضوان من الهمامة ، وبعث الباي للتعرض لها نحو خمسين فارسا من المخازنية ، خشية الايدي الفارغة من جياع العربان .

ولما وصلت تفرقت في ربا اموال القرض .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 106—107

— 18 —

الضغط على الباي لقبول « كومسيون » مالي

توقفت الدولة في ربا الاموال المقترضة ، لتوقف جباية الايالة ، وقد افلست بفلوس النحاس ، وذهب ذَهَبُها ، وانفضّتْ فِضَّتُها ، ونقصت الاعمال ، بجور العمال ، وذهاب الآمال .

وطرق الباي ابواب ديار القرض باروبا ، فلم يجد مغرورا يخاطر بماله ، اعتمادا على ما يسمعه من الربح الذي يؤدي الى ذهاب الاصل ، والحالة هذه .

وتحقق الغرماء ذلك ، واشتدت حسرتهم على اموالهم ، ولم يغن ما جعله الباي من الضرائب ، على الخرق البالية وعظام الجيف وجلودها ، واشغال الحلفة ، والحوت المملح والعلق ، وغير ذلك ، كالذهب والفضة المقدر وجودهما في الذهن لا في الخارج ، كما تقدم تفصيل ذلك ، فصارت الدولة تداري صاحب الشدة من الغرماء ، برهن بعض خططها عنده ، ليتقاضى منها فائدة دينه ، وانف بقية الغرماء من هذا الايثار ، ورقاع الدولة بأيديهم ، دفعوا فيها اموالهم ، وهي من روحهم الحيواني ،

ولصاحب الحق مقال . وذلك المسكين المسمى بوزير المال ، يتجرع الغصص من شدة تقاضي الغرماء ، مع انهم يرون المصاريف الذريعة ، لم تزل تكثر فيما لا يجلب نفعا ، ولا يدفع ضرا ، حتى قال لي بعض الاعيان منهم : « لو حرقتم هذه السفن البخارية ، لربحتم ما يصرف عليها من اجر العملة فيها ، وما يتبع ذلك مما يلزمها » ، الى غير ذلك من سوء التقاضي .

ولما برح الخفاء ضجوا الى قناصل دولهم ، وهم ينظرون الى الباي نظر الشحيح الى الغريم المفلس .

وتكلم القناصل مع الباي في ذلك ، ثم اتاه قنصل الفرنسيس ، وهو الفيكنت دي بوتمليو لما اضطره بنو جنسه ، وقال له : « ان مصرفكم فيما لا يعني اكثر من الكثير ، ويجب اعتبار حال الغرماء لانهم دفعوا أموالهم ، ولا بد لتدبير ذلك من كمسيون » ، أي مجلس مختلط ، الا انه آثر جنسيته في ذلك ، « ولا يبقى هذا المجلس من المصاريف الا الضروري الذي لا بد منه وبذلك تُخلّص هؤلاء الغرماء شيئا فشيئا ، ولو بعد مدة طويلة ، وذلك خير من فضيحة التفليس ، وذهاب الاكثر من أموال الغرماء بالمحاصصة » ، فوافقه الباي على ذلك سرّا .

ولما فشا خبر ذلك ، انكر قنصل الانقليز ، وقنصل ايطاليا ، استئثار الفرانسيس بالقوة في هذا المجلس ، والدول أكْفَاءٌ ، مع ان دين اهل ايطاليا كثير أيضا ، فرتب الباي هذا المجلس ، مختلطا من مسلمين ويهود ونصارى ، وكلهم خدامه واتباعه ، يضطرون الى ما يوافق أغراض مخدومهم ، الذي امرهم بالضدّين ، وهما التخفيف على الرعايا والسكان ، وتوفير دخل الدولة ، كما ترى ذلك في الامر الذي بيد كل واحد منهم .

وبعد ان قصصنا عليك من احوال هذه الايالة في التراجع والنقص الذي يضعف تارة ، ويقوى اخرى ، من سنة 1233 ثلاث وثلاثين الى موفى سنة 1284 اربع وثمانين ، بسبب الشحّ المطاع ، والهوى المتبع من ملوك الاطلاق ، ونقص الانفس ، حتى صارت خاوية على عروشها ، أترى لها بعد هذا الحال من علاج ؟ وهل لمقدمات هذا المجلس المقيد من انتاج ! لكن المؤمن لا ييأس من روح الله ، واذا تأسف المحزون المبتلى بالغلو في حب الوطن ، حتى قال : « مَنْ يُحْيِي العِظامَ وهي رَميم ؟ » (1) قل : « يُحْيِيها الَّذي أنْشَأها أوّلَ مَرّةٍ ، وَهُوَ بِكُلّ خَلْقٍ عَلِيم » (2) .

ولما سمع قنصل الفرنسيس خبر هذا المجلس ، تأنّى وانتظر نتيجته ، فاشتد عليه الالحاح من بني جنسه في شأن اموالهم ، فلزمه ان اتى الباي ، وقال له : « انت وعدتني بالكمسيون ، فاما ان تتمم لي الوعد ، والا يلزمني لمراعاة مقام دولتي ، ان نوقف الخطاب معك » ، فاجابه الباي بان غيره من القناصل انف من هذا الايثار ، « وتلزمني مراعتهم » ، فصمم على توقيف المخاطبة ، ولم يرفع صنجق دولته في ايام الاحد على العادة ، واعلم بذلك نوابه .

« الاتحاف » ، ج6 ، ص ص 114—115

---

(1) سورة يس ، آية 78 .
(2) سورة يس ، آية 79 .

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتوى

تمهيد 5

ابن أبي ضياف في عصره 7

ترجمة ابن أبي ضياف 13

آثار ابن أبي الضياف 17

أهمية « تاريخ » ابن أبي الضياف ومزاياه 22

قائمة المصادر والمراجع 29

المنتخبات 33

ـ منتخبات من « الأسئلة من تلقاء أروبا وأجوبتها » 37

ـ منتخبات من « أتحاف أهل الزمان » 45

انتهى طبع هذا الكتاب
بمطبعة الشركة التونسية لفنون الرسم
20 نهج المنجى سليم ـ تونس
تحت عدد 24 / 83 الايداع القانونى I / 84

عدد الناشر : 84 ـ 9 ـ 101

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com